

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في محاسبة البنوك والتأمينات

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي ومالي

من إعداد/

د/ بوزرب خيرالدين (أستاذ محاضر-أ)

السنة الجامعية 2025-2026

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في محاسبة البنوك والتأمينات

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي ومالي

من إعداد/

د/ بوزرب خيرالدين (أستاذ محاضر-أ)

السنة الجامعية 2025-2026

محتوى المادة

- مدخل عام للمحاسبة المالية
- مصادر (خصوم) واستخدامات (أصول) البنوك
- النظام المحاسبي البنكي الجزائري
- الحسابات في البنوك وشركات التأمين
- القوائم المالية للبنوك وشركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي
- محاسبة قسم الخزينة وقسم الحسابات الجارية
- محاسبة قسم الودائع والتوفير وقسم الكمبيالات
- محاسبة قسم الإقراض والتسليف وقسم الاعتمادات المستندية
- محاسبة قسم المقاصة والعمليات المصرفية الخارجية
- محاسبة الحسابات الختامية للبنك

فهرس المحتويات

تقديم	3
المحور الأول: مدخل عام للمحاسبة المالية.....	19-4
المحور الثاني: مصادر (خصوم) واستخدامات (أصول) البنوك.....	33-20
المحور الثالث: النظام المحاسبي البنكي الجزائري	39-34
المحور الرابع: الحسابات في البنوك وشركات التأمين.....	48-40
المحور الخامس: القوائم المالية للبنوك وشركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي.....	70-49
المحور السادس: محاسبة قسم الخزينة وقسم الحسابات الجارية	91-71
المحور السابع: محاسبة قسم الودائع والتوفير وقسم الكمبيالات	118-92
المحور الثامن: محاسبة قسم الإقراض والتسليف وقسم الاعتمادات المستندية.....	129-119
المحور التاسع: محاسبة قسم المقاصة والعمليات المصرفية الخارجية.....	137-130
المحور العاشر: محاسبة الحسابات الختامية للبنك.....	143-138
خلاصة.....	144
قائمة المراجع.....	149-145

مدونة الحسابات البنكية في الجزائر

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاعان المصرفي والتأميني، أصبح الإلمام بالأسس المحاسبية التي تحكم نشاطهما ضرورة ملحة للطلبة والباحثين والممارسين على حد سواء، فالعالم المالي اليوم يقوم على أنظمة دقيقة ومعايير صارمة، تقتضي فهماً عميقاً لمختلف العمليات التي تجري داخل البنوك وشركات التأمين، وما تتطلبه من معالجة محاسبية دقيقة وموثوقة. وانطلاقاً من أهمية هذا الجانب، تأتي هذه المطبوعة البيداغوجية لتكون مرجعاً علمياً ومنهجياً يُرافق الطالب خلال مساره الدراسي، ويزوّده بالأدوات النظرية والتطبيقية التي يحتاجها لفهم طبيعة هذه المؤسسات وآليات عملها.

تسعى هذه المطبوعة إلى تقديم مادة معرفية شاملة ومبسطة في الوقت نفسه، تجمع بين العرض النظري الواضح والجانب التطبيقي الذي يترجم المفاهيم إلى أمثلة عملية واقعية، بما يُمكن الطالب من استيعاب خصوصيات العمل المحاسبي داخل البنوك والتأمينات. وقد حرصنا على معالجة مختلف المواضيع الأساسية للمقياس، بدءاً من الإطار العام للمحاسبة البنكية، مروراً ببنية الحسابات وآليات تسجيل العمليات، وصولاً إلى دراسة محاسبة الإقراض، الودائع، الاعتمادات المستندية، المقاصة، العمليات الخارجية، وغيرها من الأنشطة المحورية في العمل المصرفي. كما تتناول المطبوعة الجوانب المحاسبية التي تميز شركات التأمين، من حيث طبيعة العقود، وتحديد الأقساط، ومعالجة التعويضات، وإعداد الحسابات التقنية والمالية.

لقد تم إعداد هذا العمل وفق منهج بيداغوجي يهدف إلى تحقيق انسجام بين المحتوى العلمي ومتطلبات الطلبة، بحيث يشكل مرجعاً يمكن الاعتماد عليه في الفهم والتحضير، ويدعم قدراتهم على التحليل، وتنظيم المعلومات، وحل التمارين المحاسبية، مع ربط المفاهيم بالقوانين والنظم التي تنظم هذين القطاعين الحيويين. ونأمل أن تساهم هذه المطبوعة في ترقية معارف الطلبة، وتعميق إدراكهم للواقع المالي والمحاسبي، وتمكينهم من بناء قاعدة صلبة تُسهم في نجاحهم الأكاديمي والمهني على السواء.

وفي الختام، نرجو أن يجد القارئ في هذه المطبوعة إضافة معرفية قيمة، وأن تكون سنداً داعماً له في مسيرته التعليمية، ووعناً له في فهم عالم البنوك والتأمينات بكل ما يتضمنه من دقة وتحديات ومسؤوليات.

المحور الأول:

مدخل عام الى المحاسبة المالية

المحور الأول: مدخل عام الى المحاسبة المالية

تعرف الجمعية المحاسبة الامريكية المحاسبة عموما بأنها عملية تتكون من ثلاثة أنشطة متتالية تختص: بتحديد، وقياس وتسجيل وتوصيل البيانات والمعلومات الاقتصادية -المالية معبرا عنها بوحدة النقد (الدينار مثلا) والمتعلقة بالوحدات الاقتصادية (منظمات الاعمال التجارية وغير التجارية) لتقديمها الى المستخدمين المهتمين بتلك البيانات والمعلومات بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ويقدم معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي تعريفا مماثلا بأن المحاسبة هي نشاط خدمي، وظيفتها تقديم المعلومات الكمية-ذات الطبيعة المالية أساسا-عن منشأة معينة، والغرض منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.¹

ويمكن تبويب المحاسبة إلى مجموعتين رئيسيتين هما:²

- **المحاسبة الإدارية:** تقوم بإمداد مديري الشركة بالمعلومات المالية والاقتصادية والتي يحتاجون إليها بصفة خاصة عند تقييم البدائل المختلفة.
- **المحاسبة المالية:** تهتم بتزويد المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين الخارجيين بالمعلومات المالية والاقتصادية التي يحتاجون إليها في اتخاذ القرارات.

أولا/ الإطار النظري للمحاسبة المالية

1- مفهوم المحاسبة المالية: تعرف المحاسبة المالية على أنها مجموعة من القواعد والمبادئ والفروض والسياسات المحاسبية التي تستخدم في تحديد وتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية وتوصيل المعلومات المالية بهدف التوصل إلى نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة. وتصوير المركز المالي للمنشأة في نهاية تلك الفترة.³

وتعرف المحاسبة المالية بأنها نظام للمعلومات يقوم بتحديد وتسجيل وتوصيل الأحداث الاقتصادية الخاصة بالتنظيم المعين إلى أصحاب المصلحة فيه. وبمعنى أكثر تحديدا يمكن أن نستخلص من هذا المفهوم أن المحاسبة تقوم بثلاثة أنشطة وهي التوصيف والتسجيل والتوصيل كما يلي:⁴

- **المحاسبة توصف الأحداث الاقتصادية الخاصة بالتنظيم:** ويعني هذا النشاط أن المحاسبة تختار الأنشطة الاقتصادية الملائمة لتنظيم معين. مثال هذه الأنشطة؛ بيع ملابس جاهزة في منشأة لتجارة الملابس الجاهزة، تدريب المحاسبين على الانترنت لدى منشأة لخدمات التدريب الالكتروني وتكنولوجيا المعلومات، سداد أجور

¹ رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوزالدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، ط1، دار الحامد، 2003، ص 24

² مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 19.

³ مكرم عبد المسيح باسيلي، مبادئ المحاسبة رؤية معاصرة، الجزء الأول، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، 2008، ص 39.

⁴ عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، 2004، ص 12.

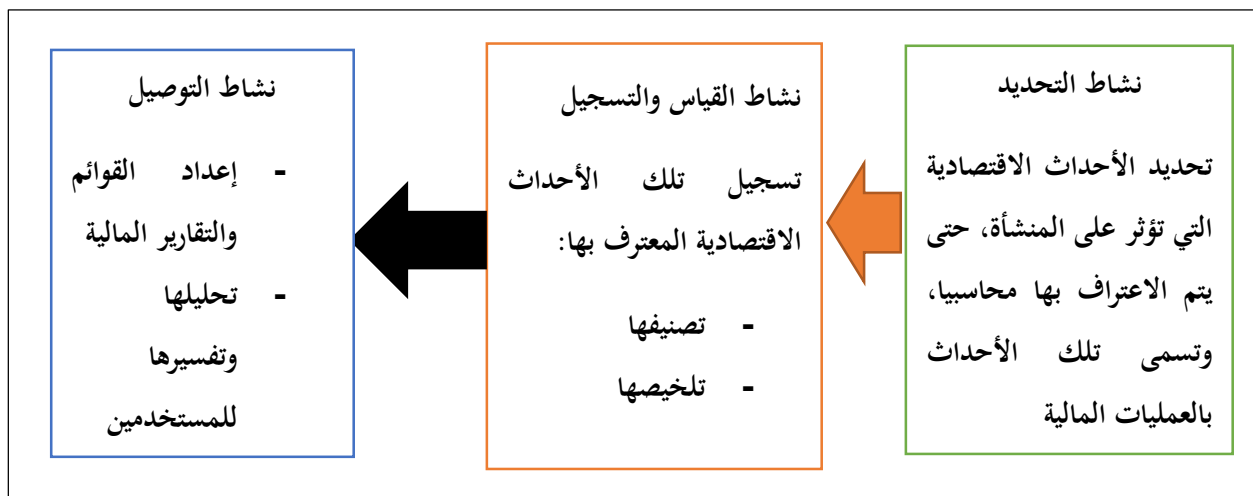
العمال بمعرفة إدارة منشأة لصناعة الأثاث مثلا، وتحصيل مقابل بيع البضاعة للعملاء لدى منشأة لتجارة الأدوات الكهربائية. أن كل هذه الوقائع في لغة المحاسبة عبارة عن أحداث اقتصادية خاصة بتنظيم معين.

- **المحاسبة تسجل الأحداث الاقتصادية للتنظيم:** بعد أن تتجح المحاسبة في تحديد أو تعيين وتوصيف الأحداث الاقتصادية الخاصة بالتنظيم المعين، فإنها تقوم بتسجيل هذه الأحداث بهدف إعداد سجل تاريخي بالأنشطة المالية للتنظيم. ومحاسبيا، يتكون التسجيل من الاحتفاظ بسجل منتظم للأحداث، وقياسها بوحدة النقد، وتصنيفها، وتلخيصها.

- **المحاسبة توصل المعلومات لأصحاب المصلحة في التنظيم:** محاسبيا لن يكون هناك فائدة من أداء المحاسب لأنشطة تحديد وتوصيف وتسجيل الأحداث الاقتصادية للتنظيم ما لم يتم بتوصيل المعلومات لمستخدميها المعنيين. وعادة ما يتم توصيل المعلومات المحاسبية من خلال التقارير المحاسبية *Accounting Reports*، عامة والقوائم المالية *Financial Statements* خاصة. حيث يتم التقرير عن المعلومات المحاسبية بصورة نمطية، ومجمعة، قابلة للفهم ولها قيمة أو منفعة.

ويمكن تمثيل الأنشطة المحاسبية الثلاثة وفق الشكل على النحو التالي:

الشكل رقم (01): الأنشطة الثلاثة للعملية المحاسبية



المصدر: رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، ط1، دار الحامد، 2003، ص 24.

2- أهداف المحاسبة المالية: من المتعارف عليه أن المحاسبة علم يتضمن مجموعة من القواعد وأيضا فن يطبق هذه القواعد فيما يتعلق بتحليل المعاملات الاقتصادية ويوفر المعلومات للمستخدمين، ويمكن تصنيف أهداف المحاسبة الى أربعة أهداف أساسية على النحو التالي:⁵

⁵ يحيى قلبي، مبادئ المحاسبة المالية، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 10، 11.

- تحقيق الرقابة على الموارد المتاحة: وذلك حتى نكون على علم بكل شيء (الداخل والخارج) وبذلك نتحقق الرقابة فلو كانت هذه المعلومات غير موجودة لصعب جدا التحقق منها.
- **تحديد موقف المشروع من الغير:** أي من الذين نتعامل معهم ونشتري منهم ونبيع لهم، وبالتالي أستطيع أن عرف ما هو المبلغ المستحق على المشروع للغير، وكذلك المستحق على الغير للمشروع.
- **تحديد نتيجة الأعمال:** حيث تقوم المحاسبة بحصر كافة المصروفات والإيرادات وتحديد نتيجة الأعمال والأرباح في نهاية كل فترة من الفترات من ربح أو خسارة.
- **تصوير قائمة المركز المالي:** وهي بيان بالامتلاكات التي يمتلكها المشروع ومن أين أتت؟، وكيفية تمويل المشروع؟ ومدى اعتماد الناس على المشروع ووثوقهم فيه.... كل هذا نعرفه من خلال القوائم أو التقارير حتى نعرف كل شيء من خلالهما.

3- مفهوم النظام المحاسبي وعناصره:

أ- تعريف النظام المحاسبي: اختلف الأشخاص المعنيون بتعريف النظام المحاسبي؛ فمنهم من يعبه مجموعة من الإجراءات والإرشادات والخطط والقواعد الرقابية التي يتم على أساسها المعالجات المستندية والدفترية للعمليات التجارية ذات الأثر المالي، والبعض الآخر يعبه أداة لتحقيق بعض الأهداف والوظائف؛ كتمكين الإدارة من التخطيط والتنظيم والإشراف والرقابة والتقييم وتساعد الدولة على توجيه سياستها المالية الوجهة الصحيحة. ويمكننا القول بأن النظام المحاسبي هو الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد المشروع على إعداد المستندات وإثباتها في الدفاتر والسجلات، واستخراج البيانات والكشوفات المحاسبية والإحصائية، وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام . ويمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي على أنه ذلك النظام الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات التي تعبر عن الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية وإتاحة إمكانية تشغيلها وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة للمهتمين بالوحدة الاقتصادية.⁶

ب- عناصر النظام المحاسبي: تختلف عناصر النظام المحاسبي من مشروع إلى آخر، ولكن هناك مجموعة من العناصر المشتركة التي تعد عناصر أساسية أهمها :

- **مجموعة الأوراق الثبوتية:** ومن أمثلتها الفواتير والإيصالات والإشعارات المدينة والدائنة والكشوفات الواردة من البنك أو من الدائنين أو الصادرة إلى العملاء أو غيرهم، والأوراق التجارية من شيكات أو كمبيالات أو والمراسلات التجارية والوثائق والعقود؛ كعقد التأسيس وعقد تكوين الشركة والاتفاقات التي تتم بين المشروع والآخرين أو بين أصحاب حقوق الملكية .

⁶ حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص130.

- المجموعة المستندية : ومن أمثلتها سندات القبض وسندات الصرف ومستندات القيد وتعد هذه المجموعة مصادر القيود في الدفاتر المحاسبية- .

- المجموعة الدفترية: ومن أمثلتها دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ ودفاتر الجرد .

وقد نصت المادة 9 من القانون التجاري الجزائري على أن كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر لليومية يقيد فيه يوما بيوم عمليات المقابلة أو أن يراجع على الأقل نتائج العمليات شهريا بشرط أن يحتفظ في هذه الحالة بكافة الوثائق التي يمكن معها مراجعة تلك العمليات يوميا، كما وعليه أن يجري جردا سنويا لعناصر الأصول والخصوم وأن يقفل كافة حساباته بقصد اعداد الميزانية وحسابات النتائج وتنسخ بعد ذلك هذه الميزانية وحسابات النتائج في دفتر الأستاذ.

والدفاتر الواجب مسكها هي دفتر اليومية ودفتر الجرد، ودفتر الأستاذ رغم أن هذا الأخير لم ينص عليه القانون إلا أنه من الضروري جدا مسكه، حيث تفتح فيه صفحة أو أكثر لكل حساب لمعرفة المركز المالي للشركة في أي لحظة.⁷

- **مجموعة القواعد والإجراءات:** وهي مجموعة التعليمات التي ترسم السياسات المالية، وتحدد آلية عمل المحاسبة في المشروع من إعداد المستندات والتسجيل في الدفاتر .

- **مجموعة الأدوات والأساليب:** وهي مجموعة الأدوات المستخدمة في العمل المحاسبي وأسلوب استخدامها وبخاصة العدد والآلات ومنها: الآلات الحاسبة، الحاسوب الذي أصبح يتبوأ موقعا متقدما في أعمال المحاسبة. -**نظام الضبط الداخلي :** وهي مجموعة القواعد والإجراءات وطريقة العمل المحاسبي داخل المشروع وتسلسلها وكيفية الرقابة الداخلية، والتحقق من صحة الأعمال المحاسبية ومدى انسجامها مع التعليمات الموضوعة من قبل إدارة المشروع.

- **القوائم المالية:** تمثل القوائم المالية وسيلة المحاسبة الرئيسية في توصيل المعلومات إلى من هم خارج المنشأة، وتشمل القوائم التي تعدها المحاسبة حاليا الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي، حساب الأرباح والخسائر، أو قائمة الدخل، قائمة مصادر واستخدام الأموال .

وتعتبر القوائم المالية السابقة المنتج الرئيسي للمحاسبة المالية، وتتركز المعلومات التي تحتوي عليها هذه القوائم حول رأس المال، والدخل، والتي ترتبط بوحدة اقتصادية محددة، قد تكون في شكل منشأة فردية، أو شركة تضامن أو شركة مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة، وسواء كان مجال نشاط هذه الوحدات تجاري، أو صناعي، أو في مجال التشييد، أو الخدمات أو التمويل، وسواء كانت هذه المنشآت تهدف إلى الربح، أو لا تهدف إلى تحقيق ربح .

⁷ خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص18.

ويستخدم المعلومات المحاسبية طوائف متعددة، ويعتبر ملاك الوحدة، والمستثمرون سواء الحاليون أو المرتقبون من الطوائف الرئيسية التي تستفيد من المعلومات المحاسبية، وكذلك الموردين والعملاء ممن لهم ارتباطات حالية، أو مقبلة مع المنشأة. كما أن هناك فئات أخرى تستفيد من المعلومات المحاسبية مثل الجهات الحكومية المخططة للاقتصاد القومي، ومصلحة الضرائب، وأيضا العاملون بالمنشأة، وكل هؤلاء المستخدمين يحتاجون إلى التعرف على واقع المنشأة .

وحتى تفي المحاسبة بحاجات المستخدم، فإن القوائم المالية التي تعد تعمل على القياس الدوري لدخل المنشأة. وتعتبر قائمة الدخل الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات التي تتعلق بنتائج أعمال المنشأة، وتظهر هذه القائمة نتائج الأعمال على مراحل بحيث تبين المكونات الوسيطة لصافي الدخل، بينما تعتبر قائمة المركز المالي وسيلة المحاسبة الرئيسية لعرض المعلومات التي تتعلق بالأصول والخصوم وعناصر حقوق أصحاب رأس المال.⁸

ج-الأنظمة والطرق المحاسبية: هناك مجموعة من الأنظمة المحاسبية التي يمكن أن تتحقق بطريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المتعارف عليها، ومن هذه الأنظمة:

-نظام دفتر اليومية الواحد ودفتر الاستاذ الواحد ؛ وهذا النظام يمكن أن يتحقق باتباع الطريقة الإيطالية (العادية) .

-نظام الدفاتر المتعددة وهذا النظام يمكن أن يتحقق باتباع الطريقة الإنجليزية أو الطريقة الفرنسية .

- نظام اليومية التحليلية وهذا النظام يمكن أن يتحقق باتباع الطريقة الأمريكية

4-فروض المحاسبة المالية: تعرف الفروض عموما بأنها تمثل مقدمات لا يمكن التحقق من صحتها، ولكنها تكون أساساً للإطار الفكري، يصلح للاستدلال والتوصل إلى النتائج.

محاسبيا، تمثل الفروض أساسا يستخدم في اشتقاق المبادئ المحاسبية وإعداد القوائم المالية أي أن المبادئ المحاسبية بحد ذاتها تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية، ولكن الفروض نفسها لا تحتاج إلى برهان ولا داعي لإثبات صحتها، فهي إما ملائمة أو غير ملائمة لاشتقاق مبادئ محاسبية تراعى الأهداف العامة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية، حيث تعمل في إطارها المنشأة الاقتصادية. تتسم الفروض المحاسبية بالخواص التالية:

- ✓ يجب أن تقبل عموما على أنها صحيحة وملائمة من قبل المهتمين بالشأن المحاسبي (العلماء والممارسين)، لتكون بداية مفيدة للمشاركة في تطوير المعرفة المحاسبية.
- ✓ يجب أن تكون الفروض المعتمدة مستقلة عن بعضها البعض، إذ لا يجوز أن يستخدم فرض في تبرير فرض آخر.

⁸ عبد السميع الدسوقي، أساسيات المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار وائل، عمان، الأردن، 2002، ص10.

✓ يجب أن تكون عموماً قليلة العدد، ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها.

يجمع علماء المحاسبة على أن الفروض المحاسبية الأساسية أربعة فروض وهي:⁹

أ- **فرض استقلالية الوحدة الاقتصادية:** يمكن أن تكون الوحدة الاقتصادية *Economic Entity* أية منظمة أو وحدة في المجتمع، فيمكن أن تكون منشأة أعمال كشركة الدواء، أو وحدة حكومية (كوزارة الصحة) أو جامعة خاصة أو حكومية...

يتطلب فرض الوحدة الاقتصادية تحديد الأنشطة الاقتصادية وربطها بوحدة معينة يتم المحاسبة عنها *Unit of Accountability*، أي فصل أنشطة الوحدة (١) عن أنشطة ملاكها، (٢) وعن أنشطة الوحدات الاقتصادية الأخرى، فمثلاً لا يجوز عدم إثبات المسحوبات الشخصية لصاحب المنشأة بحجة أنه مالکها، وأنه لا فرق بينه وبينها، فشرط فصل نشاط الوحدة عن نشاط ملاكها وعن أنشطة الوحدات الاقتصادية الأخرى هو شرط ضروري لتتم المساءلة وإعداد التقارير المالية بدقة وموضوعية.

قد تتمثل الوحدة الاقتصادية الخاضعة للمحاسبة في جزء من منشأة الأعمال كاعتبار كل قسم وحدة محاسبية مستقلة، أو كل فرع وحدة مستقلة. وهكذا، يلاحظ أن مفهوم الوحدة الاقتصادية من وجهة النظر المحاسبية يختلف عن المفهوم القانوني للوحدة.

ب- **فرض وحدة القياس النقدي:** تستخدم المحاسبة المالية الوحدات النقدية (الدينار مثلاً) كقاسم مشترك لقياس الأثر الناتج عن الأنشطة الاقتصادية للمنشأة، أي أن المحاسبة المالية تعترف وتثبت في سجلات الوحدة الاقتصادية فقط تلك العمليات التي يمكن التعبير عنها بوحدة النقد، وهكذا، فإن وحدة القياس النقدي تضع قيدين أساسيين لقياس أنشطة الوحدة الاقتصادية والتقرير عنها:

✓ أنها تحد من نطاق القياس المحاسبي، فتستبعد الأنشطة التي لا يمكن التعبير عنها بوحدة النقد الوطني، كالدينار.

✓ أنها تفترض ثبات واستقرار وحدة القياس النقدي، وبذلك تتجاهل أثر تغيرات القوة الشرائية، أي أثر ارتفاع أو انخفاض الأسعار.

يمثل فرض وحدة القياس النقدي أساساً جوهرياً لاشتقاق مبدأ التكلفة التاريخية *Historical Cost Principle*، الذي يعد من أهم المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الحياة العملية لدى المحاسبين والمدققين.

ج- **فرض الاستمرارية:** يفترض المحاسب عند القياس وإعداد التقارير المالية أن المنشأة مستمرة بمزاولة أنشطتها العادية إلى وقت غير محدد، ما لم توجد أية أدلة عكسية. ويمكن تبرير هذا الفرض بالظاهرة العملية عن

⁹ رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية/ قياس بنود قائمة المركز المالي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع،

استمرارية معظم المنشآت (خصوصاً الشركات المساهمة في أعمالها، ليس بالضرورة بصورة دائمة، ولكن على الأقل لعدة فترات، حتى تتمكن من تنفيذ خططها وتحقيق أهدافها.

يساعد فرض الاستمرارية في تبرير العديد من المبادئ والتطبيقات المحاسبية الهامة، مثل:

- ✓ تبرير تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية لقياس الأصول، أي اعتماد التكلفة التاريخية وتجاهل تغيرات الأسعار.
- ✓ توزيع تكلفة الأصول الثابتة بالاعتراف بمصاريف استهلاكها على عدة سنوات أو فترات محاسبية.
- ✓ تبويب بنود قائمة المركز المالي إلى بنود متداولة وبنود غير متداولة.

إن افتراض حالة التصفية، أي عدم الاستمرارية، لا يبرر مثلاً تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي لبنود القوائم المالية، وإنما يبرر استخدام صافي القيمة البيعية والتي قد تختلف جوهرياً عن التكلفة التاريخية.

د-فرض الدورية: يقوم هذا الفرض على أنه في الإمكان تقسيم عمر المنشأة إلى عدة فترات ليتم التقرير عن نتائج نشاطها في فترات دورية تقل عن الفترة الكاملة لعمر المنشأة. وتمثل تلك الفترات الدورية عادة فترات سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية.

5-مبادئ المحاسبة المالية: يقصد بالمبادئ المحاسبية تلك القوانين والقواعد العامة التي لاقت قبولاً عاماً في الإطار النظري واستعداداً مهنيّاً في التطبيق العملي باعتبارها مرشداً ودليلاً للعمل يلجأ إليه المحاسبون في مواجهة المشاكل المحاسبية وتقديم الحلول لها واتباع الاجراءات والسياسات المحاسبية التي تمثل التطبيق المهني للفكر المحاسبي، وتشمل:¹⁰

أ-مبدأ التكلفة التاريخية: يتلخص جوهر هذا المبدأ على اعتماد الاسلوب التقليدي للقياس المحاسبي المبني على اساس التكلفة الفعلية التي تحققت في تاريخ الحصول على الأصل الثابت وحيازته بمعزل عن قيمته الحالية في السوق، ولهذا السبب يشكل هذا المبدأ مثار جدل ونقاش حاد ليس بين الاقتصاديين والمحاسبين عموماً بل بين المحاسبين ذاتهم ممن يدعون للالتزام به، ويرى البعض الآخر ضرورة التخلي عنه أو على الأقل تبني أساليب أخرى للقياس المحاسبي، منها مثلاً القياس على اساس التكلفة التاريخية المعدلة أو القياس على اساس التكلفة الجارية. إن اهم ما يميز هذا المبدأ هو اعتماده في قياس الموارد وأوجه استخدامها وكافة التدفقات الداخلية والخارجية على اساس التكلفة الاصلية للحدث بمعزل عما يطرأ من تقلبات على المستوى العام والخاص للأسعار، ودون الاخذ بالحسبان التغيرات التي تؤثر على القوة الشرائية للنقد. وهذا يشكل اهم نقد يوجه لهذا المبدأ، بسبب كون كافة المعلومات المحاسبية المصاغة في القوائم المالية غير صادقة وغير حقيقية لكونها لا تعبر بمصادقية عن القيم الحقيقية للأصول والخصوم ونتائج الاعمال. بينما نجد أن مؤيدي تطبيق هذا المبدأ ينطلقون من فرضية الموضوعية ومبدأ التحقق اللذان يدعوان الى ان الحصول على الأصل

¹⁰ كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، ط1، 2004، ص ص 188-201.

الثابت تم من اجل الاستخدام وليس المتاجرة. لذا ما يطرأ عليه من ارتفاع في الاسعار يجب ان لا يؤثر على قيمته الفعلية طالما انه لم يشتري من اجل البيع، بل من أجل استعماله في النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة للأصول المتداولة فمن الممكن ان يؤثر فيها ارتفاع الاسعار باعتبار أن الهدف من الحصول عليها هو المتاجرة اساساً، لكن يصطدم الموقف بكل من مبدأ تحقق الايراد من جهة والذي يدعو الى أن الايراد لا يتحقق الا عند البيع كقاعدة عامة، وعليه فأن المخزون من البضائع مثلاً الذي قد ارتفعت اسعاره لا يتحقق الايراد فعلاً الا عند بيعه. كما تصطدم بسياسة الحيطة والحذر من جهة أخرى والتي تدعو إلى عدم اخذ الأرباح المتوقعة وغير المتحققة بعد، بنظر الاعتبار الا عند تحققها، على عكس الخسائر المحتملة تسجل كما لو انها قد تحققت. لذا يتم تكوين المخصصات الناجمة عن تلك الخسائر، انسجاماً مع اساس التكلفة او السوق ايهما أقل لتسعير مخزون آخر المدة. ونفس الكلام يسري على بعض الاصول المتداولة الأخرى كالأوراق المالية والأوراق التجارية المدينة والذمم الشخصية المدينة، وتتحدد عناصر التكلفة الفعلية للأصل من سعر شراء الأصل ذاته او تكاليف حيازته عموماً بما فيها تكاليف تصنيعه ذاتياً) ، يضاف إليها كافة المصاريف الملحقة بعملية الشراء وكذلك المصاريف الخاصة بالنصب والتركيب والتجهيز والتهيئة ورسوم التسجيل والملكية وغيرها لحين اعتبار الأصل جاهزاً للاستخدام ويتم تقسيم اجمالي التكلفة المكونة من العناصر الثلاث اعلاه على عدد سنوات العمر الانتاجي المقدر للأصل ممثلاً بمصروف الاهتلاك السنوي للأصل.

ب-مبدأ ثبات وحدة النقد: ان هذا المبدأ اشتق من فرضية وحدة القياس النقدي وبالانسجام مع مبدأ التكلفة التاريخية المشار اليه اعلاه. ويدعو الى ان القيمة الحقيقية للنقد ثابتة. وهذا الأمر من الصعب قبوله في ظل الازمات الاقتصادية وبالذات في ظل التضخم الذي يؤدي حتماً الى انخفاض القوة الشرائية للنقد، مما يؤدي بالضرورة الى غياب التعبير الحقيقي والصادق لمفردات الاصول والخصوم غير المتجانسة التي تقاس بوحدة نقدية ثابتة شكلياً متغيرة فعلياً. وهذه النتيجة سوف تحول دون امكانية تحقيق المقارنة بين نتائج مختلف الوحدات الاقتصادية او نتائج نفس الوحدة لعدة سنوات عندما يطرأ عليها تغير في القوة الشرائية للنقد بسبب الزيادات المستمرة في الاسعار لمختلف اصناف السلع والخدمات والاصول والممتلكات وغيرها.

يطرح بعض الباحثين هذا المبدأ كجزء من فرضية وحدة القياس النقدي، كما يدعو البعض الى اعتباره فرضاً مستقلاً، لكننا نرى بأنه أقرب ان يكون مبدأ، ولو ان اتجاه الفكر المحاسبي المعاصر لم يهتم بتحديدته إن كان فرضاً ام مبدأ، بل يدعو للتخلص منه في ظل محاسبة التضخم بسبب الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار مما يلزم عدم امكانية القبول بفرضية ثبات القوة الشرائية للوحدة النقدية في ظل استخدامها كمقياس كمي للموارد والتدفقات على الاساس التقليدي للقياس المحاسبي، وذلك من خلال ربط هذا المقياس مع مؤشر المستوى العام للأسعار مما استوجب التحليل باستخدام الارقام القياسية ومنها مثلاً الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، وعلى العموم هناك علاقة عكسية في ظل التضخم بين المستوى العام للأسعار والقوة الشرائية للنقد.

وعلى هذا الاساس من الصعب التسليم بحقيقة ان الوحدة النقدية تبقى ثابتة كمقياس للقيمة، لذا ظهرت افكار تدعو للتخلي او على الاقل تعديل القياس المحاسبي التقليدي المبني على أساس التكلفة التاريخية واللجوء الى إما التكلفة التاريخية المعدلة أو مقياس التكلفة الجارية.

ج-مبدأ تحقق الإيراد: تشكل قائمة الدخل (أو ما يصطلح عليها بالحسابات الختامية) أحد القوائم المالية الاساسية التي يجب على المحاسب إعدادها ويتحتم على مراجع الحسابات المصادقة على صحة نتائجها من صافي ربح أو خسارة، ولكي يتم ذلك لا بد من الاهتمام بقياس عنصر الدخل (المصاريف والايادات) وبشكل دوري ومستمر، وهنا يتطلب الاجابة على سؤال مهم وهو: متى يتحقق الايراد زمنياً ونوعياً؟ لذا تقف امام المحاسب مهمة التحديد الزمني الدقيق لتحقيق الايراد، قبل كل شيء لا بد من تحديد الاساس المحاسبي المتبع في التسجيل ان كان الاساس النقدي ام اساس الاستحقاق ام اساس آخر.

فطالما الحديث يدور عن المصاريف والايادات والارباح والخسائر فهذا يعني ليس له علاقة بالمؤسسات العامة التي لا تهدف للربح والتي تطبق الاساس النقدي بل بتلك المؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح وتطبق اساس الاستحقاق، لذا يستوجب تحديد الايراد الذي يخص هذه الفترة المالية وفصله عما يخص الفترات السابقة واللاحقة.

د-مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات: إن ممارسة أي نشاط اقتصادي مهما كان حجمه وطبيعته لا بد أن يترتب عليه حدوث إنفاق معين ينجم عنه عائد مناسب، ويتطلب تحديد موضوعي زمني لتلك النفقات بنفس الاسس والاجراءات التي تم مناقشتها سابقاً عند تحديد وتحقيق الإيراد ليتم مقابلتها والتوصل الى صافي النتيجة من ربح أو خسارة، إن نقطة السداد النقدي لأي بند من بنود المصاريف ليس بالضرورة اعتباره نقطة تحقق المصروف، نظرا لوجود بعض المصاريف تتفق للحصول على أصول طويلة الاجل تستخدم لأكثر من فترة مالية مما يتطلب توزيع تكلفتها على عدة فترات بالانسجام مع العمر الانتاجي المقدر لكل أصل على انفراد، ونفس الموقف يسري أيضاً على الاصول المتداولة اذ لا تسجل قيمة مشتريات أصناف المخزون على أساس أنها مصاريف تخص تلك السنة بسبب احتمال بقاء جزء غير قليل ضمن مخزون آخر المدة الذي سوف يرحل بطبيعة الحال للسنة اللاحقة المخزون على أساس انها مصاريف تخص تلك السنة بسبب احتمال بقاء جزء امير باعتباره مخزون اول المدة. لذا تحسب المصاريف للكميات التي يتم بيعها للتعرف على تكلفة البضاعة المباعة ومقابلتها بصافي قيمة المبيعات. ونتيجة المقابلة يتوصل الى مجمل الربح أو مجمل الخسارة حسب العلاقة الرياضية بين المصاريف والايادات. هذا عدا عن وجود مصاريف لم تدفع بعد اذ انها مصاريف مستحقة لكنه يتم الاعتراف بها كمصروف وبناء على ما تقدم نرى بأن السداد النقدي الفعلي للمصروف لا يمثل بالضرورة الاعتراف بتحقيق المصروف عن تلك الفترة، بل لابد من ربطه بعملية انتاج وتحقيق الايرادات بنفس الفترة التي انفقت فيها المصاريف في خلق تلك الايرادات. وهنا يجب التنويه الى ان مسألة تحديد

الايادات التي تعتمد على تطبيق مبدأ "تحقق الايراد" تأتي في مرحلة سابقة على تحديد المصروفات التي تعتمد على تطبيق مبدأ "مقابلة الايرادات بالمصروفات" ، مع الاهتمام بالقاسم المشترك الزمني بينهما، بسبب كون المبالغ التي تتفق كتكاليف في أي فترة زمنية غالباً ما تقسم (بالذات بالنسبة للأصول الثابتة اساساً والمتداولة بدرجة أقل الى جزئين أولهما يخص هذه الفترة ويصطلح عليه بالتكاليف المستنفذة والمعبر عنها بالمصاريف التي يتم مقابلة الايرادات بها وثانيها يخص الفترة أو الفترات اللاحقة ويصطلح عليه بالتكاليف غير المستنفذة والمعبر عنها بالأصول التي تظهر في الميزانية العمومية في الطرف الايمن بينما الأولى فتمثلها المصاريف الايرادية التي تظهرها الحسابات الختامية في الطرف المدين .ولتحديد التوقيت المناسب للاعتراف بالمصروف يتطلب الاهتمام بتطبيق مبدأ التكلفة التاريخية، كما ان التوقيت المناسب للاعتراف بالإيراد كان يحكمه مبدأ تحقق الايراد، وكلاهما ينسجمان مع تطبيق سياسة الاستحقاق لتسجيل المحاسبي للأحداث.

هـ-مبدأ الدورية (سنوية الميزانية): تمت سابقا الإشارة الى ان البعض يعتبر الدورية فرضية وليست مبدأ ونحن نقول بأنه مبدأ مشتق من فرضية الاستمرارية لحياة المشروع، والتي يتطلب عدم امكانية الانتظار الى ما لا نهاية لمعرفة نتائج اعمال المشروع من ربح أو خسارة من جهة والوقوف على حقيقة ما للمشروع من حقوق وما عليه من التزامات متمثلة بأصول وخصوم المشروع التي تتضمنها الميزانية العمومية في تاريخ معين، لذا تطلب تقسيم حياة المشروع الى عدد من الفترات المتساوية يصطلح عليها بالفترة المالية او السنة المالية بالشكل الذي يخلق ارتباطا موضوعياً واضحاً بين كل فترة والانشطة التي تمارس خلالها، وتتصف تلك الفترات المالية بطابع التكرار والانتظام والدورية. وهناك علاقة طردية بين طول الفترة وامكانية الحصول على معلومات دقيقة وعلاقة عكسية بين طول الفترة واهمية المعلومات في اتخاذ القرارات. لذا تسعى الوحدات الاقتصادية جاهدة على توفير انظمة محاسبية كفؤة وفعالة تنفذ من قبل كادر محاسبي هل يؤمن توفير المعلومات المحاسبية التي تتمتع بالدقة والموضوعية والتفصيل سرعة والتكلفة في فترات قصيرة نسبياً، نصف سنوية او فصلية او حتى شهرية كان ذلك ممكناً .إن تطبيق هذا المبدأ يساهم بشكل فعال في تأمين التوازن بين دقة ضوعية المعلومات المحاسبية ودرجة ملاءمتها لاتخاذ القرارات المختلفة من العديد من الجهات ذات العلاقة بالمشروع، نظراً لاحتمال ان يلعب الرأي الشخصي للمحاسب دورا غير قليل في التوصل إلى المعلومات خاصة في ظل الفترات الفترات القصيرة ، كما ان تطبيق مبدأ الدورية يساهم في استخدام مؤشرات قياس الشخصي للمحاسب دورا غير قليل في التوصل الى المعلومات خاصة في ظل الأداء الاقتصادي بشكل دوري ومنتظم من خلال قياس الدخل والذي يستخدم والنظم المرعية وكذلك تحديد وعاء الضريبة ومتطلبات سدادها . لأغراض توزيع الأرباح والمكافآت على المساهمين والعاملين) حسب القوانين إن هذا المبدأ يطرح بصيغة فرضية وليست عملية بسبب كون المشروع مستمر في ممارسة انشطته دون توقف بل ان نهاية السنة الحالية وبداية السنة اللاحقة لم يشعر بها سوى موظف الحسابات بسبب تعاملهم مع السجلات " الدفاتر المحاسبية بينما بقية الاقسام والادارات فإن عملها يوم 31/12، 1/1 لا يختلفان بشيء نوعي .إن ظهور مبدأ الدورية كان انعكاساً لظهور شركات المساهمة

التي الزم مالكيها بضرورة تقديم قوائم مالية سنوية، كما شجعت نفس الاتجاه السلطات الضريبية ودعواها بضرورة تحديد وعاء الضريبة بشكل سنوي، لذا يسمى هذا المبدأ أحياناً سنوية الميزانية علماً أن استخدامه على مستوى المشاريع الفردية وشركات التضامن محدود، وحسب رغبتهم ما عدا حالات انضمام أو انفصال شريك أو حالات تصفية الشركة. إن الالتزام بمبدأ الدورية كان متكاملًا مع تطبيق عدة مبادئ منها مثلاً مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ومبدأ تحقق الإيراد وما يرافقهم من تجسيد الأساس الاستحقاق للتسجيل المحاسبي وما ينجم عنه من ظهور المقدمات والمستحقات لكل من المصاريف والإيرادات على ضوء نتيجة الجرد السنوي وما تتطلبه تلك النتيجة من إجراء قيود التسويات الجردية.

ثانياً/ الإطار النظري للمحاسبة البنكية

يعتبر البنك التجاري وحدة محاسبية ذات طبيعة خاصة، نظراً لقبول الودائع من العملاء وما يتطلبه ذلك من الاحتياط في إعادة استثمار هذه الودائع بشكل يحقق الأمان بالإضافة إلى تحقيق التوازن المستمر بين اعتبارات السيولة والربحية ومتطلبات التنمية الاقتصادية للمجتمع.

1- مفهوم المحاسبة البنكية: المحاسبة البنكية من حيث المبدأ تعتبر تطبيقاً لمبادئ المحاسبة المالية، وهي لذلك تتطلب معرفة تامة بالأصول والقواعد المحاسبية المتعارف عليها من جهة، وفهماً عميقاً لطبيعة العمليات المصرفية وتقنياتها المميزة، وبالذات في مجال استخدام الحاسوب الآلي في التطبيقات المصرفية المختلفة من جهة أخرى.¹¹

وتعرف المحاسبة البنكية على أنها تقنية كمية تعالج البيانات الناتجة عن حركة الأموال والتدفقات التي تنشأ بين البنك ومختلف الأعوان الاقتصاديين، وتعتبر المحاسبة في البنوك محاسبة خاصة لها عدة خصوصيات تميزها عن المحاسبة المطبقة في باقي المؤسسات الاقتصادية وهذا بالنظر لطبيعة نشاط البنوك.

2- الخصائص المميزة للمحاسبة في البنوك: على الرغم من تميز نشاط البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات، إلا أن محاسبة البنوك لا تختلف عن غيرها في اعتمادها على تطبيق نفس المبادئ والقواعد الخاصة بالمحاسبة العامة، حيث يقوم النظام المحاسبي البنكي على أساس نظرية القيد المزدوج، كما يتم إعداد البيانات المحاسبية وفق معايير المحاسبة المتعارف عليها ويلتزم البنك بالأنظمة المصرفية الصادرة عن الجهات الرسمية والمهنية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية. وتتحدد طبيعة المحاسبة في النشاط المصرفي في عدة نقاط أهمها:

- إن مجال العمل المصرفي، ينحصر بالدرجة الأولى في التعامل بالأموال التي يتلقاها البنك من العملاء على شكل حسابات جارية وودائع بأجال مختلفة، وغيرها من التصرفات التي تشكل التزاماً مالياً على البنك، وبالتالي فإن وظيفة المحاسبة في البنوك لا تعتبر وظيفة مساعدة، بل تنصرف إلى صميم العمل المصرفي

¹¹ علي عبد الله شاهين، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،

- وترتبط بوجوده من خلال تسجيلها للقيود أو للعمليات الخاصة بالتعامل بالأموال في الدفاتر والسجلات حفاظاً على حقوق البنك من جهة، وحقوق الغير من جهة أخرى.
- يستلزم العمل المصرفي السرعة والدقة في الأداء، وهو ما يعني ضرورة تسجيل العمليات في كشوف خاصة بها، حال حصولها من واقع المستندات المعززة لها، وترحيلها في الدفاتر واليوميات يوماً بيوم، لغرض الوقوف على أرصدة الحسابات المدينة والدائنة الخاصة بالعملاء، وتنظيم الكشوف اللازمة من خلاصة نشاط كل قسم من أقسام البنك بشكل دقيق، لغرض تقييم الأداء والرقابة على استغلال الموارد أولاً بأول.
 - تتركز المحاسبة في البنوك على مجموعة مترابطة من الأجزاء، قوامها الرئيسي المجموعات المستندية والدفترية وقواعد الرقابة.¹²
 - تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها وتكرارها مثل عمليات الإيداع والسحب، ومن هنا يتطلب الأمر تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية، وتفرغ هذه العمليات المتشابهة في كشوف يخصص كل منها بمجموعة من العمليات المتجانسة.
 - تتمركز الحسابات جميعها في قسم المحاسبة العامة، ولكل قسم من أقسام البنك دفاتر وسجلاته ومستنداته الخاصة به؛
 - تثبت القيود الخاصة بكل قسم وترسل ملخصات منها إلى قسم المحاسبة العامة لإثباتها باليومية العامة ومن ثم الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام؛
 - لا يمكن للبنك المركزي القيام بدوره في الإشراف والرقابة على عمل البنك دون قيام البنك التجاري بإمداده بمختلف البيانات من خلال إعداد التقارير والقوائم المالية (قائمتي الدخل والمركز المالي) وهي وظيفة لا يمكن تنفيذها إلا من خلال النظام المحاسبي بالإضافة إلى مدى التزامه بما يفرضه عليه البنك المركزي عند استخدام الأموال من حيث نسب السيولة التي يجب الاحتفاظ بها والتمثلة في الاحتياطات النقدية من أجل مواجهة طلبات العملاء أو من خلال تحديد سقف لمنح القروض؛
 - استخدام الآلات في الأنظمة المحاسبية لإدخال البيانات في النظام لأول مرة ومن ثم تجميع وتصنيف وتلخيص البيانات من أجل إعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة، وقد ساعد استخدام الحاسب الآلي في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث تستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مع ما يمكن تحقيقه يدوياً؛
 - تشمل الإجراءات الرقابية وسائل رقابة محاسبية وإدارية وضبط داخلي تعمل جميعاً لضمان دقة وصحة الأعمال المحاسبية وسلامة الأصول المختلفة والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية، ومن هذه الوسائل التدقيق الداخلي والتفتيش وموازن المراجعة الدورية؛
 - تتسم عمليات البنوك التقليدية بإثبات قيم موجودة بالبنك وغير مملوكة له مما يتطلب الاستعانة بالحسابات النظامية مثل الأوراق المالية المودعة بصفة أمانة؛

¹² زهير الحدر، لؤي وديان، محاسبة البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012، ص 31.

3-قواعد محاسبة عمليات البنوك التجارية: يمكن تلخيص قواعد محاسبة عمليات البنوك التجارية فيما يلي¹³:

- تمسك محاسبة البنوك وفقا للأصول المتبعة في المشاريع التجارية والصناعية وعلى أساس الطريقة المزدوجة المركزية وتبعا لأحكام هذا النظام.
- يكون للبنك محاسبة مركزية ومحاسبة مستقلة: تكون المحاسبة المركزية في الإدارة العامة - أي وجود محاسبة واحدة تتجمع فيها جميع العمليات الخاصة بالإدارة العامة وكذلك عمليات الفروع خلال فترة زمنية معينة، ومحاسبة مستقلة لكل فرع من فروع البنك التجاري تظهر نتائج أعماله خلال فترة زمنية، أي أن لكل فرع من فروع البنك محاسبة خاصة به وفق أصول خاصة، يسجل فيها عملياته، ثم يرسل الفرع نتائج أعماله في نهاية كل شهر على شكل ميزان مراجعة إلى الإدارة العامة التي تتولى توحيدها مع محاسبتها الخاصة.
- تتولى المحاسبة المركزية في الإدارة العامة مسك الحسابات التي تريدها وتوحد أرصدها والتي تخص الفروع/ كالحسابات الخاصة بالمراسلين بالخارج، حيث تقوم المحاسبة المركزية وبصورة دورية ولا سيما في نهاية السنة بترصيد الحسابات بهدف تنظيم الأوضاع العامة للبنك التجاري والحسابات الختامية.
- تتضمن محاسبة البنك التجاري محاسبة خاصة للعمليات المحررة بالعملة المحلية ومحابة خاصة للعمليات المحررة بالعملات الأجنبية.

4-أهداف المحاسبة البنكية: تعتبر المحاسبة البنكية أداة لتحقيق مجموعة من الأهداف محصلتها النهائية توفير البيانات والمعلومات المحاسبية للأطراف التي تحتاجها للقيام بوظائفها الإدارية وفي التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة، وبذلك فإن دور المحاسبة في النظام البنكي والتي هي جزء أساسي منه يتمثل في:

- إجابة المتطلبات الفنية للمهنة البنكية بحيث تقدم إلى إدارة البنك بصورة دورية معلومات دقيقة عن تطور العمل في البنك وذلك بفضل الأوضاع والبيانات اليومية التي تبين تطور حسابات البنك يوميا والنتائج التي حصلت عليها من ربح وخسارة؛
- تقديم المعلومات المحاسبية إلى السلطات النقدية بصورة دورية وفق نماذج خاصة تعدها لهذه الغاية تبين فيها موجودات البنك ومطالبه مثل: نسبة الاحتياطي النقدي، نسبة الودائع إلى حقوق المساهمين، عدم تجاوز القروض والتسهيلات نسبة معينة من إجمالي الودائع، نسبة السيولة...؛ وبذلك يتوفر للسلطة النقدية مراقبة أعمال البنك عن طريق محاسبتها المختلفة؛
- تنظيم الوضع المالي للبنك الذي تنشره البنوك بصورة دورية على زبائنها، المساهمين، مصلحة الضرائب بغية توضيح حالتها المالية وتطور أعمالها، وكثيرا ما تكون هذه الأوضاع موضوع دراسة عميقة من رجال الأعمال والاقتصاد؛

¹³ عبد الرزاق الشحادة، محاسبة المنشآت المالية-البنوك التجارية-، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان،

- إجابة رغبة المودعين بحيث يحصلون دائما على كشوفات تبين حركة حساباتهم الجارية والمبالغ التي في عهدة البنك¹⁴؛

- تحقيق السرعة في الإنجاز ومبدأ الرقابة الداخلية؛

- الدقة التامة في تنفيذ العمليات المحاسبية والتأكد من صحة إنجازها.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب وجود نظام محاسبي بنكي سليم، يؤدي وظائفه بكفاءة تجعل من وجوده أمرا لازما وضروريا للبنك الذي يلتزم بتطبيقه، ويتصف بدرجة عالية من الدقة والواقعية في توفير وعرض البيانات المحاسبية لتكون لها القدرة في مساعدة المسيرين في اتخاذ أو ترشيد القرارات الخاصة في تقييم الأداء وتحسينه. **5- مبادئ المحاسبة البنكية:** حسب المادة 03 من النظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 فيجب على المؤسسات الخاضعة أن تسجل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه. حيث حددت المادة رقم 06 من القانون رقم 07-11 أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الواجب مراعاة تطبيقها عند إعداد الكشوف المالية، وهي¹⁵:

✍ **محاسبة التعهد:** أي تسجيل العمليات بتاريخ حدوثها وحتى إذا لم تتم تسويتها المالية بعد.

✍ **استمرارية الاستغلال:** تعد القوائم المالية على افتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها خلال السنوات القادمة.

✍ **قابلية الفهم:** أي أنه بإمكان المطلع الذي له نظرة عامة حول المحاسبة فهم محتوى القوائم المالية.

✍ **الدلالة:** يجب أن تظهر القوائم المالية كل البيانات الهامة والتي قد تؤثر على قرارات مستخدمي هذه القوائم.

✍ **المصادقية:** لا تظهر القوائم المالية إلا البيانات التي يراها المسير صحيحة.

✍ **قابلية المقارنة:** على المؤسسة تطبيق نفس الطرق وأساليب تقييم الأصول حتى تكون بيانات القوائم المالية للسنوات المختلفة منسجمة وقابلة للمقارنة.

✍ **التكلفة التاريخية:** تسجل العمليات عند حدوثها على أساس قيمتها (أو تكلفتها) بذلك التاريخ.

✍ **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** إظهار القوائم المالية لكل الأصول المراقبة من قبل المؤسسة حتى ولو لم تكن مالكة لها قانونيا.

6- مقومات النظام المحاسبي في البنوك: يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه، وتتمثل فيما يلي:

¹⁴ بوسماحة محمد، المحاسبة البنكية في الجزائر (دراسة نظرية)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 02، 2017، ص ص 741، 742.

¹⁵ المادة رقم 06 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

- أ- **المجموعة المستندية:** تتعدد المستندات المتداولة في البنوك، والتي تعد أداة إثبات رئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات، ويوجد نوعان من المستندات: المستندات الداخلية (التي يتم إعدادها داخل البنك)، المستندات الخارجية (التي يتم إعدادها خارج البنك).
- ب- **المجموعة الدفترية:** نظرا لتعدد العمليات وتنوعها وتكرارها، لذا يكون من المناسب تطبيق الطريقة الفرنسية في عمليات القيد والمحاسبة عن أنشطة البنوك، وطبقا لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من الدفاتر والسجلات تشمل: مجموعة السجلات أو اليوميات المساعدة، دفاتر الأستاذ المساعدة، دفتر اليومية العامة، وأخيرا دفتر الأستاذ العام. ويسير النظام المحاسبي في هذه الحالة على أساس التسجيل في دفاتر اليومية المساعدة من واقع المستندات المتوافرة، على أن يتم ترحيل إجماليات كل دفتر إلى سجل اليومية العامة أو المركزية، وذلك بعمل قيود إجمالية يتم الترحيل منها إلى دفتر الأستاذ العام، وفي نفس الوقت يتم الترحيل من دفتر اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة، ولأغراض الرقابة وضبط الحسابات يتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام، والحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة.
- ج- **دليل الحسابات:** عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها.
- د- **أنظمة الرقابة الداخلية:** وتشمل وسائل الرقابة المحاسبية والإدارية، بالإضافة إلى الضبط الداخلي، حيث تعمل جميعا على ضمان الدقة وصحة الأعمال المحاسبية وسلامة الأصول المختلفة، والتأكد من تنفيذ التعليمات الإدارية، ومنها التدقيق الداخلي والتفتيش، وموازن المراجعة الدولية والتأمين على الممتلكات ورقابة الأداء وغيرها.
- هـ- **القوائم والتقارير المالية الدورية والختامية:** تعتبر القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي، وهي عبارة عن تقارير مالية الهدف من إعدادها هو توفير معلومات مالية موثوق بها وعادلة عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها المترتبة عن هذه الموارد تجاه المالكين وغيرهم، بحيث تتيح الفرصة لتقويم كل من مواطن القوة والضعف في المؤسسات.
- و- **الأجهزة والمعدات:** تتمثل في مجموعة الأجهزة والمعدات المكتبية اللازمة لإنجاز الأعمال وإثبات المعاملات واستخراج النتائج من خلال القيام بأعمال الإثبات الدفترية وتبويبها وتلخيصها ومن ثم إعداد القوائم المالية والكشوفات المرافقة لها.
- ز- **الموظفون:** وهم الذين توكل إليهم مهام تنفيذ النظام، فيجب عليهم استيعاب وفهم خطوات النظام وإجراءاته ليتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على أكمل وجه.

المحور الثاني:

مصادر (خصوم) واستخدامات (أصول) البنوك

المحور الثاني: مصادر (خصوم) واستخدامات (أصول) البنوك

تلعب البنوك التجارية دوراً محورياً في النظام المالي والاقتصادي لأي دولة، فهي تمثل العمود الفقري للمعاملات المالية بين الأفراد والشركات والحكومة. ويمثل فهم البنوك التجارية أساساً لفهم حركة الأموال، وتنمية الاستثمارات، وتحفيز النمو الاقتصادي.

تعتبر البنوك التجارية مؤسسات مالية مرخصة تقوم بعدة وظائف رئيسية، من أهمها قبول الودائع من العملاء، وتقديم القروض، وتسهيل عمليات الدفع والتحويل المالي. كما تقوم هذه البنوك بدور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين، وتساهم في تنظيم السيولة النقدية في السوق.

ويتم التعرف على نشاط البنك التجاري عادة بدراسة عناصر ميزانيته باعتبارها تمثل هذا النشاط تمثيلاً مركزاً، فالبنك باعتباره مؤسسة نقدية يحصل على موارد مالية من المساهمين والمقرضين تمثل حقوقاً لهم لديه. ويمكن له أن يوظفها توظيفاً مريحاً، كضمان الحقوق المودعين لديه وفي منح الائتمان، هذه الموارد يفصح عنها بجانب الخصوم في ميزانية البنك، وهو يقوم باستخدام هذه الموارد في نواحي التوظيف المختلفة في الاقراض قصير الأجل بصفة أساسية وفي بعض الاستثمارات) ممثلة حقوق البنك لدى الغير ويفصح عنها بجانب الأصول في ميزانية البنك.

أولاً: مفهوم البنوك التجارية وخصائصها

قدمت للبنوك التجارية جملة من التعاريف نذكر منها ما يلي:

- البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.¹⁶

- البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، وتتيح لها القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود وهي نقود الودائع.¹⁷

- البنك التجاري هو مؤسسة مالية تعمل كوسيط مالي يقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة، ويزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، ويباشر عمليات التنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما يساهم في إنتاج المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.¹⁸

¹⁶ حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ)، ط1، دار الكندي، الأردن، 2003، ص206.

¹⁷ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك (دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية)، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص12.

¹⁸ عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي-البنوك الإسلامية)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، الإسكندرية، ص168.

من خلال ما سبق يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها مؤسسات مالية تقوم بجمع الأموال من أصحاب الفائض وتمنح القروض لمختلف الأعوان الاقتصاديين وتوفر وسائل الدفع اللازمة للزبائن والتصرف فيها.

تتميز البنوك وعلى غرار المؤسسات المالية بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، ويمكن تلخيص أبرز خصائص البنوك التجارية في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: خصائص البنوك التجارية

الخاصية	المضمون
مؤسسات مالية تقوم على الائتمان	تقبل البنوك الودائع من الأفراد المودعين وتمنح القروض، وتحصل على فرق الفائدة ما بين الإقراض والاقتراض.
مؤسسات مالية تتعامل بالنقد	جميع عمليات البنوك تقوم على أساس استخدام النقود فالقروض أخذاً وعطاءً والفوائد عليها كلها نقدية إضافة إلى أنها تتسلم ودائع من الأفراد بالنقد الأساسية وتقوم بإصدار نقود ودائع أكبر منها.
ربحية	تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح وبأقل تكلفة ممكنة، وهي غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد والشركات، وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.
ظاهرة تركيز البنوك	أي تركيز أعمال البنوك في عدد قليل واضح من خلال عدد البنوك الصغيرة في معظم الدول.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1982، بيروت، 1982، ص 232.

ثانياً: وظائف البنوك التجارية وأهدافها

1-وظائف البنوك التجارية: للبنوك التجارية مجموعة من الوظائف، وتتوزع هذه الوظائف بين رئيسية وفرعية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية:** تشمل الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية ما يلي:¹⁹

- **خلق نقود الائتمان (خلق الودائع):** تقبل البنوك التجارية الودائع النقدية بمختلف أشكالها ثم تحتفظ بها وتعطي صاحب الوديعة دفتر شيكات حتى يتسنى له السحب منها أو سحبها، وفي الوقت الذي يقوم فيه بعض الأفراد بالسحب من ودائعهم فإن البعض الآخر يقوم بإيداع ودائع جديدة قد تكون أقل أو أكثر من الودائع المسحوبة، ومن ثم إذا استطاع البنك أن يتوقع الكمية التي تزيد بها المسحوبات اليومية من النقود عن الودائع

¹⁹ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، النقود والبنوك، ط1، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2018، ص74.

الجديدة، فإنه لن يحتاج للاحتفاظ في خزانته من نقود إلا بجزء فقط من قيمة هذه الودائع كاحتياطي لمواجهة الطوارئ من المسحوبات اليومية، بحيث تستطيع البنوك التجارية القيام باستثمار الجزء المتبقي منها، أي أنه نتيجة لاحتفاظ البنوك باحتياطات جزئية لأرصدة الودائع لديها، تستطيع البنوك التوسع في الاستثمار (الاقتراض مثلاً)، وبالتالي التوسع المضاعف في خلق الودائع، بحيث تستطيع البنوك التجارية زيادة عرض النقود عندما تزيد الاحتياطيات لديها.

- **قبول الودائع:** الوديعة المصرفية عبارة عن نقود يقوم شخص ما (طبيعي أو معنوي) بإيداعها لدى البنوك على أن يلتزم هذا الأخير بردها إليه لدى الطلب أو وفقاً للشروط المتفق عليها مضافاً إليها الفوائد بحسب الاتفاق القائم بينهما.

- **منح القروض:** عندما يقوم البنك بمنح القروض للعملاء سواء كانوا أفراداً أو منشآت، يعني إعطاؤهم مبلغ من المال بضمان ما يقدمونه من ضمانات كضائع أو أوراق مالية أو تجارية أو عقارات أو حتى ضمانات شخصية على أن يقوم العملاء بسداد هذا المبلغ زائد مبلغ إضافي كفائدة على الأقساط أو مرة واحدة بعد فترة ما تسمى أجل القرض.

ب- الوظائف الفرعية: بالإضافة إلى الوظائف الرئيسية للبنوك التجارية وظائف فرعية نوردتها فيما يلي:

- **العمليات على السندات:** تتلخص بالدور الذي يقوم به البنك في السوق كمشتري وكبائع لصالح عملائه في السندات.²⁰

- **إصدار خطابات الضمان:** خطاب الضمان هو تعهد كتابي يصدره البنك بناء على طلب العميل مبين فيه اسمه واسم المستفيد ومبلغ الضمان والغرض منه، ويقوم بالإصدار إذا لم يكن لدى العميل مبلغ يغطي مبلغ خطاب الضمان.²¹

- **القيام بخدمات نيابة عن العملاء:** مثل إنجاز عملية التحويلات النقدية عن العملاء وعن بعضهم البعض وإصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء والقيام بتحصيل شيكات وكمبيالات العملاء وسداد ديونهم نيابة عنهم.²²

- **القيام بوظيفة أمناء الاستثمار** لحساب عملائها الذين ليس لديهم من الوقت أو الخبرة بما يمكنهم من مباشرة عمليات الاستثمار بطريقة مضمونة وبدرجة كافية.

- **تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه،** حيث يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة من مجوهرات وأوراق مالية ونقود.

- **استبدال البنك للعمولات الأجنبية بعملات وطنية والعكس.**²³

²⁰ عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية للنظام المصرفي نظرية التمويل الإسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 36.

²¹ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 273.

²² طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، دار النشر الدار الجامعية، 1999.

²³ أسامة كامل، النقود والبنوك، دار النشر مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص 94.

2- أهداف البنوك التجارية: تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق ما يلي:²⁴

-**الربحية:** يعتبر هدف تحقيق الربح وتعظيمه، أول ما تهتم به البنوك التجارية، لأنه إذا تدهورت أحوال البنك التجاري وحقق خسائر، فإن المساهمين فيه عادة يهربون عند أول فرصة وذلك ببيع أسهمهم وربما يتفق أكثر المساهمين ويقومون ببيع البنك إلى أية جهة تستطيع إدارته بصورة أفضل.

-**السيولة:** ويقصد بالسيولة قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو خلال فترة قصيرة، والسيولة تعتبر أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية، لأن توفر السيولة أمر مرتبط بوجود البنك وكيانه، إذ أن البنك مطالب بدفع الودائع لأصحابها عند الطلب.

-**الأمان والضمان:** يقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر (مخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر عدم تسديد العملاء للقروض التي منحت لهم، مخاطر السرقة والاختلاس... الخ)، لأنه إذا حدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم.

-**نمو الموارد:** تعتمد البنوك التجارية في تحقيق أهدافها عادة على رأسمالها، وعلى الودائع التي تستقطبها لأن حجم البنك يقاس عادة بحجم الودائع التي تستطيع جذبها واستقطابها.

-**الحصة في السوق المصرفي:** لا يكفي البنك التجاري عادة بزيادة حجم الودائع التي يتمكن من استقطابها، بل يسعى لأن تكون حصته في السوق المصرفي كبيرة، لأنه كلما كان للبنك التجاري حصة كبيرة في السوق، أعطى له ذلك سمعة وتميزاً تنافسياً.

-**كفاءة وفعالية الجهاز الإداري:** وتكون مرتبطة بكفاءة المديرين والموظفين وبالتطوير للمستقبل وتهتم بدرجة التزام الموظفين وانسجامهم.

ثالثاً: مصادر الأموال في البنوك التجارية

يمكن تقسيم مصادر الأموال في البنوك إلى مصادر التمويل بالملكية ومصادر التمويل بالدين ومصادر التمويل بالودائع، وتشمل ما يلي:²⁵

1- **مصادر التمويل بالملكية:** تتكون مصادر التمويل بالملكية من رأس المال المدفوع والأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة والاحتياطات بأنواعها:

- **رأس المال المدفوع:** عند تأسيس البنك فإن شروط التأسيس تلزم المؤسسين دفع جزء من رأس المال هو المال المدفوع، الذي يشكل نسبة قليلة من مجموع الأموال التي يتعامل فيها البنك ويساعد رأس المال المدفوع على خلق الثقة لدى المتعاملين مع البنك وخاصة أصحاب الودائع، فعلى سبيل المثال ينص قانون البنوك في

²⁴ حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ)، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص ص 208، 209.

²⁵ دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 109-117.

الأردن بأن يدفع المؤسسون حداً أدنى لرأس مال البنك التجاري مع شرط الدفع بالكامل، ويجب أن يكون شركة مساهمة عامة لأسهمها قيمة اسمية معلنة.

- **الأسهم العادية:** تعد أحد أهم مصادر التمويل للبنوك ان تكلفة حقوق الملكية تحب بهامش تكلفة الملكية والتي تساوي العائد المطلوب من المساهمين، وهي ليس لديها مقابل مادي ملموس مباشرة، لان مدفوعات توزيعات الأرباح ليست إلزامية، ولا يزال استخدام طرق متعددة شائعة الاستخدام في حساب كلفة الأسهم العادية، وهذه الطرق هي نموذج قيمة التوزيعات ونموذج تسعير الأصول الرأسمالية ونموذج العائد إلى حقوق الملكية.

- **الأسهم الممتازة:** تقوم البنوك بالحصول على التمويل بإصدار الأسهم الممتازة، وتتصف بكونها نمزج بين طبيعة الأسهم العادية والسندات، وهي تدفع أرباحاً بنسبة محددة إلى حامليها، ولذلك فان تكلفة التمويل بالأسهم الممتازة تعادل العائد المطلوب من حملة الأسهم العادية، ويمكن استخدام نموذج قيمة التوزيعات لحساب تكلفة التمويل بالأسهم الممتازة، وبطريقة مشابهة لتوقع الأسهم العادية على ان تكون نسبة نمو التوزيعات صفر وتحسب تكلفة الأسهم الممتازة بالمعادلة التالية:

تكلفة الأسهم الممتازة = الأرباح الموزعة / سعر السهم الممتاز في السوق (1-نفقات الإصدار)

- **الأرباح المحتجزة:** الربح المتحقق في البنك يمكن توزيعه على حملة الأسهم والباقي يتم احتجازه وفق السياسة التي تعتمد عليها الإدارة العليا للبنك، والأرباح المحتجزة جزء من حقوق الملكية في البنك، وتعد وسيلة للاستثمارات بتكلفة منخفضة، وتتخذ الأرباح المحتجزة الأشكال التالية:

- **الاحتياطات:** عبارة عن اقتطاع جزء من الأرباح التي يحققها البنك ضمن حساب حقوق الملكية بهدف مواجهة الحالات الطارئة أو زيادة رأسمال البنك. تعد الاحتياطات أحد أشكال الأرباح المحتجزة وغير الموزعة ويتم اقتطاع جزء من الأرباح التي يحققها البنك كاحتياطات، والاحتياطات تعد من مصادر التمويل الداخلية هي جزء من رأس المال المملوك، وبذلك فإنها تشكل ضمانات إضافية إلى المودعين، ومن جانب آخر يجب عدم المغالاة في تكوينها لأنها سوف تؤدي إلى انخفاض العائد إلى حقوق الملكية في البنك بسبب تضخم حساب حقوق الملكية وهذه الاحتياطات على أنواع منها الاحتياطي الاختياري الذي يتكون من احتياطي عام واحتياطي الطوارئ والاحتياطي القانوني أو الإلزامي ويقسم البعض الآخر الاحتياطي إلى ثلاثة أنواع :

- **احتياطي اختياري** وهو الاحتياطي الذي يتكون استناداً إلى قرارات الإدارة العليا في البنك، ويهدف إلى دعم المركز المالي للبنك، والملافاة أية خسارة في أصول البنك تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني المخصص لهذا الغرض، وهو احتياطي مستقطع من الأرباح لدعم المركز المالي للبنك والمواجهة أية خسائر محتملة طارئة أو بهدف توسيع رأس مال البنك.

- **الاحتياطي الإلزامي أو القانوني** اقتطاع نسبة من رأس مال البنك بموجب القانون أو التعليمات الصادرة أو تعليمات بعض المنظمات الدولية مثل لجنة نازل حددت نسبة 10% من رأس مال البنك كاحتياطي إلزامي.

تتص تعليمات البنك المركزي السيادية بأن يحتفظ كل بنك باحتياطي قانوني كنسبة من رأس المال، وأن يقتطع البنك نسبة معينة من الأرباح الصافية قبل التوزيع، وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى، وفي الأردن تبلغ 10% من صافي أرباح البنك في كل سنة، ويستمر الاحتجاز حتى تصبح قيمة الاحتياطي معادلة للقيمة الاسمية لأسهم البنك العادية المتداولة (رأس المال المدفوع)، وتبلغ أرصدة البنوك الأردنية لدى البنك المركزي الأردني لسنة 2008 (3.9) مليار دينار، ويساهم الاحتياطي القانوني في الوقاية من الخسائر الناجمة عن الأعمال المصرفية ضد الخسائر المتحققة من عمليات البنك التشغيلية، وحماية وضمان أموال أصحاب الودائع.

- **احتياطي عام:** وهي النسبة التي يستقطبها البنك من الأرباح السنوية بهدف مواجهة الخسائر المحتملة.

- **المخصصات:** عبارة عن الأموال التي يتم تخصيصها لإعادة قيمة الأصول إلى قيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية، استنادا إلى أسس التقييم المتعارف عليها، وتحمل الأرباح بقيمة هذه المخصصات، وتختلف نسبة المخصصات حسب الدولة وظروف العمل في كل بنك، ففي الأردن على سبيل المثال تتراوح نسبتها بين 10% - 35% حسب ظروف كل بنك، ومنها مخصصات الإهلاك ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.

- **الأرباح المدورة أو غير الموزعة:** يتم احتجاز جزء من أرباح البنك المتحققة لأسباب عديدة، أهمها عندما يكون عائد الاستثمار في البنك أكبر من عائد السوق، عندها يفضل المالكون عدم توزيع الأرباح والاحتفاظ فيها لدى البنك، وتكون قابلة للتوزيع عند اتخاذ مجلس إدارة البنك القرار بذلك.

ان معدل كلفة رأس المال بالملكية يقاس بمعدل العائد المقبول وهو الحد الأدنى من العائد المطلوب من المساهمين، الاثنان معدل تكلفة الديون وحقوق الملكية يشكلان الكلفة المرجحة لرأس المال، والتي يمكن ان نراها من المصادر المعتمدة في مجمع التمويل، ولذلك فان التكلفة المرجحة لرأس المال ترتبط بمعدل سعر الفائدة وتكلفة التمويل بالملكية فكلما ارتفع المعدل ترتفع الكلفة المرجحة لرأس المال ويمكن حساب تكلفة التمويل بالأرباح المحتجزة بالمعادلة الآتية: تكلفة الأرباح المحتجزة = تكلفة الأسهم العادية (1- الضريبة) (1- العمولة)

2- مصادر التمويل الخارجية:

أ- **الودائع:** تشكل الودائع بمختلف أنواعها الجزء الأكبر من الأموال المتاحة للبنك كمصدر تمويل، وتقسم الودائع حسب معيار الزمن إلى وداائع جارية أو تحت الطلب وودائع توفير وودائع لأجل ويمكن تصنيف الودائع إلى وداائع محلية وودائع أجنبية حسب جنسية المودع، كما وتصنف إلى وداائع بالعملات المحلية وودائع بالعملات الأجنبية حسب نوع العملة، وتأخذ الأشكال التالية:²⁶

²⁶ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص ص 276، 277.

- **ودائع جارية (تحت الطلب):** حيث يلتزم البنك التجاري بأداء وظيفته في تسديد قيمة الودائع ومواجهة سحبات العملاء على ودائعهم وصرف قيمة الشيكات عند الطلب، وعادة لا يحصل أصحاب هذه الودائع على فوائد.

- **ودائع لأجل:** حيث يلتزم البنك التجاري بدفع قيمتها في وقت الحق عند تاريخ معين، ويحصل أصحاب هذه الودائع على فائدة.

- **ودائع بإخطار :** لا يستطيع أصحاب هذه الودائع السحب عليها قبل اعلام البنك التجاري بفترة متفق عليها قبل السحب، ويحصل اصحاب هذه الودائع على فائدة.

- **ودائع توفير:** يحتفظ أصحاب هذه الودائع على دفاتر توفير تسجل فيها المبالغ المسحوبة والمبالغ المودعة، ولا يمكن التعرف على رصيد الحساب الا عند تقديم المودع دفتر التوفير.

ب- الاقتراض: يعتمد البنك على الاقتراض كأحد مصادر التمويل ويسمى رأس المال المقترض (Loan Capital) وقد يكون الاقتراض بإصدار السندات أو الاقتراض من النظام المصرفي.

- **إصدار السندات:** يمكن للبنك إصدار سندات طويلة الاجل وبيعها إلى الجمهور في السوق المالي ويحتفظ بالأموال، على ان يخصص هذه الأموال في تسديد قيمة الودائع كأولوية عند التصفية، أن معدل تكلفة مختلف الانواع من مصادر التمويل بالدين تختلف وفقا لحجم كل نوع من أنواع المطلوبات.

ان تكلفة الديون الطويلة الأجل من غير الودائع تساوي التكلفة المؤثرة للإقراض ولكل مصدر يتضمن مصاريف الفائدة التحويلات الخدمات، وتكلفة الحياة أو الاقتناء، ان التحليل الرشيد يقترح بأن هذه التكلفة هي معدل الخصم الذي بحسب القيمة الحالية للفائدة المتوقعة والمدفوعات الأساسية مع صافي العوائد للبنك منذ تأسيسه.

- **التمويل بالقروض المصرفية:**

- **تمويل البنك المركزي:** يساهم البنك المركزي في تمويل البنوك العاملة، ويمتاز التمويل من البنك المركزي بأنه لا يخضع للقلبات، ويعد مصدراً ثابتاً يتجاوب مع السياسة النقدية، ويعد صمام أمان للبنوك عند تعرضها للضغوط والحاجة الماسة إلى النقود لمواجهة حالة طارئة، بسبب عوامل نفسية تؤدي إلى سحب أموال كبيرة من البنوك الأسباب سياسية أو اقتصادية، ويمنح البنك المركزي نوعين من التمويل إلى البنوك التجارية: الأول من خلال منح القروض والسلف والثاني من خلال عمليات إعادة الخصم.

🚩 **منح القروض والسلف:** يمارس البنك المركزي دور بنك البنوك من خلال تقديم القروض إلى البنوك لمساعدتها في تلبية احتياجاتها، وخاصة عندما تجد هذه البنوك حاجة ماسة إلى النقود لمواجهة حالة طارئة، وعادة يقدم البنك المركزي هذه القروض لقاء ضمان أي أصل من أصولها، وتكون هذه الضمانات في العادة النسبة من موجوداتها السائلة التي يفرض البنك المركزي على كل بنك الاحتفاظ بها لديه ان الضمانات الأساسية للبنوك التجارية عند اقتراضها من البنك المركزي هي النسبة من الاحتياطي الإلزامي الذي يحتفظ به البنك

المركزي، وعلى البنك التجاري أن يعيد القرض خلال فترة زمنية محددة لإعادة الاحتياطي النقدي إلى النسبة المحددة بهذا الشأن .

✚ **إعادة الخصم:** تتجمع لدى البنوك أوراق مالية نتيجة التعامل مع عملائها. ولغرض الاستفادة منها وبدلاً من تجميد قيمتها إلى حين استحقاقها، فإنها تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، لقاء معدل خصم يدفع إلى البنك المركزي. ويختلف سعر إعادة الخصم حسب سعر الفائدة في السوق وسياسة البنك المركزي في هذا الشأن، وتربح البنوك الفرق بين إعادة الخصم أي بين معدل إعادة الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي منها وبين معدل الخصم الذي تتقاضاه البنوك التجارية من مالك الورقة المالية الأصلي، وتتميز عمليات إعادة الخصم بالمرونة لأنها ترتبط برغبة البنوك التجارية في استخدامها، وقد يحدد البنك المركزي شروط معينة في الأوراق المالية القابلة للخصم مثل ملاءة المسحوب عليه الورقة المالية وموعد استحقاقها وعناصر شكلية ترتبط بوجود أكثر من توقيع عليها .

- **التسهيلات الائتمانية الخارجية:** ويشكل هذا المصدر نسبة صغيرة في تمويل المصارف، وتتمثل في الاعتمادات أو القروض التي تحصل عليها هذه المصارف من مراسليها في الخارج وغالباً ما تكون بالعملة الأجنبية ولذلك فإن هذا المصدر يقتصر استخدامه على تمويل بعض العمليات المصرفية وخاصة مع الخارج لترسيخ قاعدة المصرف وعلاقاته مع المصارف الأجنبية أو في الخارج حيث هذا النوع من التسهيلات يساعد على اعتماد المصرف المحلي كمصرف مراسل لأحد المصارف الأجنبية وبالتالي يستفيد من العملات المتحققة عن هذه التعاملات²⁷.

- **التمويل من البنوك الأخرى:** عند الحاجة إلى الأموال تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض المبالغ معينة وفي أوقات محددة، المقابلة للاحتياجات عندما لا تكفي مواردها الذاتية على الوفاء بالتزاماتها وقد يكون الافتراض على شكل حسابات جارية أو لأجل أو تحت إشعار، ويكون ذلك ضمن ترتيبات خاصة بين البنوك . وهناك مصادر تمويل غير مباشرة يحصل عليها البنك من خلال عملية خلق النقود (Money Creation) ولكن بشروط معينة، إذ تقوم البنوك بخلق النقود من الأموال المتجمعة لديها بسبب الفرق بين قيمة ما يودعه العملاء وقيمة ما يسحبونه خلال الظروف العادية، وبذلك يقوم البنك بإقراض هذه الأموال إلى العملاء، ان عمليات الإقراض وفي ظل فروض أهمها ارتفاع معدل التعامل بال شيكات والحسابات الجارية سيؤدي إلى ارتفاع مساهمة البنوك في خلق النقود فلو فرضنا أن احد العملاء قام بإيداع مبلغ 10000 دينار في البنك وان البنك يحتفظ باحتياطي قدره 10% من الإبداعات فانه بذلك يستطيع إقراض مبلغ قدره 9000 دينار، وعند قيام العميل المقترض بإنفاق المبلغ المقترض من خلال شراء بضاعة من شركة الاتحاد العربي التي تقوم بدورها في إيداع

²⁷ خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 205.

المبلغ في حسابها، ويقوم المصرف بإقراض المبلغ المودع من الشركة بعد الاحتفاظ بالاحتياطي بمقدار 900 دينار ويقرض المتبقى بمقدار 8100 دينار إلى احد العملاء الذي يقوم بشراء بضاعة ويقوم البائع بإيداع المبلغ في البنك، ويقرض البنك المبلغ المودع الى عميل جديد مما يؤدي إلى مضاعفة مجموع المبالغ المودعة تقريبا بمقدار (10) أضعاف المبلغ الأصلي وتبلغ 100000 دينار، وهذا يعني أن البنك استطاع أن يخلق نقودا في التداول تتمثل في حجم الودائع الأصلية إضافة إلى إجمالي الودائع المشتقة ما قيمته 90000 دينار، وتضاف إلى الكتلة النقدية في الاقتصاد لذلك البلد، وتسمى بالنقود المصرفية التي تتكون من الوديعة الأصلية والودائع المشتقة، مع الإشارة إلى وجود محددات عملية تحد من قدرة البنوك في خلق النقود، وأهمها تدخل البنك المركزي في تنظيم عرض النقد، وعدم ذهاب كافة الأموال المقرضة للعملاء إلى البنوك مرة ثانية بأكملها وإبقاء مبالغ المقابلة لعمليات السحب أو تأمين المركز المالي للبنك، وتسرب نسبة منها إلى خارج الجهاز المصرفي بما اتفق على تسميته بتدمير الودائع ويمكن حساب عملية توليد النقود المصرفية بالمعادلة التالية:

توليد الودائع النقود المصرفية = المبلغ الحر / نسبة الاحتياطي القانوني

المبلغ الحر = الوديعة الأصلية - الاحتياطي القانوني

الاحتياطي القانوني = الوديعة الأصلية × نسبة الاحتياطي.

المبادئ العامة في إدارة البنك لأصوله: المقصود هنا هو كيف يدير البنك أرصدة أو أصوله ومطلوبا ته من أجل الحصول على الربح الأعظم الممكن أن مدير البنك لديه أربعة اهتمامات أولية: ²⁸

- **الاهتمام الأول:** هو التأكد من أن البنك يمتلك كمية كافية من النقد وهو جاهز للدفع للمودعين عندما يكون هناك تدفق بالودائع إلى خارج البنك، وذلك عندما تفقد الودائع لأن مودعين قاموا بسحوبات وطلب دفع وللاحتفاظ بكمية كافية من النقد تحت اليد، فإن البنك يحب أن يدخل في إدارة السيولة أي اكتساب أرصدة سائلة كافية لمواجهة مسؤوليات البنك تجاه المودعين.

- **الاهتمام الثاني:** أن مدير البنك يجب أن ينفذ أو يحقق مستوى منخفض مقبول من الخطر وذلك من خلال اكتساب أرصدة تنصف بكونها ذات معدل منخفض التخلف عن الدفع الـ (default) ومن خلال تنويع الأرصدة التي يحتفظ بها البنك وهذا ما يسمى ب إدارة الأرصدة أو الأصول.

- **الاهتمام الثالث:** وهو أن البنك يجب أن يكتسب أموالا عند كلفة وهذا ما يدعى بإدارة المطلوبات منخفضة

- **الاهتمام الرابع:** وهو أن مدير البنك يحب أن يقرر كمية رأس المال التي يجب أن يستمر بالمحافظة عليها، وبعد ذلك يكتسب رأس المال المطلوب وهذا ما يدعى بإدارة كفاية رأس المال.

رابعا: استخدامات الأموال في البنوك التجارية

²⁸ محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، اثناء للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 38،

تتمثل استخدامات الأموال في البنوك التقليدية في جانب الأصول من الميزانية وترتب هذه الأصول في الميزانية ترتيباً تنازلياً حسب درجة السيولة بحيث تبدأ بالنقدية الحاضرة أو الجاهزة، والتي تعتبر أكثر سيولة، ثم تليها الأصول المتداولة، وفي الأخير الأصول الثابتة التي تعتبر أقل الأصول سيولة، ولقد تم تقسيم هذه الاستخدامات إلى ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في²⁹:

1- **الأرصدة النقدية الحاضرة: (القيم الجاهزة):** تكون فيها نسبة السيولة كاملة وتشمل على البنود التالية:
- **النقدية بالصندوق:** وتتمثل في المبالغ النقدية التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها لمواجهة متطلبات السحب اليومي.

- **الأرصدة لدى البنك المركزي:** وتتمثل هذه الأرصدة في الحساب الجاري الذي يحتفظ به البنك لدى البنك المركزي وحساب الاحتياطي النقدي المفروض على البنوك بنسبة مئوية ثابتة أو متغيرة من إجمالي قيمة الودائع بأنواعها.

- **أرصدة لدى البنوك الأخرى:** وتتمثل في المعاملات المتبادلة بين البنوك التقليدية المدرجة في شكل شيكات أو تحويلات أو قروض ويتم التعامل بينها عموماً بنظام الحسابات المكشوفة.

- **أرصدة لدى المراسلين بالخارج:** وتتمثل في المعاملات الجارية التي يفتحها البنك لدى البنوك المراسلة في الخارج، التغطية معاملات الزبائن التي تتم بالخارج، كدفع قيمة مستندات التصدير والقيام بعمليات التحويل وصرف العملات الأجنبية.

2- **الأصول المتداولة:** وهي ما تسمى بالاستثمارات أو مصادر الإيرادات، ويمكن حصرها في النقاط الرئيسية التالية:

- **محفظة الأوراق المالية:** ويتمثل هذا العنصر في الأموال المستثمرة في الأوراق المالية، والمتمثلة في الأسهم والسندات، حيث يقوم البنك بشراء سندات ذات الفائدة المحددة مسبقاً، والصادرة عن هيئات أو مؤسسات أو حكومات محلية أو أجنبية، أما فيما يخص الأسهم فإن البنك التقليدي يقوم بشراء وبيع أسهم الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية، حيث يقوم بالشراء حين تدني الأسعار والبيع عند ارتفاعها، وكسب الفرق بين السعرين (سعر البيع والشراء)، أو المساهمة في رأسمال الشركات وحصوله على عائد من أرباح هذه الشركات.

- **أوراق تجارية مخصصة:** وتتمثل في الأوراق التجارية التي تحصل عليها البنوك بهدف الخصم، ويقصد بالخصم دفع البنك لقيمة الورقة قبل ميعاد استحقاقها بعد حذف مبلغ الخصم الذي يمثل الفائدة المذكورة عن المدة بين تاريخ الخصم وميعاد الاستحقاق مضافاً إليه عمولة البنك ومصاريف التحصيل، ويشمل أيضاً هذا البند على الكمبيالات والسندات الإذنية المحلية منها أو الأجنبية.

²⁹ شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، دار عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، 2013، ص ص 64-66.

- **القروض والسلفيات:** وتتمثل في القروض التي يقدمها البنك لوحدات العجز المالي من مؤسسات وأفراد مقابل فائدة متفق عليها مسبقاً والتي تصنف حسب الأجل إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

3- الأصول الثابتة: تتمثل في الموجودات التي تكون درجة سيولتها منخفضة، حيث يقوم البنك بشرائها من أجل القيام بوظائفه الأساسية، وتتمثل أساساً في الأراضي والمباني والأثاث ووسائل النقل ... الخ، بالإضافة إلى المصاريف الإعدادية أو ما يسمى بمصاريف التأسيس.

ويمكن تقسيم استخدامات البنوك التجارية إلى ثلاثة مجموعات حسب درجة سيولتها أولاً ثم ربحيتها، كما يلي:

- **المجموعة الأولى:** الهدف منها تحقيق السيولة فقط، وتشمل: النقدية الجاهزة لدى البنك، الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي.

- **المجموعة الثانية:** وتكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى كما يمكن أن تدر ربحاً، وتشمل ما يلي: أصول شديدة السيولة، الأوراق المالية قصيرة الأجل خاصة، الأوراق التجارية المخصومة، والقروض والسلف.

المجموعة الثالثة: والتي تكون سيولتها منخفضة جداً، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول السابقة الذكر، على اعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، وتشمل ما يلي:

❖ **القروض متوسطة وطويلة الأجل؛**

❖ **الأوراق المالية طويلة الأجل؛**

❖ **الاستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة).**

بعض المعايير الاسترشادية لسلوك المصرف التجاري في استخدام موارده: يتم في هذا البند التركيز على ثلاثة معايير يستند إليها البنك التجاري في تشكيل نمط سلوكه في توزيع موارده على الاستخدامات المختلفة، وذلك على اعتبار أن البنك التجاري وحدة اقتصادية خاصة تستهدف من نشاطها تحقيق الربح مع احتفاظه بثقة المتعاملين معه في قدرته على الوفاء بالتزاماته بسرعة أو فوراً، وهذه المعايير هي: معيار الربحية، معيار السيولة، معيار يسار البنك (سلامة المركز المالي للبنك، وفيما يلي تفصيل لهذه المعايير:³⁰

- **معيار الربحية:** يتحدد ربح المشروع بالفرق بين إيراداته الكلية ونفقاته الكلية والبنك كمشروع خاص يستهدف من نشاطه تعظيم هذا الربح؛ أما بتحقيق أقصى إيراد كلى ممكن عند مستوى معين من التكاليف التشغيلية والإدارية أو بتحقيق إيراد كلى معين عند أقل مستوى ممكن من التكاليف التشغيلية والإدارية.

ويواجه البنك نفقات إدارية ثابتة هي عبارة عن مرتبات فريق العمل الإداري به، ويسعى البنك إلى استخدام خدمات الإداريين بأعلى كفاءة ممكنة وذلك بخفض متوسط النفقات الإدارية لكل وحدة منتج (ودائع

³⁰ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص ص 138-142.

مشنتة) إلى أدنى حد لها، كما يوجد نفقات تشغيلية متغيرة، تزيد مستوياتها مع توسع نشاط البنك، فكلما زاد حجم الودائع لدى البنك كلما ارتفع حجم الفوائد المدفوعة عليها، ومن المنطقي أن يواكب ذلك زيادة حجم توظيفات البنك وزيادة إيراداته من تشغيل هذه الموارد.

وفي أثناء قيام البنك بنشاطه يواجه باحتمال حدوث أحد النتائج التالية:

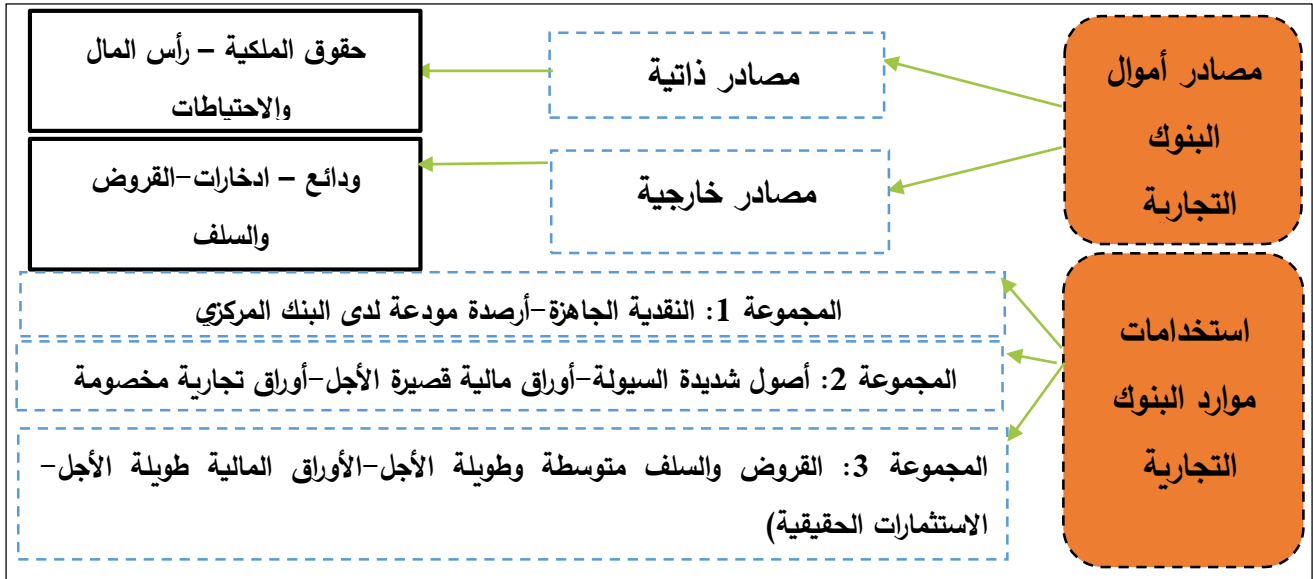
- تحمل خسارة رأسمالية فعلية أو دفترية بسبب انخفاض الأسعار السوقية لبعض الأصول المملوكة له
- تحمل خسارة فعلية أو دفترية بسبب وجود ديون معدومة أو ديون مشكوك في تحصيلها.
- تحقيق ربح رأسمالي فعلي بسبب ارتفاع الأسعار السوقية لبعض الأصول، وتقليدياً توجد علاقة عكسية بين معدل الربح على أصل معين ودرجة سيولته، فالنقود: الأصل الكامل السيولة، أو السيولة ذاتها، لا يدر عائد فائدة نقدية، بينما تدر أذن الخزانة (أصل شديد السيولة بسبب صغر أجل استحقاقها الذي يتراوح من يوم إلى سنة) معدل فائدة منخفض (حوالي 3% سنوياً). وعادة تدر الودائع بأجلها المختلفة معدلات فائدة متزايد بزيادة أجل الوديعة ويكون أعلى معدل عائد على الأصول الحقيقية عادة.
- وبالتالي فإن هدف تحقيق أقصى ربح من استخدام البنك لموارده يتطلب أن تكون معظم توظيفات البنك في أصول قليلة السيولة عالية الربحية، ويواجه تركيز البنك التجاري في توظيف موارده على الاستخدامات عالية الربحية بالمعيار الثاني وهو شرط توافر السيولة.

- **معيار السيولة:** يستهدف استعداد البنك لتلبية طلبات عملائه من النقدية فوراً احتفاظه على درجة ثقة عالية من العملاء في قدرته على الاستجابة لمتطلباتهم الدورية والطارئة من السيولة، ويتطلب تحقيق البنك هذا المعيار أن يحتفظ بودائعه كلها في شكل نقدي أو شبه نقدي ليكون على استعداد لتلبية طلبات سحب النقدية من خزائنه. إن نتيجة تحقيق البنك لهذا المعيار هو توظيف موارده في استخدامات تدر معدل عائد منخفض، وبالتالي يتعارض تحقيق معيار السيولة مع إمكانية تحقيق معيار الربحية ويتطلب ضرورة تحقيقهما معا اختيار البنك توليفة أو حزمة واسعة ومتنوعة من الأصول المتدرجة في كل من درجة السيولة ومعدلات الربحية منها.

وهنا يجب التنويه إلى ضرورة الانتقال من تطبيق المفهوم التقليدي إلى تطبيق مفهوم معاصر للسيولة، فوفقاً للمفهوم التقليدي يتم تقسيم الأصول وفقاً لدرجة سيولتها تنازلياً كما ذكر سابقاً، أما المفهوم المعاصر لدرجة سيولة الأصل يربط هذه الدرجة في علاقة طردية مع سرعة زمن تحول الأصل إلى نقود وفي علاقة عكسية مع مقدار الخسارة النقدية التي يتحملها الفرد عند تحويله الأصل إلى نقود، وهنا تظهر أهمية دور السوق الثانوي في عملية تداول الأصول القائمة، وبناء على ذلك قد تتوافر لأصل معين درجة عالية من السيولة في مجتمع يوجد به سوق ثانوية متسعة ونشطة، بينما يكون الأصل المقابل له ضعيف السيولة في مجتمع لا يوجد به سوق ثانوية للتعامل في الأصل.

- معيار يسار المصرف التجاري: يستهدف هذا المعيار تحقيق استقرار وسلامة المركز المالي للبنك ويتحقق ذلك عندما تكون القيمة الفعلية (السوقية) للأصول مساوية أو أكبر من قيمة الالتزامات الجارية على البنك للغير، ويرجع ضعف يسار البنك إلى:
- شراء أصول شديدة التقلب في القيمة السوقية؛
- قبول ضمانات غير كافية لتيسير تقديم القروض تحت تأثير الرغبة في تحقيق فرص ربح أكبر للبنك.

الشكل رقم (02): مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التجارية



المصدر: من إعداد الباحث

وتدرج الحسابات التي تظهر في جدول ميزانية البنك وفقا للنظام المحاسبي البنكي بشكل يختلف عن النظام المحاسبي المالي، حيث ترتب أصول ميزانية SCF حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى نحو الأسفل، وترتب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل،³¹ أما أصول ميزانية PCB فتترتب حسب درجة السيولة المتناقصة، وترتب مختلف عناصر خصومها حسب درجة الاستحقاق المتناقصة. كما يكمن الفرق ما بين الميزانيتين في أنه وضمن ميزانية SCF تصنف التثبيات ضمن المجموعة 2 وفي أعلى الميزانية، أما تثبيات ميزانية PCB فتصنف ضمن المجموعة 4 وفي أسفل أصول هذه الميزانية، في حين نجد أن الأموال الخاصة ضمن ميزانية SCF فتصنف ضمن المجموعة 1 وفي أعلى الخصوم، في حين نجد أنه ووفقا لميزانية PCB تصنف الأموال الخاصة ضمن المجموعة 5 وفي أسفل خصوم الميزانية.

³¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية (دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 29.

المحور الثالث:
النظام المحاسبي البنكي الجزائري

المحور الثالث: النظام المحاسبي البنكي الجزائري

أولاً: تطور التنظيم الخاص بالمحاسبة في البنوك في الجزائر

في بداية الأمر، وقبل الإصلاحات الجوهرية التي مست المحاسبة في البنوك، كانت هذه الأخيرة تعتمد في تسجيلاتها المحاسبية على المخطط المحاسبي الوطني الصادر في 1975/11/29. غير أنه إذا كان كل بنك يسجل عملياته في حسابات فرعية خاصة به تختلف من بنك لآخر، بسبب غياب التوحيد المحاسبي ما بين البنوك، يصبح لكل بنك نظاما محاسبيا خاص به، رغم أن الأساس والحسابات الرئيسية مستمدة من المخطط المحاسبي الوطني، إلا أن هناك نقائص في حسابات هذا الأخير، وحسابات كثيرة لا تستخدم في النشاط البنكي مثل الحساب 72 والحساب 73.

وللإشارة فإن القطاع البنكي الجزائري مر بتحولات عميقة، تماشيا مع التطورات والإصلاحات الاقتصادية التي تمت في سنة 1989، حيث رأت السلطات النقدية ضرورة لتبني وسائل وتقنيات معلوماتية ومراقبة أكثر فعالية. فعلى الرغم من عمومية مداولة المبادئ المحاسبية وطرق التقييم التي يتميز بها النظام المحاسبي بوجه عام، إلا أنه لابد من تماشي المحاسبة والقطاع البنكي والتطورات الاقتصادية والمالية الحاصلة على الساحة الاقتصادية. لقد كان من ضمن منتجات الإصلاحات المصرفية المحققة إعداد أول مخطط محاسبي بنكي لتغطية كل النقائص السابقة وتجاوز العقبات، حيث إنه تضمن تحسينات معتبرة، كما مكن السلطات النقدية من مراقبة البنوك والتحكم في الكتلة النقدية.

أول مخطط محاسبي بنكي صدر وفقا للنظام 92-08 الصادر بتاريخ 1992/11/17، والذي شرع في تطبيقه في البنوك الجزائرية ابتداء من 1993/01/01، ويعتبر هذا النظام أول تشريع تطرق إلى محاسبة البنوك في الجزائر، وقد هدف إلى تحديد مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث اشتمل على تسعة مجموعات محاسبية، ونماذج للحسابات السنوية المنشورة، وثائق دورية، طرق تقييم خاصة...

لقد تضمن هذا النظام ملحقا لقائمة الحسابات، إضافة إلى شرح مختصر لأصناف الحسابات التسعة: حسابات الخزينة والعمليات ما بين البنوك، حسابات العمليات مع الزبائن، حسابات محفظة الأوراق المالية وحسابات التسوية، حسابات القيم الثابتة، حسابات المصاريف، حسابات الإيرادات، حسابات النتائج وحسابات خارج الميزانية.

تلى ذلك صدور عدة نصوص قانونية خاصة بالإصلاح المحاسبي في البنوك التجارية هي:

- النظام رقم 92-09 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1413 الموافق 17 نوفمبر 1992 ويتعلق بإعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

- النظام رقم 94-18 المؤرخ في 21 رجب عام 1415 الموافق 25 ديسمبر سنة 1994، يتضمن قيد العمليات بالعملات الصعبة.

- النظام رقم 97-01 المؤرخ في 28 رمضان عام 1417 الموافق 8 جانفي سنة 1997، يتضمن قيد العمليات الخاصة بالأوراق المالية.

- المادة رقم 103 الخاصة بالالتزامات المحاسبية للبنوك والهيئات المالية من التعليمات رقم 03-11 المؤرخة في 26 أوت 2003 المتعلقة بالنقد والقرض.

في سنة 2009 صدر مخطط محاسبي بنكي ثاني تماشيا والتطور المحاسبي بالجزائر، حيث تم إصدار مخطط محاسبي مالي يتماشى والمعايير المحاسبية الدولية، والذي ألغى النظام 92-08 الصادر بتاريخ 17/11/1992، تطبق أحكامه ابتداء من أول جانفي 2010.

وخلال السنتين السابقتين كانت هناك بعض التنظيمات سواء ما تعلق بالصيرفة التقليدية أو الإسلامية؛ إذ ينص التنظيم رقم 25-11 (24 يوليو 2025) على قواعد إعداد ونشر القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية التي تمارس عمليات مصرفية تدرج ضمن التمويل الإسلامي، بينما يحدد التنظيم رقم 25-10 (24 يوليو 2025) مخطط الحسابات المطبق على هذه العمليات، ويأتي التنظيم رقم 25-09 (24 يوليو 2025) لتعريف قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم لعمليات التمويل الإسلامي.

كما يحدد التنظيم رقم 25-08 (24 يوليو 2025) قواعد إعداد ونشر القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، ويحدد التنظيم رقم 25-07 (24 يوليو 2025) مخطط الحسابات الواجب اعتماده على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، كما يوضح التنظيم رقم 25-06 (24 يوليو 2025) كيفية المعالجة المحاسبية لعمليات العملة الأجنبية (بالنقد الأجنبي)، ويحدد التنظيم رقم 25-05 (24 يوليو 2025) قواعد تقييم وتسجيل العمليات على الأوراق المالية/السندات.

ثانيا: المبادئ والقواعد المحاسبية البنكية في الجزائر

حسب المادة 3 من النظام 09-04، يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تسجل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المحددة في القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007. ومن أهم مبادئ هذا النظام نذكر: محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصادقية قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

لقد تم شرح هذه المبادئ والقواعد المحاسبية في المواد من المادة 6 إلى المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، ويمكن تلخيص أهم ما جاء فيما يلي:

- تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أسار محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث، وتعرض في الكشوف المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها.
- تعد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان النشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات، والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب.
- يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح.
- يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالهيا.
- يلزم كل كيان باحترام اتفاقية الوحدة النقدية، ويشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، ووحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية.
- بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية، يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان كما يمكن الا تطبيق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.
- تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها، وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها، يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.
- لا يتم إجراء أية تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية، وكان لا يؤثر على وضعية الأصول أو الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات، ويجب أن يكون هذا الحدث موضوع إعلام في الملحق بالكشوف المالية إذا كان ذا أهمية تمكنه من التأثير في قرارات مستعملي الكشوف المالية.
- يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة، الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تنقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجها، وينبغي ألا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات، كما يجب ألا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء.
- يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.
- يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات، ولا يبرر أي استثناء حسن مبدأ ديمومة الطرق الا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم.
- تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحساب آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، غير أن الأصول والخصوم الخصوصية، مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية، تقيم بقيمتها الحقيقية.

- يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.
- تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني، وهذا ما يعتبر إضافة جديدة للمبادئ المحاسبية المعمول بها سابقا. وهذا المبدأ له تأثير على المعالجة المحاسبية لبعض الأحداث الاقتصادية، مثل معالجة عقود الإيجار التمويلية.
- يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعياتها، وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية، إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للكيان. وفي الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية.
- لا يمكن تصحيح المعالجات المحاسبية غير الملائمة ببيان الطرق المحاسبية المستعملة أو بمعلومات ملحقه أو بكشوف توضيحية أخرى.

في مجال التطبيق أيضا تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- حسب المادة 4 من النظام 04-09 فإن قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأصول والخصوم والاعباء والنواتج هي تلك المحددة بموجب القرار المتخذ في 26 يوليو سنة 2008 ، والذي تم إصداره في إطار المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو سنة 2008 ، والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، لكن حسب المادة 5 من القانون 04-09 تخضع بعض أنواع العمليات، لاسيما على العملات الصعبة ر والسندات إلى قواعد خاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي، التي تحدد عن طريق أنظمة.

-فيما يخص تعريف الأصول والخصوم والإيرادات و الأعباء، حسب ما نص أو تضمنه المرسوم التنفيذي 08/156 ، هو نفسه ما تم سرده وفق المعايير المحاسبية الدولية.

- حسب المادة 32 من المرسوم التنفيذي 08-152 وأيضا المادة 25 من القانون رقم 07-11، تشتمل الكشوف المالية على الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق.

ثالثا: القواعد العامة للمحاسبة البنكية في الجزائر

وفقا للنظام الجديد 09-05 الصادر في 18 أكتوبر سنة 2009 والذي ألغى في مضمون مادته التاسعة، أحكام النظام 1992 الصادر في 17/11/1992، المتضمن القواعد المتعلقة بنشر وإعداد الحسابات السنوية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث نص على القواعد التالية:

- يجب نشر الحسابات السنوية في كل من: وثيقة الميزانية، وثيقة خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملحق؛
- يجب أن يتم إعداد الوثائق المذكورة أعلاه وفقا للنماذج النمطية الملحقة بهذا النظام؛

- يجب أن يتم إعداد ميزانية المؤسسات الخاضعة وفقا لترتيب تنازلي للسيولة؛
 - إعطاء صورة حقيقية ومطابقة للأصل لكافة المعلومات المحاسبية؛
 - احترام المبادئ المحاسبية العامة وقواعد التقييم الخاص والمنصوص عليها في الأنظمة دوما، بحيث لا يجب الخروج عن تطبيقه إلا في وضعيات استثنائية؛
 - يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تنشر كشوفها المالية في الأشهر الستة التي تلي نهاية السنة المالية في النشرة الرسمية للإعلانات لقانونية الإلزامية، وفقا للمادة 103 التي تمثل الفصل الثاني الخاص والالتزامات المحاسبية من الأمر رقم 03-111 المؤرخ في 26 أوت 2003 تعلق بالنقد والقرض، وفي مضمونها : البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بإصدار أو إعداد حساباتها تحت شكل موحد أو شكل واحد ضمن الشروط محددة من طرف المجلس، وعلى كل بنك أو مؤسسة مالية حساباتها خلال 6 أشهر التي تلي نهاية الدورة المحاسبية في النشرة الرسمية الخاصة بالإعلانات الرسمية القانونية الإلزامية ضمن الشروط المحددة من طرف المجلس.
- 3-المخطط المحاسبي للقطاع البنكي:** يتكون المخطط المحاسبي من ثمانية أصناف محاسبية، تم تصنيفها إلى:

حسابات الخزينة وعمليات ما بين البنوك حسابات العمليات مع الزبائن حسابات حافظة الأوراق المالية والسندات وحسابات التسوية حسابات القيم الثابتة رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المشابهة لها	حسابات الميزانية
حسابات الأعباء - حسابات النواتج	حسابات التسيير
الصنف 9	حسابات خارج الميزانية

المحور الرابع:

الحسابات في البنوك وشركات التأمين

المحور الرابع: الحسابات في البنوك وشركات التأمين

أولاً: الحسابات في البنوك

يتعين على البنوك الخضوع لتسجيل عملياتها المحاسبية وفقاً لمخطط الحسابات البنكية، ويمكن توضيح أصناف الحسابات فيما يلي³²:

الصنف 01: حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين المصارف

تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق، وعمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك، وتشمل عمليات الخزينة على الخصوص السلفيات والاقتراضات والعمليات على سبيل الأمانة المنجزة في السوق النقدية.

العمليات ما بين البنوك هي تلك العمليات التي تتم مع البنك المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الأجانب وكذا المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

الأصول	المجموعة 1	الخصوم
- الصندوق	- قروض محصل عليها من عند البنك المركزي	
- البنك المركزي: ودائع البنك لدى البنك المركزي	- حسابات البنوك المراسلين لدى البنك	
- ودائع البنك لدى مراكز البريد		
- ودائع البنك لدى الخزينة العمومية		
- حسابات البنك لدى البنوك الأخرى		

الصنف 2: حسابات العمليات مع الزبائن

تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن وكذا الودائع التي تتم من قبلهم، تشمل القروض للزبائن (الحساب 20) على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن آجال استحقاقاتها. تتضمن حسابات الزبائن (الحساب 22) مجمل الموارد المتلقاة من الزبائن (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، أدونات الصندوق...). تنتمي أيضاً إلى هذا الصنف القروض والاقتراضات مع الزبائن الماليين وشركات الاستثمار وشركات التأمين والتقاعد وكذا المؤسسات الأخرى المقبولة كمتدخلة في سوق منظم. تستثنى من هذا الصنف الاستخدامات والموارد المجسدة بسندات.

الأصول	المجموعة 2	الخصوم
- القروض والسلفيات الممنوحة للزبائن	- ودائع الزبائن	

الصنف 3: حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية

³² النظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية، تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون المجددة بأوراق مالية، وتحتوي حافظة الأوراق المالية على أوراق المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار. تتم حيازة هذه الأوراق المالية قصد اكتساب عائد مالي، تشمل الديون المجددة بأوراق مالية على مجموع ديون المؤسسة الخاضعة، المجددة بأوراق مالية شهادة مديونية قابلة للتفاوض وسندات، لا سيما قسائم السندات القابلة للتحويل. كما يضم هذا الصنف عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستثمارات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة.

الأصول	المجموعة 3	الخصوم
- محفظة السندات التي يملكها البنك	-	الديون المتمثلة في السندات

الصنف 4: حسابات القيم الثابتة

تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة، كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية، بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط.

الصنف 5: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة

تجمع في حسابات هذا الصنف، مجموع وسائل التمويل في شكل حصص أو الموضوعات تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة. كما تظهر أيضا في هذا الصنف، النواتج والأعباء المؤجلة-خارج دورة الاستغلال (كالإعانات والأموال العمومية المحملة والضرائب المؤجلة على الأصول والضرائب المؤجلة على الخصوم والنواتج والأعباء الأخرى المؤجلة)، نتيجة السنة المالية.

الصنف 06: حسابات الأعباء

تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة، وزيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذلك مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة. كما تظهر في هذا الصنف أيضا مخصصات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة. يتم تمييز أعباء الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات.

كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية-الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة.

الصنف 07: حسابات النواتج

تشمل حسابات هذا الصنف مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة، وزيادة على نواتج الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض، تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات من خسائر القيمة والمؤونات، وتسجل استرجاعات الأموال ضد المخاطر البنكية العامة في هذا الصنف. كما هو الحال بالنسبة للأعباء، يتم تمييز نواتج الاستغلال البنكي حسب نوع العمليات وحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بالفوائد أو بالعمولات، كما تظهر أخيرا العناصر غير العادية - النواتج.

الصنف 9: حسابات خارج الميزانية

تشمل بنود هذا الصنف مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة، ويتم تمييز مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل.

وفي هذا السياق، تخصص حسابات مناسبة للالتزامات التمويل، والالتزامات الضمان، والالتزامات على الأوراق المالية والالتزامات بالعملات الصعبة وتتوافق التزامات التمويل مع وعود بالمساهمة مقدمة لصالح مستفيد.

الالتزامات الضمان التي تمت، في شكل كفالة على الخصوص، هي عمليات تلتزم من أجلها المؤسسات الخاضعة لصالح طرف آخر لتأمين العبء المكتتب من طرف هذا الأخير. إذ لم يستطع الوفاء به بنفسه. يظهر على الخصوص في بند التزامات الضمان السندات المكفولة والالتزامات بالقبول. يتضمن بند التزامات على الأوراق المالية عمليات الشراء والبيع للحساب الخاص بالمؤسسة الخاضعة. تتضمن الالتزامات على عمليات العملات الصعبة:

- عمليات الصرف نقدا طالما أن آجال الإجراء لا تزال نافذة؛
- عمليات الصرف لأجل: عمليات بيع وشراء العملات الصعبة التي تقرر الأطراف تأجيل إنجازها لدوافع أخرى غير آجال الإجراء.
- عمليات الإقراض والاقتراض بالعملات الصعبة، طالما أن آجال وضع الأموال تحت التصرف لم تنتقض بعد.

ملاحظة هامة:

لم يفصل المخطط المحاسبي البنكي أرقام الحسابات إلا في حدود رقمين فقط، وعليه تختلف تسميات الحسابات الفرعية وأرقامها من بنك لآخر.

إن المخطط المحاسبي البنكي يختلف عن المخطط المحاسبي المالي ويحتوي على:

حسابات الميزانية (الحسابات التي تظهر في جدول الميزانية وهي: الصنف 1، الصنف 2، الصنف 3، الصنف 4، الصنف 5)، **حسابات التسيير** (الحسابات التي تظهر في حساب النتائج وهي الصنف 6 والصنف 7)، **حسابات خارج الميزانية** (تظهر في جدول خارج الميزانية).

ثانيا: الحسابات في شركات التأمين

تعتمد المحاسبة في قطاع التأمين على نظام المحاسبة المالية SCF المعتمد في الجزائر منذ 01 / 01 / 2010 ويتميز قطاع التأمين بالخصائص التالية:

✚ المنتج النهائي في التأمين هو تقديم خدمة وليست سلعة وتمتاز هذه الخدمة بأنها خدمة أجلة وليست حالية؛
✚ أسعارها ثابتة ولا تخضع لقوانين العرض والطلب حيث تعد على أساس الخبرة الماضية في سوق التأمين وبالاستعانة بأساليب رياضية؛

✚ تتحصل شركات التأمين على الإيرادات (أقساط التأمين) ثم تقوم بالنفقات (تعويضات) عكس المؤسسات الأخرى؛

✚ التقارير المالية في شركات التأمين غالبا ما تركز على الأحداث المستقبلية بهدف تبيان مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الحاضرة والمستقبلية؛

✚ ان مبلغ الربح أو الخسارة في ختام الدورة المالية ما هو الا مبلغ تقديري باعتبار أن عقود التأمين غالبا ما تتعدى مدتها السنة، أيضا لا يمكن تحديد مقدار الالتزامات والنفقات المترتبة على عقد التأمين الا بعد انتهاء أجل العقود؛

✚ عدم وجود مخزونات إذ تعتبر الأدوات المكتبية استهلاكات الدورة؛

ويهدف النظام المحاسبي لقطاع التأمين إلى تحقيق ما يلي:

✚ تسجيل مختلف العمليات المحاسبية المتعلقة بالتأمين وفق النظام المحاسبي المالي مع مراعاة خصائص قطاع التأمين؛

✚ اعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية المختلفة لتحديد نتيجة النشاط على مستوى شركة التأمين؛
✚ توفير كافة البيانات الممارسة عمليات الرقابة الملائمة لاتخاذ القرارات.

ويتكون النظام المحاسبي المالي لقطاع التأمين من الأصناف التالية:

الصنف الأول: حسابات رأس المال

تنتم المعالجة المحاسبية في الصنف الأول في قطاع التأمين كما في النظام المحاسبي المالي، مع وجود اختلافات في الحسابين / 14 وح / 19 اللذان كانا متاحين في النظام المحاسبي المالي، حيث يمثل الحساب 14 الأموال التي تم تكوينها، وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية بشأن نشاط التأمين وإعادة التأمين، من أجل التعامل مع النقص المحتمل في الالتزامات والتعهدات التقنية لهيئات التأمين وإعادة التأمين، ويتشكل:

الحساب 14 المؤونات القانونية (ما عدا التقنية الخاصة بالصنف 03) تعتبر الاقطاعات المحسوبة والمسجلة في الحساب 14 كمصروف للسنة المالية، ويتم تكوين المخصصات السنوية حتى في حالة عدم وجود أرباح ويكون الحساب 14 مدينا لتعديل المؤونات والخصومات للتعامل مع أي نقص في المؤونات التقنية.

ويشكل **الحساب 19** النقد المحول أو المحتجز والأوراق المالية المودعة من قبل المتنازل لهم أو أصحاب الامتياز المعاد تعيينهم في تمثيل مؤوناتهم التقنية، ويتم تسجيلها بشكل منفصل في الجانب الدائن من هذا الحساب.

الصنف الثاني: التثبيات

تكون المعالجة المحاسبية في هذا الصنف كما في النظام المحاسبي المالي غير أن الاختلاف الوحيد يكمن في الحساب 277 والذي كان متاحا في النظام المحاسبي المالي، والمطالبات بالنقد المودعة لدى المحيل أو الأطراف المسندة مقابل الأوراق المالية والنقد المدفوع أو المحتجز لتمثيل الالتزامات الفنية

الصنف الثالث: حسابات المؤونات التقنية

المجموعة الثالثة في هذا النظام المحاسبي والمالي للتأمين محجوزة ل المخصصات التقنية، أي الرسوم المتوقعة المتعلقة بأداء العقود المبرمة بين شركة التأمين والمؤمن عليه. المخصصات التقنية هي أحكام تم إعدادها لتمكين التسوية الكاملة للالتزامات التي تم التعهد بها الحملة وثائق التأمين والمستفيدين من العقد. إنها مرتبطة بتقنية التأمين ذاتها وتقرضها اللوائح. بالتمديد، فإنها تشمل مخصصات إلغاء قسط التأمين تشكل هذه المخصصات أحد الجوانب الأكثر تحديدا ودقة في المحاسبة المنشآت التأمين وإعادة التأمين في الواقع، في معظمها، تنتج عن التقييمات والتقدير التي يجب إجراؤها بحذر أكبر؛ وبالتالي كان المشرع مهتما بشكل خاص بهذه الوظائف سيتم تسجيل معاملات التأمين المشترك المتنازل عنها في حساب مدين (38)، بعنوان "جزء التأمين المشترك المتنازل عنها في المؤونات التقنية."

سيتم تسجيل معاملات إعادة التأمين التي تم التنازل عنها في حساب مدين (39) بعنوان جزء من إعادة التأمين المتنازل عنه في المؤونات التقنية.

على مستوى القيود المحاسبية، تحتفظ بالتمييز الذي تتطلبه اللوائح بين معاملات التأمين المتعلقة بفئات التأمين ضد الأضرار: الحريق الحوادث المخاطر المتنوعة -النقل ومعاملات التأمين المتعلقة بفئات التأمين الشخصي." سيكون هناك أيضا تقسيم فرعي بين: مخصصات الأقساط وأحكام المطالبات.

تشمل احتياطات الأقساط المبالغ التي تمثل الجزء من إجمالي الأقساط التي يجب ترحيلها إلى السنة التالية أو السنوات اللاحقة.

الصنف الرابع: حسابات الغير

يتم تضمين الديون والذمم المدينة المتعلقة بمعاملات إعادة التأمين التي تشارك في تغطية المخاطر التي تتعرض لها شركة التأمين عند شراء السلع أو الخدمات ضمن الحساب 40.

الصنف الخامس: الحسابات المالية

نفسها كما النظام المحاسبي المالي

الصنف السادس: الأعباء

يتمثل الفرق في الحساب 60 الذي يمثل المنافع أو المطالبات الالتزامات الناتجة عن الضمانات الممنوحة من قبل شركات التأمين أو إعادة التأمين عند حدوث مخاطر، من خلال تعويض حاملي وثائق التأمين أو المتنازل لهم أو شركات التأمين المشتركة أو المتنازل لهم. تعني خصوصية التسجيل أن تشغيل هذا الحساب مرتبط بشكل مباشر بالتقييمات المحسوبة على المطالبات المعلنة أو المحتمل الإعلان عنها خلال السنة المالية والمسجلة في المؤونات التقنية من الصنف 3.

الصنف السابع: الإيرادات

يتمثل الفرق في الحساب 70 والذي يمثل هذا الحساب الأقساط التي يكتسبها حاملو الوثائق، مقابل تغطية مخاطر محتملة، تتحقق من خلال عقد تأمين، يطلق عليه أيضا بوليصة تأمين، يمكن تعديلها عن طريق المصادقة. كما يسجل الأقساط المقبولة في التأمين المشترك وإعادة التأمين.

العناصر التي تغيرت للتلاؤم وطبيعة شركات التأمين

رقم الحساب	اسم الحساب	
المجموعة الأولى: حسابات رؤوس الأموال		
الحساب الرئيسي	14 مؤونات تقنية	
الحسابات الفرعية	140 مؤونات الضمان (لتكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التأمين وإعادة التأمين)	
	141 مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية (يستعمل للتعويض عن نقص في الديون التقنية)	
	142 مؤونات الأخطار والكوارث (تسجيل هذه المؤونات لتساعدهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطار).	
الحساب الرئيسي	19 ديون على الأموال أو القيم المستلمة عن عمليات إعادة التأمين والتي تمثل التزامات تقنية	
الحسابات الفرعية	190 كيانات ذات صلة	
	191 كيانات مساهمة	
	192 كيانات أخرى	
المجموعة الثانية: التثبيتات		
المجموعة الثالثة: حسابات المؤونات والديون التقنية للتأمين		
الحساب الرئيسي	30 مؤونات فنية لعمليات مباشرة "التأمين على الأضرار"	
الحساب الرئيسي	31 مؤونات فنية على العمليات المقبولة "التأمين على الأضرار"	
الحساب الرئيسي	32 مؤونات فنية على العمليات المباشرة "التأمين على الأشخاص"	
الحساب الرئيسي	33 مؤونات على العمليات المقبولة "التأمين على الأشخاص"	
الحساب الرئيسي	38 حصة التأمين الاقتراني للسندة	
الحساب الرئيسي	39 حصة إعادة التأمين للسندة.	
المجموعة الرابعة: حسابات الغير		
الحساب الرئيسي	40 الديون الناشئة عن إعادة التأمين وإعادة التأمين المشترك	
الحساب الرئيسي	41 للمؤمنون، وسطاء التأمين والحسابات الملحقه	
المجموعة الخامسة: الحسابات المالية		
المجموعة السادسة: حسابات الأعباء		
الحساب الرئيسي	60 فوائد (مطالبات) على الكوارث والنكبات	
المجموعة السابعة: حسابات المنتجات		
الحساب الرئيسي	70 الاشتراكات (أقساط الاشتراكات)	
الحسابات الفرعية	700 قسط صادر عن معاملات "التأمين ضد الأضرار" لمباشرة	
	701 أقساط مقبولة "للتأمين ضد الأضرار"	
	702 أقساط صادرة عن معاملات "التأمين الشخصي" لمباشرة	
	703 أقساط مقبولة "للتأمين الشخصي"	

حصة من التأمين المشترك للتنازل عنه في أقساط التأمين	708	
حصة إعادة التأمين للتنازل عنها في أقساط التأمين	709	
71 الأقساط للمؤجلة		الحساب الرئيسي
أقساط مرحلة من سنوات سابقة	710	الحسابات الفرعية
أقساط مؤجلة	715	
72 عمولات إعادة التأمين		الحساب الرئيسي
عمولات وودت في إعادة التأمين	721	الحسابات الفرعية
عمولة مدفوعة في إعادة التأمين	729	
73 الإنتاج للمرحل		الحساب الرئيسي
الإنتاج للمرحل للأصول غير الملموسة	731	الحسابات الفرعية
الإنتاج للمرحل للأصول الملموسة	732	
74 منح تشغيل		الحساب الرئيسي
منحة موازنة	741	الحسابات الفرعية
إعانات تشغيلية أخرى	748	
75 دخل تشغيلي آخر		الحساب الرئيسي
خدمات تأمين أخرى	750	الحسابات الفرعية
إتاوات الامتياز وبرامات الاختراع والتراخيص والبرقيات والأوراق المالية عمال	751	
أرباح رأس مال من استبعاد الأصول الثابتة غير مالية	752	
أرباح أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين	753	
حصة المنح الاستثمارية الممولة إلى نتيجة ممارسة الرياضة	754	
حصة من أرباح العمليات المشتركة	755	
الذمم المدفوعة لقطاع	756	
دخل استثماري من عمليات الإدارة	757	
76 الدخل المالي		الحساب الرئيسي
الدخل من الاستثمارات	761	الحسابات الفرعية
الدخل من الأصول المالية	762	
دخل من الديون	763	
الفوائد المقبوضة على الودائع مع التنازل والعودة	764	
فرق تقييم الأصول المالية - أرباح رأس مال	765	
مكاسب صرف العملات الأجنبية	766	
صافي أرباح التصرف في الأصول المالية	767	
إيرادات مالية أخرى	768	
77 بنود غير عادية (دخل)		الحساب الرئيسي
78 رد خسائر انخفاض القيمة والمخصصات		الحساب الرئيسي
رد العمليات على خسائر انخفاض القيمة والمخصصات - الأصول غير المتداولة.	781	الحسابات الفرعية

رد العمليات على خسائر انخفاض القيمة والمخصصات - الأصول المتداولة.	785	
الاسترداد المالي لخسائر انخفاض القيمة والمخصصات.	786	
رد العمليات على للمخصصات - مطلوبات غير متداولة.	787	
رد العمليات على للمخصصات - لمطلوبات المتداولة	788	
79 مناح		الحساب الرئيسي

المحور الخامس:

القوائم المالية في البنوك وشركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي

المحور الخامس: القوائم المالية للبنوك وشركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي

تعد القوائم المالية الأداة الرئيسة التي تعكس الوضعية الاقتصادية والمالية لأي مؤسسة، غير أن خصوصية القطاعين البنكي والتأميني تمنحهما مكانة مميزة داخل المنظومة الاقتصادية، مما يستلزم إعداد قوائمها المالية وفق معايير دقيقة ومنسجمة مع طبيعة نشاطهما القائم على إدارة المخاطر والالتزامات طويلة الأجل. وفي إطار تطبيق النظام المحاسبي المالي، باتت البنوك وشركات التأمين مطالبة بتبني مقاربات محاسبية حديثة تضمن الشفافية، وإمكانية المقارنة، وجودة المعلومات المالية المقدمة للمستعملين.

أولاً: ماهية القوائم المالية وأسس إعدادها

1- مفهوم وأنواع القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي لأي نظام محاسبي، والتي تعكس امتزاج مجموعة من العناصر التي تمثل الموارد الاقتصادية التي يمتلكها البنك أو يسيطر عليها والتعبير عنها بقيمة نقدية، فالعملية الإنتاجية المحاسبية لهذه القوائم تحكمها مجموعة من الإجراءات والمبادئ في قياس التغيرات التي تحدث خلال الفترة والمتعارف عليها في المجال المحاسبي على أنها سنة مالية، وتمثل القوائم المالية أداة اتصال بين البنك ومختلف المتعاملين معها من خلال الإفصاح عنها بهدف إمدادهم بالمعلومات الضرورية قصد استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وتنقسم القوائم المالية إلى قسمين: الأول: قوائم مالية أساسية. والثاني: قوائم مكملة للقوائم الأساسية، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي قوائم: الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي، والتغير في حقوق الملكية، أما القوائم المكملة فهي قوائم تعد بشكل اختياري من قبل المنشآت بناء على ظروف معينة، وهي مثل قوائم القيمة المضافة، والقوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية.... إلخ.³³

2- أهداف القوائم المالية: أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى أن أهداف القوائم المالية ليست أهدافاً جامدة وإنما تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية لتتناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم. وفي ضوء ذلك حددت عدداً من أهداف القوائم المالية أهمها ما يلي³⁴:

- توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين، لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية، ومن الضروري أن تكون القوائم المالية مفهومة بالنسبة للمستثمرين والدائنين الذين يكون لديهم إلمام معقول بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والمحاسبة المالية.

³³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 28.

³⁴ رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص 49.

- تزويد المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ والتوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات (قائمة التدفقات النقدية)، وذلك من خلال دراسة وتقييم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل.

- توضيح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأية التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق.

- توضيح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وأية معلومات تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح في المستقبل.

3- أسس واعتبارات اعداد القوائم المالية: عند اعداد القوائم المالية يجب الأخذ بالاعتبارات والأسس التالية³⁵:
أ- العرض العادل وتطبيق معايير المحاسبة الدولية: يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات المالية للبنك، وبالمزج بين التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية والإفصاح الإضافي عند الضرورة، فإنه ينتج لدينا قوائم مالية تقدم عرضاً عادلاً.

ب- السياسات المحاسبية: يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للبنك بحيث تخضع قوائمها المالية لكافة المتطلبات المحددة بكل معيار محاسبي دولي منطبق عليها ولكل تفسير من تفسيرات اللجنة الدائمة. والسياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي يتبناها البنك في إعداد وعرض القوائم المالية، وعلى مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة بواسطة البنك حتى يمكن اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، لذلك يجب أن تضمن القوائم المالية إفصاحاً واضحاً لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها.

ج- فرض الاستمرارية: عند إعداد القوائم المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرتها على البقاء ككيان مستمر، ويجب إعداد القوائم على أساس أنها مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما للتصفية أو التوقف عن المتاجرة وليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك. وعندما تكون الإدارة على علم أنها قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرتها على البقاء كمؤسسة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن عدم حالات التأكد هذه.

د- المحاسبة على أساس الاستحقاق: يجب على المؤسسة المستمرة اعداد قوائمها فيما عدا الخاصة بالتدفق النقدي بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي، وبموجب هذا الأساس يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها (وليس عند استلام أو سداد النقدية وما في حكمها).

³⁵ بوسماحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 743، 744.

هـ-مبدأ ثبات العرض: يجب إعداد القوائم المالية واتباع السياسات والقواعد والإجراءات المحاسبية الثابتة من سنة مالية إلى أخرى، وعند تغير أية سياسة محاسبية في السنة المالية يجب الإشارة إلى ذلك في إيضاحات القوائم المالية المتممة للقوائم المالية من ناحية الأسباب وأثر هذا التغير على القوائم المالية.

و-مبدأ الحيطة والحذر: يقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد لا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات.

ز-القابلية للمقارنة: ما لم يتطلب معيار دولي بخلاف ذلك فإنه يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية، وفي حالة تغيير أرقام المقارنة يجب الإشارة إلى ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ثانيا: القوائم المالية الأساسية في البنوك:

تشمل القوائم المالية حسب ما جاء به النظام المحاسبي البنكي الجزائري على الميزانية، خارج الميزانية، حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق.

1-الميزانية (قائمة المركز المالي):

أ-مفهوم وأهمية قائمة المركز المالي: قائمة المركز المالي هي ملخص تاريخي لكل من الأصول والمنافع الاقتصادية المستقبلية التي ستحصل عليها المنشأة أو الحقوق التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية كنتيجة لبعض العمليات الحالية أو الماضية، والالتزامات أو الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية والحاضرة، والتي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق استخدام أصول أو تقديم خدمات.³⁶

كما تعرف قائمة المركز المالي على أنها قائمة توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المنشأة، والتزامات المنشأة لدائنيها، وحقوق الملاك على صافي أصول المنشأة، حيث يمثل المركز المالي للمنشأة فيما لها من أصول وما عليها من خصوم أو التزامات اتجاه الآخرين وذلك في اللحظة الأخيرة من السنة المالية المنتهية.³⁷

وتتبع أهمية قائمة المركز المالي من مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لحساب معدلات العائد، تقييم هيكل رأس المال في المنشأة وتقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المنشأة، فالميزانية تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات حول سيولة المنشأة، وحوطة التي تتعرض لها المنشأة، وتقدير التدفقات

³⁶ بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص 67.

³⁷ جعفر عبد الإله، المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، ط1، دار حنين، عمان، 2003، ص 266.

النقدية لها في المستقبل.³⁸ مرونتها المالية والتي بدورها تمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على درجة المخا

ب- نموذج قائمة المركز المالي: تتكون قائمة المركز المالي من جانبين، جانب الأصول وجانب الالتزامات، وتعرف الأصول على أنها أحد الموارد الاقتصادية الذي تسيطر عليها المنشأة نتيجة لحدث في الماضي، ومن خلال هذا المورد تحقق المنشأة منفعة اقتصادية مستقبلية، أما الالتزامات فتعرف على أنها قيود حالية على المنشأة نشأت نتيجة لحدث في الماضي وتسوية هذه القيود تحتاج إلى التنازل عن أو التضحية بمورد من الموارد الاقتصادية الحالية المستخدمة في المنشأة.³⁹

ويوضح الملحق الموالي نموذج قائمة المركز المالي (الميزانية)، كما جاء في النظام رقم 25-08 المؤرخ في 28 محرم عام 1447 والموافق لـ 24 جويلية 2025 والمتضمن لإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

الملحق رقم (01): نموذج الميزانية

الميزانية بآلاف دج

الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية			
2 أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال النتائج			
3 الأدوات المالية المشتقة للتغطية			
4 أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال رؤوس الأموال الخاصة			
5 قروض ومستحقات على الهيئات المالية			
6 قروض ومستحقات على الزبائن			
7 أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
8 الضرائب الجارية-أصول			
9 الضرائب المؤجلة -أصول			
10 أصول أخرى			
11 حسابات التسوية			
12 المساهمة في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة			
13 العقارات الموظفة			

³⁸ فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية - دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية-، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2005، ص ص 21، 22.

³⁹ أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل، دور المكتبات الكبرى، القاهرة، 2004، ص 15.

			الأصول الثابتة المادية	14
			الأصول الثابتة غير المادية	15
			فارق الحياة	16
			مجموع الأصول	

الميزانية بآلاف دج

الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1 البنوك المركزية			
2 خصوم مالية بالقيمة العادلة من خلال النتائج			
3 الأدوات المالية المشتقة للتغطية			
4 ديون تجاه الهيئات المالية			
5 ديون تجاه الزبائن			
6 ديون ممثلة بورقة مالية			
7 الضرائب الجارية - خصوم			
8 الضرائب المؤجلة - خصوم			
9 خصوم أخرى			
10 حسابات التسوية			
11 مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء			
12 إعانات التجهيز - إعانات أخرى للاستثمارات			
13 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة			
14 ديون تابعة			
15 رأس المال			
16 علاوات مرتبطة برأس المال			
17 احتياطات			
18 فارق التقييم			
19 فاروق إعادة التقييم			
20 ترحيل من جديد (-/+)			
21 نتيجة السنة المالية (-/+)			
مجموع الخصوم			

المصدر: النظام رقم 25-08 المؤرخ في 28 محرم عام 1447 والموافق لـ 24 جويلية 2025 والمتضمن لإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

2-قائمة خارج الميزانية: نظرا لأهمية الالتزامات (التعهدات) في البنوك، نجد أنها تعرض في قائمة خارج الميزانية، وهي وثيقة أساسية تتميز بها المحاسبة البنكية عن غيرها من المحاسبات، حيث تعتبر دراسة تركيباتها ذات أهمية كبرى لتطبيق قواعد الحذر التي ينص عليها بنك الجزائر.

حيث تمثل التعهدات تلك العمليات التي لا تؤدي إلى تدفق نقدي (دفع أو تحصيل مباشر)، وتصنف الالتزامات أولا حسب نوعها ممنوحة أو مستلمة، ثم حسب طبيعتها: التزام (العملة الوطنية أو بعملات أجنبية)، التزام بالضمان والتزام على السندات، ونظرا للعدد الكبير من التعهدات التي تمنحها البنوك أو تتلقاها، إضافة لكثرة العمليات على العملة الصعبة وعلى الوسائل المالية، فحسابات خارج الميزانية تمثل ركيزة لتحديد معظم النسب القانونية، لهذا سنتعرف على مكونات خارج الميزانية من خلال ما جاء به النظام المحاسبي البنكي الجزائري وفق النموذج الموالي.

الملحق رقم 1 مكرر: نموذج خارج الميزانية

خارج الميزانية بآلاف دج

الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
أ الالتزامات ممنوحة			
1 التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2 التزامات التمويل لفائدة الزبائن			
3 التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4 التزامات ضمان بأمر الزبائن			
5 التزامات أخرى ممنوحة			
ب التزامات محصل عليها			
6 التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7 التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية			
8 التزامات أخرى محصل عليها.			

المصدر: النظام رقم 25-08 المؤرخ في 28 محرم عام 1447 والموافق لـ 24 جويلية 2025 والمتضمن لإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

3-حسابات النتائج:

أ-مفهوم جدول حسابات النتائج: تعد هذه القائمة مكونا رئيسيا من مكونات القوائم المالية، حيث تعرف قائمة حساب النتيجة بأنها كشف ملخص الأعباء والإيرادات المنجزة من طرف البنك خلال السنة المالية، حيث لا يتم الأخذ بعين الاعتبار تاريخ تحصيل الإيراد أو تاريخ تسديد الأعباء، ويتم الحصول على النتيجة الصافية بالفرق بين الإيرادات والأعباء.

كما عرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).⁴⁰

وبجانب حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات ورقم صافي الربح للفترة، مثل: قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح والخسائر، بيان المصروفات والإيرادات. ومهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة، فيجب أن تفصح بشكل كاف لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة.⁴¹

ب- أهداف جدول حسابات النتائج: يمكن توضيح أهداف جدول حسابات النتائج في النقاط التالية⁴²:

- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمنشأة؛
 - تقديم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استغلال موارد المنشأة بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الأساسي لها (تعظيم القوة الإيرادية)؛
 - توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الاقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية؛
 - التقرير عن أنشطة المؤسسة التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها والتي تكون ذات أهمية للأهداف المحددة والموضوعة مسبقاً؛
 - تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المؤسسة، وتعريف الملاك بنتائج استثماراتهم في المؤسسة.
- ج- نموذج جدول حساب النتائج في البنوك:** يوضح الجدول نموذج حساب النتائج وفقاً للنظام رقم 05-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر 2009، والمتضمن لإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

الملحق رقم (02): نموذج حساب النتائج

حساب النتائج بآلاف دج

	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+ فوائد ونواتج مماثلة		
2	فوائد وأعباء مماثلة		
3	+ عمولات (نواتج)		

⁴⁰ بنية محمد، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص تسويق الخدمات وسويق فندقية وسياحية، جامعة قالمة، الجزائر، 2019، ص 39.

⁴¹ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي - دراسة حالة-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 44.

⁴² بنية محمد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

4	-عمولات (أعباء)	
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال النتائج	
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال رؤوس الأموال الخاصة	
7	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق	
8	+ نواتج الأنشطة الأخرى	
9	- أعباء الأنشطة الأخرى	
10	الناتج البنكي الصافي	
11	- أعباء الاستغلال العامة	
12	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	
13	الناتج الإجمالي للاستغلال	
14	- مخصصات المؤنات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	
15	+ استرجاعات المؤنات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلفة	
16	ناتج الاستغلال	
17	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول الأخرى	
18	+ العناصر غير العادية (نواتج)	
19	- العناصر غير العادية (أعباء)	
20	ناتج قبل الضريبة	
21	- ضرائب على النتائج وما يماثلها	
22	الناتج الصافي للسنة المالية	

المصدر: النظام رقم 25-08 المؤرخ في 28 محرم عام 1447 والموافق لـ 24 جويلية 2025 والمتضمن لإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

4-جدول تدفقات الخزينة:

أ-تعريف جدول تدفقات الخزينة: تعرف قائمة تدفقات الخزينة بأنها قائمة تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال سنة مالية معينة في البنك، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي في تاريخ معين.

ب- أهمية جدول التدفقات النقدية للخرينة: يكتسب جدول التدفقات النقدية أهميته استنادا إلى الأساس التي يتم إعداده بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة الميزانية وحساب النتيجة يتم إعدادها على أساس الاستحقاق، وتشمل أهمية جدول التدفقات النقدية للخرينة ما يلي⁴³:

- تحديد عناصر المصروفات غير النقدية، وبشكل خاص الاستهلاك والإطفاء لكافة الأصول ذات العلاقة؛
- إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المنشأة خلال السنة المالية، خلافا لما تظهر الميزانية وحساب النتائج، والمتمثل في إظهار الأرصدة فقط لهذه الأنشطة؛
- إظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعة مترابطة، مما يساعد في توضيح الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمنشأة، وهو ما لا يمكن إظهاره من خلال الميزانية وحساب النتائج.

ج- نموذج جدول التدفقات النقدية للخرينة: يوضح الجدول نموذج جدول التدفقات النقدية للخرينة وفقا للنظام رقم 25-08 المؤرخ في 28 محرم عام 1447 والموافق لـ 24 جويلية 2025 والمتضمن لإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

الملحق رقم (03): نموذج جدول تدفق الخرينة (الطريقة غير المباشر)

جدول سيولة الخرينة بآلاف دج

السنة ن-1	السنة ن	الملاحظة	
			1 ناتج قبل الضريبة
			2 +/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية
			3 +/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحياة والأصول الثابتة الأخرى
			4 +/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى
			5 +/- خسارة صافية/ ربح صافي من أنشطة الاستثمار
			6 +/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل
			7 +/- حركات أخرى
			8 =إجمالي العناصر غير النقدية المدرجة ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة وتعديلات أخرى (إجمالي العناصر 2 إلى 7)
			9 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات الهيئات المالية
			10 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن
			11 +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم المالية

⁴³ وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص ص 97، 98.

			12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول والخصوم غير المالية
			13	- الضرائب المدفوعة
			14	=انخفاض/ (ارتفاع) صافي الأصول والخصوم المتأتية من الأنشطة التشغيلية (إجمالي العناصر 9 إلى 13)
			15	إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط التشغيلي (إجمالي العناصر 8، 1 و 14) (أ)
			16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات
			17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة
			18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المالية
			19	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب)
			20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين
			21	+/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل
			22	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العناصر 20 و 21)
			23	تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)
			24	ارتفاع/(انخفاض) صافي أموال الخزينة ومعادلاتها (أ+ب+ج+د) التدفقات الصافية للخزينة الناجمة عن النشاط التشغيلي (أ) التدفقات الصافية للخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب) التدفقات الصافية للخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة ومعادلاتها (د)
			أموال الخزينة ومعادلاتها	
			25	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الافتتاح (إجمالي العناصر 26 و 27)
			26	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)
			27	حسابات (أصل وخصم) وقروض/اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية
			28	أموال الخزينة ومعادلاتها عند الأقفال (إجمالي العناصر 29 و 30)
			29	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل وخصم)
			30	حسابات (أصل وخصم) واقتراضات/قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية
			31	صافي تغير أموال الخزينة

المصدر: النظام رقم 25-08 المؤرخ في 28 محرم عام 1447 والموافق لـ 24 جويلية 2025 والمتضمن لإعداد الكشف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

5-جدول تغير الأموال الخاصة: تعد قائمة تغير الأموال الخاصة من القوائم المالية الحديثة وقد صممت لتقدم تحليلا للحركات التي تؤثر على رؤوس الأموال الخاصة وتعرف قائمة تغير الأموال الخاصة بأنها عبارة عن جدول تحليلي للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال خلال السنة المالية.

الملحق رقم (04): نموذج جدول تغير الأموال الخاصة

جدول تغير الأموال الخاصة بآلاف دج

ملاحظة	رأس مال الاجتماعي	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن-2					
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة					
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-2					
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع الأرباح والخسائر الأخرى المقيدة محاسبيا مباشرة في الأموال الخاصة الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن-1					
الرصيد في 31 ديسمبر ن-1					
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة					
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-1					
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع الأرباح والخسائر الأخرى المقيدة محاسبيا مباشرة في الأموال الخاصة الحصص المدفوعة عمليات الرسملة					

						صافي نتيجة السنة المالية ن
						الرصيد في 31 ديسمبر ن

المصدر: النظام رقم 25-08 المؤرخ في 28 محرم عام 1447 والموافق لـ 24 جويلية 2025 والمتضمن لإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

6-الملاحق: يشمل ملحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية وتدعيمها كلما اقتضت الحاجة للمعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات، حيث تعطي معلومات ذات طابع بالغ الأهمية ومفيد لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، وتتضمن ما يلي:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
 - مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوفات المالية؛
 - المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعلومات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيرها؛
 - المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.
- ويجب ألا يشمل ملحق الكشوف المالية إلا على المعلومات المهمة الكفيلة بالتأثير على الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الكشوف المالية على ممتلكات البنوك ووضعيته ونتيجته، وأيضا يجب أن تكون ملاحظات ملحق الكشوف المالية محل تقديم منظم.
- كما يجب على كل حساب من حسابات الميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة أن يرسل المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة، ويجب أن يكون محتوى الملحق موافقا لنشاط كل بنك وأن يتضمن على الخصوص المذكرات التالية⁴⁴:
- **المذكرة 1:** القواعد والطرق المحاسبية.
 - **المذكرة 2:** المعلومات المتعلقة بالميزانية.
 - **المذكرة 3:** المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية.
 - **المذكرة 4:** المعلومات المتعلقة بحساب النتائج.
 - **المذكرة 5:** المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة.
 - **المذكرة 6:** المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة.
 - **المذكرة 7:** المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة.
 - **المذكرة 8:** تسيير المخاطر.

⁴⁴ النظام رقم 25-08 المؤرخ في 28 محرم عام 1447 والموافق لـ 24 جويلية 2025 والمتضمن لإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

- **المذكرة 9:** معلومات متعلقة برأس المال.

- **المذكرة 10:** الفوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين.

- **المذكرة 11:** المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة.

ثالثاً: القوائم المالية في شركات التأمين

تكتسي القوائم المالية في شركات التأمين أهمية خاصة نظراً لطبيعة نشاطها القائم على تجميع الأخطار وإدارتها، وما يتطلب من تقدير للالتزامات المستقبلية وتعويضات المؤمن لهم. وتعد هذه القوائم أداة أساسية لعرض المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، إذ تبيّن مصادر الأقساط، وتكوين الاحتياطات التقنية، وتوزيع التعويضات، إضافة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها. ومن خلال هذه القوائم يمكن للمستخدمين تقييم الأداء المالي والاستقرار التأميني ومدى التزام الشركة بالمتطلبات التنظيمية.

1-الميزانية (قائمة المركز المالي): في شركات التأمين تتكون الأصول أساساً من الاستثمارات، أما الخصوم فتتكون من المؤنات الفنية (التقنية)، ويبرز الملحق رقم 05 نموذج ميزانية شركة التأمين.

الملحق رقم 05: نموذج الميزانية في شركات التأمين

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	اعتلاكات ومؤنات N	المالي N-1
الأصول غير جارية				
فارق الإقضاء للمنتج الإيجابي أو السلبي		207	2907 و 2807	
تأمينات معنوية		20 لا 207	2807 لا 280	
تأمينات عينية				
أراضي		211	2911	
مباني		213	2913-2813	
المعارف الموثقة		214	2914-2814	
التأمينات العينية الأخرى		212 و 218	2812,2818,2912,2918	
التأمينات تحت الامتياز		22	292-282	
التأمينات الجارية إلحازها		23	293	
التأمينات المالية				
سندات موضوعة موضع معادلة		265	296	
مسابقات أخرى وحسابات دائنة أخرى ملحقة بها		26 لا 265 و 269		
سندات أخرى مبنية		271,272,273	297	
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية		274,275,277		
خزائن موجهة على الأصل		133		
الأموال أو القيم المودعة لدى المتنازلات		277		
مجموع الأصول غير جارية				
أصول جارية				
المؤنات التقنية للتأمين		38		
حصة التأمين المشترك المتنازل عنها		39		
حصة إعادة التأمين المتنازل عنها		40 مدين		
مدينون واستخدامات مماثلة		41 مدين	490	
المتنازل لهم والمتنازلون المدينون		42-43-44 لا 444 إلى	491	
المؤمن لهم ووسطاء التأمين للمدينون		447	495 إلى 498	
مدينون آخرون		45-46 لا 4609		
		489-486		
الضرائب وما شابهها		447-445-444		
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة		48		
الموجودات وما شابهها		50 لا 509		
التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى		51 لا 519-52	590	
الخزينة		53-54	591 إلى 594	
مجموع الأصول الجارية				
المجموع العام للأصول				

N-1	N	ملاحظة	المخصص
	1 109 106-104 105 107 12 11		رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال الغير مطلوب علاوات واحتياطات - احتياطات مدرجة فارق اعادة التقييم فارق المعادلة النتيجة الصافية - نتيجة صافية حصة المجمع رؤوس أموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدخجة
			حصة ذوي الأقلية
			مجموع الأموال الخاصة
	17-16 135-134 229 14 15 و 132-131-155		المخصص الغير جارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصود لها ديون أخرى غير جارية مؤونات مقننة مؤونات ومنتجات مدخجة في الحسابات مبيعا
			مجموع المخصص غير جارية
	19 32-30 33-31 40 دائن 41 دائن 447-445-444 509 دائن-42-43-44 و (444 إلى 447) -45- 48-46 519 ديون أخرى 52-51		المخصص الجارية الأموال أو القيم المستلمة من معيدي التأمين مؤونات تقنية للتأمين العمليات المباشرة القبول دائون وحسابات ملحقة المتنازل ثم والمتنازلون الدائون المؤمنون ووسطاء التأمين الدائون الضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع المخصص الجارية
			المجموع العام للمخصص

Source : Avis N°89, pourtant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ ou des réassurances, p78

2-جدول حسابات النتائج: يتكون جدول حسابات النتائج من ثلاثة عناصر أساسية وهي: الإيرادات، الأعباء والنتيجة الصافية، وتتكون الإيرادات في شركات التأمين أساسا من أقساط التأمين والمنتجات المالية المتأنتية من الاستثمارات، أما الأعباء فتتكون أساسا من أقساط التأمين والتكاليف المالية للمؤسسة. وتبرز الملاحق التالية نماذج جدول حسابات النتائج.

الملحق رقم 06: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيانات	ملاحظة	العمليات الاجمالية N	التنازل وإعادة التنازل	العمليات N	العمليات N-1
أقساط صادرة على العمليات المباشرة		702-700	708:7090:7092		
أقساط مقبولة		703-701	7093-7090		
أقساط صادرة مرحلة		7100:7102:7150:7152	7108:7109:7158:7159		
أقساط مقبولة مرحلة		7101:7103:7151:7152	7108:7109:7158:7159		
1- أقساط مقتناة للسنة المالية					
خدمات على العمليات المباشرة		602-600	608:6092:6090		
خدمات على القبول		603-601	6091:6093		
2- خدمات خلال السنة					
عمولات مقبوضة من إعادة التأمين			721		
عمولات مدفوعة من إعادة التأمين			729		
3- عمولات إعادة التأمين					
4- إعانات استغلال التأمين					
5- هامش التأمين الصافي					
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى		61,62			
أعباء للمستخدمين		63			
ضرائب، رسوم ومدفوعات مماثلة		64			
الإنتاج للثبت		73			
المنتجات العملياتية الأخرى		75			
الأعباء العملياتية الأخرى		65			
احتلاكات ومؤونات وخسارة القيمة		68			
استرجاع على خسائر القيمة ولتؤونات		78			
6- النتيجة التقنية العملياتية					
للتنتجات المالية		76			
الأعباء المالية		66			
7- النتيجة المالية					
النتيجة العادية قبل التصرية (6+5)					
ضرائب واجب دفعها عن نتائج عادية		695:698			
ضرائب مؤجلة عن النتائج العادية		692:693			
مجموع منتجات الأنشطة العادية					
مجموع أعباء الأنشطة العادية					
النتيجة الصافية عن الأنشطة العادية					
منتجات غير عادية يجب تبيانها		77			
أعباء غير عادية يجب تبيانها		67			
8- النتيجة الغير عادية					
9- صافي نتيجة السنة المالية					
حصة الشركات الموضوعة موضع المعاينة في النتيجة الصافية (1)					
10- صافي نتيجة المجموع (1)					
منها حصة ذوي الأقلية (1)					
حصة المجموع (1)					

Source : Avis N°89, pourtant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ ou des réassurances, p78

الملحق رقم 07: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيان	كل الضمانات مجتمعة	عمليات مصنفة حسب الضمانات
أقساط صادرة على العمليات المباشرة	700,702	
أقساط صادرة مرحلة	7152,7150,7102,7100	
خدمات على العمليات المباشرة	600,602	
1- الهامش على العمليات المباشرة		
أقساط مقبولة	701,703	
أقساط مقبولة مرحلة	7101,7103,7151,7153	
خدمات على القبول	601,603	
عمولات مدفوعة من إعادة التأمين	729	
2- الهامش على عمليات القبول		
أقساط متنازل عنها	708,7090,7092	
أقساط متنازل عنها مرحلة	7108,7109,7158,7159	
خدمات على التنازل	608,6090,6092	
عمولات مقبوضة على التنازل	7210,7212	
3- الهامش على التنازل		
أقساط معاد التنازل عنها	7091,7093	
أقساط معاد التنازل عنها مرحلة	7108,7109,7158,7159	
خدمات على إعادة التنازل	6091,6093	
عمولات مقبوضة على إعادة التنازل	7211,7213	
4- الهامش على إعادة التنازل		
إعانات استغلال التأمين	74	
5- هامش التأمين الصافي		
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	61,62	
أعباء المستخدمين	63	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	64	
الائتماع المثبت	73	
المنتجات العملية الأخرى	75	
الأعباء العملية الأخرى	65	
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	68	
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	78	
6- النتيجة التقنية العملية		

المصدر: طابلق فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية- دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، 2015، رسالة ماجستير، ص 149 .

3-جدول التدفقات النقدية: يتكون جدول التدفقات النقدية من ثلاثة تدفقات رئيسية وهي: من الأنشطة التشغيلية، من الأنشطة الاستثمارية، ومن الأنشطة التمويلية، وبدورها تنقسم هي الأخرى إلى تدفقين فرعيين وهما: التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.

أ-النقدية من الأنشطة التشغيلية: تفيد في توفير معلومات عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتي تعتبر مقياساً لجودة الأرباح من العمليات، تفصح التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية عما إذا كانت شركة التأمين قادرة على تحقيق تدفقات نقدية داخلة كافية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة واللازمة للتشغيل، كلما زادت التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية عن التدفقات النقدية الخارجة كان ذلك مؤشراً على أن شركة التأمين تعمل بربحية وسيولة جيدة، تشمل التدفقات النقدية الداخلة كل من: المتحصلات النقدية من مديني عمليات التأمين، المتحصلات النقدية من شركات التأمين وإعادة التأمين، المتحصلات النقدية من مديني وأرصدة مدينة أخرى والمتحصلات النقدية من إيرادات الاستثمارات، أما التدفقات النقدية الخارجة فتشمل: المدفوعات النقدية لحملة الوثائق، المدفوعات النقدية عن المصروفات الإدارية والعمومية، المدفوعات النقدية عن العمولات، المدفوعات النقدية لشركات التأمين وإعادة التأمين، المدفوعات النقدية للدائنين وأرصدة دائنة أخرى.

أ- النقدية من الأنشطة الاستثمارية: توفر معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من استخدامها في الأصول الثابتة، تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية منح القروض وتحصيلها وشراء الأصول الثابتة وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية مؤشراً مباشراً عن درجة نمو الشركة أو انكماشها، كلما زادت التدفقات النقدية الخارجة عن الأنشطة الاستثمارية عن تلك التدفقات النقدية الداخلة المرتبطة بها، دل ذلك على نمو الشركة وتوسعها.

ج-النقدية من الأنشطة التمويلية: تفصح التدفقات النقدية عن الأنشطة التي تتعلق بالتمويل الطويل الأجل والسداد بحيث تعطي صورة كاملة لمستخدمي القوائم المالية عن سياسات المنشأة في تمويل عملياتها.

الملحق رقم 08: جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة على عمليات التأمين وإعادة التأمين المبالغ المدفوعة على عمليات التأمين وإعادة التأمين المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين المبالغ المدفوعة للدولة وتنظيمات أخرى الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج للمدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير عادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تقييدات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تقييدات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند اختتام السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

Source : Avis N°89, pourtant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ ou des réassurances, p81.

الملحق رقم 09: التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والمؤونات. - تغير الضرائب المؤجلة. - تغير المؤونات التقنية (الأقساط والاضرار). - تغير الحسابات المدينة (الحقوق) على المؤمن لهم، وسطاء التأمين، المتنازلين والمتنازل لهم وآخرون. - تغير الحسابات الدائنة (الديون) على المؤمن لهم، وسطاء التأمين، المتنازلين والمتنازل لهم وآخرون. - نقص أو زيادة قيمة التنازل، الصافية من الضرائب. تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة تحصيلات التنازل عن القيم الثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض تسديد القروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرا سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة

Source : Avis N°89, pourtant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ ou des réassurances, p81.

4-قائمة تغير الأموال الخاصة: يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بكل من النتيجة الصافية للسنة المالية، تغيرات الطريقة وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال، المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة، عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد)، توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

الملحق رقم 10: جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم القيم الثابتة الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم القيم الثابتة الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

Source : Avis N°89, pourtant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ ou des réassurances, p83.

رابعاً: التقارير المالية في البنوك التجارية

يرتبط النظام المحاسبي في البنوك ارتباطاً وثيقاً بجميع أوجه النشاط المصرفي، وهو المحور الرئيسي لجميع المعلومات والبيانات المحاسبية التي تعد الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة المصرف والمتعاملين معه من الخارج في الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته وأداء وظائفه، حيث تستخدم مخرجات هذا النظام المتمثلة في التقارير المالية كأداة من أدوات الرقابة والتحليل المالي للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات.

1- مفهوم التقارير المالية: تمثل التقارير المالية وسيلة الإدارة الأساسية للتواصل مع الأطراف المهمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال هذه التقارير يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وتعد التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية، حيث تمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية، ولا تضمن التقارير المالية جزء القوائم المالية فقط ولكنها تمتد لتشمل كذلك الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراجها من النظام

المحاسبي، وقد تشمل التقارير المالية على معلومات مالية ومعلومات غير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمنشأة، وتفيد المعلومات التي تقدمها التقارير الآلية للأطراف المعنية بنشاط المنشأة في توجيه وترشيد قراراتهم بما يخدم نشاطهم في ضوء إمكانياتهم المتاحة.⁴⁵

2-أنواع التقارير المالية: تنقسم التقارير المالية حسب الجهة المستفيدة إلى ما يلي:⁴⁶

أ-التقارير الداخلية: ويقصد بها التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في البنك ومن أمثلتها:

- الموازنات التخطيطية؛

- الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، والتي تتضمن بياناً وافياً عن مصروفات البنك وإيراداته خلال فترة معينة، وكذلك تعكس المركز المالي للبنك في تاريخ اعداد الميزانية؛

- التقارير الأسبوعية أو الشهرية أو الفصلية، وهو ما يعرف عنها بالتقارير الدورية والتي تعكس أسلوب أداء الأقسام الفنية في المصرف لتقديم خدماتها المصرفية للعملاء.

تقدم التقارير الداخلية وفق أشكال وأساليب متعددة وفقاً لحاجة المستوى الإداري الذي يستخدمها، فقد تكون على شكل جداول، بيانات إحصائية رقمية بالكم والقيمة، أو قد تكون على شكل خرائط وأشكال إحصائية، أو قد تكون تقارير إنشائية مدعمة ببعض الأشكال السابقة لغرض التوضيح.

وعادة ما تعكس هذه التقارير كل جزء من نواحي النشاط الجاري للبنك، أي جميع ما تم إنجازه من الخدمات والتسهيلات المصرفية للعملاء، حيث تقارن هذه الأنشطة بما هو مخطط له لأغراض الدراسة والتحليل.

ب-التقارير الخارجية: وهي التقارير التي يعدها البنك لمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية على اختلاف فئاتهم إلى البيانات والمعلومات التي يهتمها الاطلاع عليها، ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاماً على البنك بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة إلى البنك المركزي أو وزارة المالية، أو منها ما ترغب إدارة البنك إطلاع الغير عليه كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام، ومن أمثلة البيانات المقدمة نسبة السيولة، التسهيلات المصرفية والخدمات المقدمة من المصرف.... إلخ.

2-شروط إعداد التقارير المالية: لكي يتحقق الهدف المنشود من التقارير المالية فإنه لا بد من الأخذ بعدة اعتبارات شكلية وموضوعية عند إعدادها منها:

- يجب أن تكون التقارير دورية منتظمة أي يحدد وقت تجهيزها، نظراً لأهمية التوقيت في عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء؛

- يفضل أن تحتوي التقارير على تصور لما ينبغي عمله في المستقبل بناء على معطيات من الماضي وبما تعكسه من انحرافات موجبة أو سالبة عما هو مخطط لتقادي الانحرافات السلبية؛

- أن تكون التقارير شاملة لجميع أوجه النشاط ف المصرف حسب الأقسام أو الفروع.

⁴⁵ طارق عبد العال حمد، تحليل القوائم المالية أغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 35.

⁴⁶ رولا كاشر لايقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 55، 56.

المحور السادس:

محاسبة قسم الخزينة وقسم الحسابات الجارية

المحور السادس: محاسبة قسم الخزينة وقسم الحسابات الجارية

تعد المحاسبة في المؤسسات المالية ركيزة أساسية لضمان سلامة العمليات وتدفق المعلومات المالية بدقة وشفافية، ويكتسب كل من قسم الخزينة وقسم الحسابات الجارية أهمية خاصة داخل الهيكل المحاسبي، نظراً لدورهما المباشر في إدارة السيولة، ومراقبة التدفقات النقدية، وتسجيل المعاملات اليومية للعملاء، فبينما يختص قسم الخزينة بمتابعة النقدية، وإدارة الأرصدة، وضبط عمليات الصرف والتحويل، يتولى قسم الحسابات الجارية التعامل مع حسابات العملاء، وتحديث أرصدها بما يتوافق مع العمليات البنكية المتنوعة.

أولاً: عمليات قسم الخزينة (الصندوق)

الصندوق أو الخزينة هو مركز حركة الوارد والصادر من النقدية، وهو القسم الذي يتسلم كل المدفوعات النقدية الصادرة من كل الأقسام، وبما أن أساس أعمال البنوك التجارية هي التجارة في النقود والديون، فإن قسم الصندوق يكتسب أهمية كبيرة في مجمل حركة الأقسام، ويختار له أكثر الموظفين وعياً وتدريباً.⁴⁷

1- أقسام الخزينة في البنوك التجارية: عادة ما ينقسم قسم الخزينة إلى خزينة مركزية "عامة" ويتولى الإشراف عليها كبير الصرافين أو ما يسمى كبير أمناء الصندوق، وخزائن فرعية يعمل عليها موظفو الشباك، وتتعدد حسب حجم العمل في البنك، حيث قد يكون هناك صندوق واحد للقبض و/أو الدفع، كما يمكن أن يخصص أكثر من صندوق واحد داخل البنك وذلك حسب الحاجة.

أ- الخزينة الرئيسية: يشير مفهوم الخزينة إلى صندوق البنك الذي يتولى قبض النقدية من مصادرها المختلفة وقبض ما في حكم النقدية (شيكات الشخصية، وكبونات الأوراق المالية)، وكذلك صرف النقدية في أوجه الصرف المختلفة.

لا تتعامل الخزينة مع الجمهور ويكون نشاطها مقصوراً على تزويد الخزائن الفرعية بالنقدية، استلام النقد المتجمع في تلك الخزائن في نهاية اليوم، بالإضافة إلى استقبال ودفع المبالغ المستلمة أو المحولة من البنك إلى البنك المركزي وفروع البنك الأخرى. وفيما يلي الأنشطة المتعلقة بعمل هذا الخزينة⁴⁸:

- إمداد الخزينة الفرعية للمدفوعات صباح كل يوم بما يلزمها من نقدية بالإضافة إلى ما قد تحتاجه أوقات العمل.

- تسلم النقود المتجمعة لدى الخزائن الفرعية في نهاية العمل اليومي؛

- إمداد الفروع المحلية التابعة للبنك بما يحتاج إليه من نقود، وتسلم الفائض لديهم؛

- إيداع النقدية الفائضة عن الحد المعين في البنك المركزي أو سحب النقود التي يحتاجها البنك من رصيده لدى البنك المركزي.

⁴⁷ عبد الماجد عبد الله حسن، محاسبة المنشآت المالية، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، السودان، 2010، ص 37.

⁴⁸ رحيم حسين، بن فرج زوينة، إدارة ومحاسبة البنوك، الطبعة الأولى، البدر الساطع للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص ص

- تنظيم المستندات وتسجيل حركة الوارد والصادر والتحقق من صحة الرصيد في نهاية كل يوم عمل بالجرد العملي.

- الرقابة على عمل أمناء الصناديق الفرعية.

ب- **الخزائن الفرعية (المقبوضات والمدفوعات):** هي عبارة عن الصناديق الفرعية التي يتم من خلالها عمليات القبض والدفع أثناء التعامل مع الجمهور، ويوجد عادة أكثر من صندوق في البنك يخصص بعضها لعمليات القبض وأخرى للدفع أو تؤدي الوظائف معاً.

الجدول رقم (03): وظائف الخزائن الفرعية في البنوك التجارية

صندوق المقبوضات	صندوق المدفوعات
- قبض المبالغ من العملاء	- استلام النقد من الخزينة الرئيسية في بداية العمل اليومي
- إعادة النقد المتجمع إلى الخزينة الرئيسية في نهاية العمل اليومي.	- وأثناء العمل عند الحاجة.
- تنظيم المستندات وكشف حركة الصندوق في نهاية اليوم.	- دفع المبالغ للعملاء.
- مختلف التحويلات النقدية التي تقوم بها الأقسام الأخرى.	- إيداع النقد المتبقي في الصندوق في الخزينة الرئيسية في نهاية العمل اليومي.
	- تنظيم المستندات وكشف حركة الصندوق في نهاية اليوم.
	- تسديد أوامر الدفع الصادرة من أقسام أخرى مثل أوامر شراء مباني، تجهيزات.....

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: أحمد عبد المولى الصباغ، يوسف عبد القادر، محاسبة المنشآت المالية، القاهرة، 2001، ص 276.

2- المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الخزينة: يقوم البنك بتسيير خزينته بسبب علاقته مع الزبائن (قبول الودائع ومنح القروض) وبالتالي استوجب على المشرع الجزائري إيجاد مجموعة خاصة بالعمليات المتعلقة بقسم الخزينة ألا وهي الصنف 01: **حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك**، والذي يضم **د/ 10 الصندوق** وتسجل ضمن هذا الحساب النقود والقيم بالصندوق ويحتوي على الأوراق والقطع النقدية الجزائرية والأجنبية التي لها سعرا قانونيا وكذا الشيكات السياحية، كما نجد **د/ 11 البنوك المركزية - الخزينة العمومية - مراكز الصكوك البريدية**، وتسجل ضمن هذا الحساب تعاملات البنك مع المؤسسات السابقة الذكر وتتمثل أساسا من خلال فتح حسابات جارية ضمن هذه المؤسسات لتمويل خزينة البنك والمحافظة على سيولته، فهي تضم كل الموجودات لدى البنك المركزي، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية لبلد إقامة المؤسسة الخاضعة (البنك التجاري) والتي يمكن سحبها في أي وقت أو التي تستلزم مهلة أو إشعار مسبق مدته 24

ساعة أو يوم عمل واحد، ولدينا أيضا **د/12 الحسابات العادية** وتسجل ضمن هذا الحساب مختلف الحسابات الجارية المفتوحة ضمن البنوك الأخرى.

وتتم المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الخزينة في حالة الإيداع بجعل **د/10 الصندوق** مقابل المبالغ النقدية المستلمة من العميل لإيداعها في حسابه الجاري أو في حساب التوفير أو في حساب الودائع لأجل، أو غيرها من الحسابات والمجالات المتاحة لدى البنك، أما في حالة السحب فيظهر **د/10 الصندوق** دائنا مقابل المبالغ النقدية المسحوبة لصالح العملاء.

أ- إيداع مبالغ في البنك المركزي-الخزينة العمومية-المراكز البريدية-البنوك التجارية الأخرى:

111	د/ البنك المركزي	****	
112	د/ الخزينة العمومية	****	
113	د/ المراكز البريدية	****	
12	د/ الحسابات العادية	*****	
10x	د/ الصندوق إيداع مبلغ في البنك المركزي-الخزينة العمومية-المراكز البريدية-بنوك تجارية أخرى	*****	

عند سحب مبالغ من البنك المركزي-الخزينة العمومية-المراكز البريدية-البنوك التجارية الأخرى يعكس القيد السابق.

ج-دفع مبالغ إلى فروع أخرى لنفس البنك: يكون التسجيل على النحو التالي:

37	د/ حسابات الربط (فرع آخر)	*****	
10x	د/ الخزينة الرئيسية تحويل مبلغ إلى فرع آخر لنفس البنك	*****	

عند استلام مبالغ من فروع أخرى لنفس البنك يعكس القيد السابق.

د-استلام مبالغ نقدية من العملاء (صندوق المقبوضات): يسجل **د/10 مدينا** مقابل مختلف الودائع المتلقاة من العملاء أو غيرها من الحسابات والمجالات المتاحة لدى البنك.

10x	د/ الصندوق	*****	
2211	د/ الحسابات الجارية	*****	
223	د / حسابات الادخار	*****	
224	د / حسابات دائنة لأجل	*****	
	قبض مبالغ من العملاء لتغذية حساباتهم لدى البنك		

عند دفع نقدية للعملاء (صندوق المدفوعات) يعكس القيد السابق.

3-كشوفات حركة النقدية في البنوك التجارية: تتطلب المعاملات البنكية إعداد كشوف حركة يومية بحيث يتم إعداد كشف لكل صندوق فرعي توضح فيه المدفوعات والمقبوضات والمبلغ المتجمع فيه بنهاية اليوم.

أ-كشف حركة خزينة المدفوعات: يتضمن هذا الكشف النقدية الصادرة من خزينة المدفوعات خلال اليوم، وللقيام بذلك وجب تزويد هذا الصندوق بمبلغ مالي كل يوم، ويكون شكل كشف حركة خزينة المدفوعات على النحو الآتي:

كشف حركة النقدية في صندوق المدفوعات

المبالغ	مدفوعات	المبالغ	مقبوضات
*****	المدفوعات المختلفة	*****	المقبوضات من الخزينة الرئيسية
*****	إيجار مباني		
*****	الأثاث والتجهيزات		
*****	الآلات		
*****	عمليات قسم الحسابات الجارية		
*****	مصاريف المستخدمين		
*****	عمليات قسم الأوراق المالية		
*****	الرصيد يحول إلى الخزينة الرئيسية		
*****	المجموع	*****	المجموع

المصدر: فائق شقير وآخرون، محاسبة البنوك، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص297.

ب-كشف حركة خزينة المقبوضات: يتضمن هذا الكشف النقدية الواردة إلى خزينة المقبوضات خلال اليوم، ويكون شكل كشف حركة خزينة المقبوضات على النحو الآتي:

كشف حركة النقدية في صندوق المقبوضات

المبالغ	مدفوعات	المبالغ	مقبوضات
		*****	الودائع (جارية / توفير / لأجل)
		*****	مبيعات العملات
		*****	كمبيالات محصلة
*****	الرصيد يحول إلى الخزينة	*****	التحويلات النقدية ...
*****	المجموع	*****	المجموع

ج-كشف الخزينة الرئيسية: يقوم المحاسب في نهاية اليوم بإعداد كشف الصندوق (الخبزينة الرئيسية)، ويكون شكله كالتالي:

كشف حركة النقدية في الخزينة الرئيسية

المبالغ	مدفوعات	المبالغ	مقبوضات
*****	- المودع لدى البنك المركزي	*****	- رأس المال المدفوع
*****	- المدفوع لصندوق المدفوعات	*****	- رصيد صندوق المدفوعات
*****	- الرصيد	*****	- رصيد صندوق المقبوضات
*****	المجموع	*****	المجموع

المصدر: فائق شقير وآخرون، *محاسبة البنوك*، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص 297.

في بعض البنوك يتم اعتماد صندوق موحد للمدفوعات والمقبوضات، ويكون شكل الكشف الموحد على النحو التالي:

كشف حركة النقدية في الصندوق الفرعي

المبالغ	مدفوعات	المبالغ	مقبوضات
*****	- سحبات من الحسابات	*****	- تزويد الصندوق الفرعي
*****	- إيجار	*****	- الودائع (جارية / توفير / لأجل)
*****	- مصاريف المستخدمين	*****	- مبيعات العملات
*****	- دفع الشيكات والكمبيالات	*****	- كمبيالات محصلة
*****	- أوامر شراء مباني وتجهيزات	*****	- التحويلات النقدية ...
*****	- الرصيد يحول إلى الخزينة	*****	
*****	المجموع	*****	المجموع

كشف حركة النقدية في الخزينة الرئيسية

المبالغ	مدفوعات	المبالغ	مقبوضات
*****	- تزويد صندوق المدفوعات	*****	- رأس المال في الصندوق
*****	- الرصيد	*****	- رصيد الصندوق الفرعي
*****	المجموع	*****	المجموع

4-مذكرة التسوية: في نهاية كل اليوم يقوم رئيس قسم الصندوق بإجراء عمليات جرد لمختلف الأرصدة النقدية الواردة والصادرة خلال اليوم ومطابقتها مع الرصيد الحقيقي الموجود في الصندوق، عن طريق المذكرة الموضحة على النحو الآتي:

الرصيد الدفتری = رصيد النقدية الفعلي أول اليوم + (النقدية الواردة خلال اليوم - النقدية الصادرة خلال اليوم)

قد تتعرض الخزينة الرئيسية بحسب طبيعة عملياتها النقدية وكثرتها إلى إمكانية ظهور عجز أو فائض على مستوى الرصيد النقدي في نهاية اليوم بعد القيام بعملية الجرد الفعلي من خلال عد النقدية الموجودة في الخزينة الرئيسية ومطابقتها مع ما هو مسجل في الكشوفات والمستندات الخاصة بالبنك (الرصيد الدفتری أو المحاسبي في نهاية اليوم)، وذلك كما يلي⁴⁹:

أ- حالة الفائض: عندما يكون رصيد مذكرة التسوية (النقدي) أكبر من الرصيد الدفتری أو المحاسبي، ويقصد بحالة الفائض وجود أرصدة نقدية في الصندوق ليس لها مقابل أو تسجيل محاسبي.

في هذه الحالة يتم تسجيل المبلغ في سجل خاص، ثم ينتظر تقدم الشخص الذي تعود إليه وهذه الزيادة فتدفع له مقابل إيصال رسمي، أما إذا لم يظهر أصحابها بعد انقضاء فترة تحددها إدارة البنك فتتم المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

- إثبات الفائض: تتم عملية إثبات الفائض المسجل على النحو التالي:

10	د/ الصندوق	*****	*****
36952	د/ الفائض في الصندوق	*****	*****
	إثبات الفائض في الخزينة		

- تسوية الفائض: في نهاية السنة، وفي حالة عدم اكتشاف هذا الفائض، يحول إلى إيرادات بنكية د/798

36952	د/ الفائض في الصندوق (حسابات التسوية)	*****	*****
77x	د/ إيرادات استثنائية	*****	*****
	إثبات الفائض في الخزينة		

ب- حالة العجز: تظهر حالة العجز عندما يكون الرصيد النقدي أقل من الرصيد الدفتری، وإذا لم يكتشف العجز فإما يتحمله أمين الصندوق أو البنك:

- تسجيل العجز: تتم عملية إثبات العجز المسجل على النحو التالي:

36951	د/ العجز في الصندوق	*****	*****
10	د/ الصندوق	*****	*****
	إثبات العجز في الخزينة		

- في حالة تحميله على أمين الصندوق:

2211	د/ ح ج لأمين الصندوق	*****	*****
36951	د/ العجز في الصندوق (حسابات التسوية)	*****	*****
	تحميل العجز على أمين الصندوق		

- في حالة تحميله على البنك:

⁴⁹ رحيب حسين، بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 220-222.

67x	د/ مصاريف استثنائية	*****	*****
36951	د/العجز في الصندوق تحميل العجز على البنك		

❖ مثال تطبيقي

تقدم العميل أنيس بشيك شخصي على حسابه الجاري قيمته 5000 دج طالبا صرفه نقدا، وتوفيرا للوقت غادر البنك بدون أن يتأكد من المبلغ، وعند وصوله المنزل اكتشف أن المبلغ 7000 دج ولم يتم إبلاغ البنك بذلك.

المطلوب/ تتبع قيود اليومية اللازمة لإثبات هذه العملية، مع العلم أن نظام البنك يقوم بتحميل العجز على الصراف، وقد قام الصراف فيما بعد بسداد هذا المبلغ.

❖ حل المثال

- إثبات صرف مبلغ الشيك المسحوب نقدا من حساب أنيس:

2201x	د/ ح ج للعميل (أنيس)	5000	5000
10	د/الصندوق سحب مبلغ من طرف العميل أنيس		

- إثبات اكتشاف العجز:

36951	د/العجز في الصندوق	2000	2000
10	د/الصندوق إثبات العجز في الخزينة		

- تحميل أمين الصندوق العجز في الخزينة:

2211	د/ ح ج لأمين الصندوق	2000	2000
36951	د/العجز في الصندوق تحميل العجز على أمين الصندوق		

- إثبات سداد أمين الصندوق مبلغ العجز:

10	د/الصندوق	2000	2000
2211	د/ ح ج لأمين الصندوق سداد قيمة العجز من طرف أمين الصندوق		

❖ تمرين

إذا كان رصيد الخزينة الرئيسية للبنك الوطني الجزائري في يوم 2020/08/15 هو 2450.000 دج، وقد تم تغذية الخزينة الفرعية للمدفوعات في نفس اليوم بمبلغ 760.000 دج، وفي نهاية اليوم استلم أمين

الخزينة الرئيسية 24000 دج نقدا من هذه الخزينة، و 930.000 دج من الخزينة الفرعية للمقبوضات. في حين أن كشف حركة صندوق المدفوعات سجل رصيدا بقيمة 27500 دج، وكشف حركة صندوق المقبوضات سجل رصيدا بقيمة 1.120.000 دج.

المطلوب/ حدد حالة الخزينة الرئيسية في نهاية اليوم (فائض أو عجز).

5-السلفيات والاقتراضات في السوق النقدي البنكي:

في حالة وجود بنك يتمتع بفائض في الخزينة وبنك آخر مراسل في حالة عجز في السيولة، فيمكن لهذا الأخير طلب هذا الفائض لملء العجز، ومقابلة طلبات الزبائن، ويتعلق الأمر بالحساب رقم 13 الذي يمكن أن يكون مدينا أو دائن، والذي يتفرع حسب الحالتين:

أ- **عملية منح قرض لبنك آخر (إقراض):** يسجل المبلغ في الجانب المدين من الحساب رقم 1311 القروض اليومية أو الحساب 1312 الحسابات والقروض لأجل، وفي الجانب الدائن يستعمل الحساب رقم 12 الحسابات العادية للمراسلين.

ب- **الحصول على قرض من بنك آخر (اقتراض):** يسجل المبلغ في الجانب الدائن من الحساب رقم 1321 إقتراضات يومية أو الحساب رقم 1322 الحسابات والإقتراضات لأجل، وفي الجانب المدين يستعمل الحساب رقم 12 الحسابات العادية للمراسلين.

ويكون التسجيل المحاسبي للعملية كالتالي:

- **بالنسبة للبنك المقدم للفائض:** يكون التسجيل المحاسبي للعملية على النحو الآتي:

مدين	دائن		مدين	دائن
131	12x	د/ حسابات القروض د / الحسابات العادية للمراسلين تقديم القرض	*****	*****
12x	131 70x	د / الحسابات العادية للمراسلين د/ حسابات القروض د/ إيرادات الاستغلال البنكي استرداد القرض مع الفوائد	*****	*****

- **بالنسبة للبنك المراسل الذي حصل على الفائض:** يكون التسجيل المحاسبي للعملية على النحو الآتي:

12x	132	د / الحسابات العادية للمراسلين د/ حسابات القروض استلام القرض	*****	*****
132 60x	12x	د/ حسابات القروض د / مصاريف الاستغلال البنكي د / الحسابات العادية للمراسلين تسديد القرض مع الفوائد	*****	*****

ثانياً: العمليات على الحسابات الجارية

يعتبر هذا القسم من أكثر أقسام البنك حيوية ومرونة وحركة وأكثرها اتصالاً واحتكاكاً بالجمهور والعملاء وبالتالي فإن الكفاءة والدقة والسرعة والحيوية في إدارة هذا القسم تعكس صورة مشرقة عن البنك أكثر من أي قسم آخر وذلك لكثرة المتعاملين مع هذا القسم سواء سحباً أو إيداعاً أو غير ذلك.

ويتولى قسم الحسابات الجارية في البنك القيام بفتح الحسابات الجارية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين (عملاء البنك) لغرض إيداع أموالهم نقداً أو بشيكات، وفي المقابل يقوم البنك بوضع الأنظمة التي تمكن هؤلاء من سحب هذه الأموال.

1- ماهية الحسابات الجارية: يعتبر الحساب الجاري النافذة التي يطل منها العملاء على البنك، فالحساب الجاري هو عقد بين البنك من جهة، والعميل فاتح الحساب من جهة ثانية، يحق فيه للعميل إيداع ما يرغب من أموال وشيكات، كما يحق له سحب أي مبلغ في حدود ما أودع في أي وقت يشاء، ويمكن للأشخاص العاديين، كالأفراد أو الاعتباريين كالشركات، فتح حساب جاري لدى البنك، وفي نهاية كل فترة معينة يتم إقفال الحساب لتحديد المركز المالي بينهما، وهو الرصيد الذي يحدد مديونية أحد الطرفين للآخر⁵⁰.

كما يعرف الحساب الجاري على أنه الحساب الذي يكون في الغالب بعقد يخول لصاحبه سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً أن يودع ويسحب من هذا الحساب متى شاء بمجرد الطلب، ويطلق على الحساب الجاري أيضاً بالودائع تحت الطلب.

تشجع البنوك التعامل بالحساب الجاري، وزيادة الإيداعات به نظراً لسهولة تكلفة التشغيل، حيث لا يتم دفع الفائدة على أرصدة الحسابات الجارية الدائنة، كما يتم استخدامها لإجراء العديد من العمليات المصرفية لا سيما تلك التي تفتح لأغراض تجارية⁵¹.

هناك عدة خصائص تتميز بها الحسابات الجارية في البنوك التجارية والتي منها⁵²:

- تعتبر الحسابات الجارية وسيلة من وسائل تداول السلع والخدمات بدون استخدام الأموال ويتم ذلك عن طريق الشيكات المصرفية عند سداد قيمة المشتريات، أو عند الوفاء بالالتزامات التي تكون على العميل.

⁵⁰ ربح حسين، بن فرج زينة، مرجع سبق ذكره، ص 225.

⁵¹ مجلة إضاءات، الحسابات الجارية، السلسلة 7، العدد 02، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، سبتمبر 2014، ص 2.

⁵² محمد جمال علي هلال، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 46.

- يحق للعميل أن يودع في البنك المبالغ التي يريدّها ولكن ليس له الحق في سحب أي مبالغ تزيد عن رصيده إلا بموجب اتفاق سابق، وفي الغالب في هذه الأحوال يقوم البنك بطلب تقديم ضمان عيني أو شخصي، فضلاً عن السمعة التي يتمتع بها العميل.

- وجوب قيام البنك بدفع الشيكات المسحوبة على العميل نقداً ما دام رصيده يسمح بذلك.

- يحق للعميل سحب كل المبالغ الموجودة في حسابه الجاري لدى البنك دون اعتراض من مسؤولي البنك. هذا ويقوم البنك بخصم مبالغ من العملاء نظير المصاريف التي يتكبدها مثل مصاريف البريد ودفاتر الشيكات والعمولات الأخرى، ويرسل البنك إشعاراً للعميل بهذه المصاريف.

كما أنه في نهاية كل شهر يقوم البنك بإرسال كشفاً لعملائه يوضح فيه قيمة المبالغ التي تم إيداعها والمبالغ التي تم سحبها ومقدار المصاريف والعمولة والفوائد وغيرها والرصيد المتبقي للعميل وذلك من أجل مراجعته وتدقيقه.

2- إجراءات فتح الحساب الجاري: تشمل إجراءات فتح الحسابات الجارية ما يلي:⁵³

- قيام العميل بطلب فتح حساب جاري له من الموظف المختص بقسم الحسابات الجارية، ويطلب تزويده بطلب فتح حساب جاري ويحتوي هذا الطلب على كافة البيانات التي يحتاجها البنك ويتولى العميل ملء بيانات الطلب، ثم يقوم بالتوقيع على الطلب.

- يعطى للعميل نموذج توقيع إذا كان شخصاً طبيعياً على بطاقتين من البطاقات المعتمدة لهذه الغاية.

- تقديم الوثائق والمستندات اللازمة كرخصة مزاولة المهنة، عقد تأسيس الشركة، القيد في السجل التجاري، النظام الداخلي للشركة، محضر اجتماع الهيئة العامة للمساهمين، قرار المجلس بتعيين المفوضين بالتوقيع.

- بعد الانتهاء من هذه الإجراءات يعطى للعميل رقم حساب خاص به وهو الرقم الذي يستعمله في معاملاته التي تنشأ بينه وبين الغير، ثم يعطى للعميل دفتر صكوك خاص بالأفراد، يحمل كل صك منه رقم حساب العميل.

3- أنواع الحسابات الجارية: هناك نوعين من الحسابات الجارية⁵⁴:

- الحسابات الجارية الدائنة: وفيها يكون رصيد العميل دائماً، حيث يقوم بإيداع مبالغ في البنك تكون قابلة للسحب عند الطلب، بمعنى آخر فالحساب الذي أودع صاحبه نقوده في البنك يكون رصيده دائماً، ويعتبر

⁵³ علي عبد الله شاهين، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014،

ص 67.

⁵⁴ رحيب حسين، بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 226.

حسابا جاريا دائما وهو الوضع الأساسي، وفي النوع من الحسابات لا يمكن للعميل أن يسحب أكثر مما هو موجود في الحساب. وهو ما سيتم معالجته في هذه المحاضرة.

- **الحسابات الجارية المدينة:** يكون رصيد العميل مدينا لدى البنك، وتعد هذه الحسابات تسهيلات مصرفية مباشرة تمنح للعملاء المتميزين، أي ذوي المراكز المالية الممتازة، ويعتبر الحساب الجاري المدين أصلا من الأصول المتداولة لدى البنك.

وقد استوجب على المشرع الجزائري إيجاد مجموعة خاصة بالعمليات المتعلقة بالزبائن، وهي الصنف 02: حسابات العمليات مع الزبائن، حيث تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن وكذا الودائع التي تتم من قبلهم، ونجد ضمن الصنف 02 حسابات الزبائن (ح/22) والذي يشمل على مجمل الموارد المتلقاة من الزبائن (ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل، قسائم الصندوق....)، وفيما يخص محاسبة عمليات قسم الحسابات الجارية سوف نستخدم الحساب الفرعي ح/221 الحسابات الجارية، والذي ينقسم بدوره إلى⁵⁵:

أ/ **حساب الصكوك (ح/22111):** حساب الصكوك يفتح لصالح الأشخاص الطبيعيين لتلبية احتياجاتهم الشخصية والمهنية ذات الطابع غير التجاري، ويكون رصيد هذا الحساب دائما (أي موجب لصالح الزبائن)، حيث لا يستطيع صاحب هذا الحساب أن يسحب إلا مما هو موجود فعلا من رصيد حسابه، ولا يدر هذا الحساب أية فوائد.

يسجل في الجانب الدائن لهذا الحساب جميع عمليات الدفع النقدي، والدفع بشيكات، والدفع الدوري (الدائم) المترتب عن تخليص أجور العمال ومعاشات المتعاقدين والتحويلات المستلمة. بينما يسجل في الجانب المدين السحوبات النقدية، والسحوبات بشيكات، والسحوبات الدورية (الدائمة) الخاصة مثلا بفواتير الكهرباء والهاتف.....

ب/ **حساب جاري (ح/22112):** هو حساب يفتح لصالح التجار ورجال الأعمال وجميع الأشخاص المعنويين من أجل تلبية احتياجاتهم ذات الطابع التجاري، ويتميز هذا الحساب عن سابقه كونه يمكن أن يكون رصيده مدين ولكن بشروط (في حالة القروض القصيرة الأجل: تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف)، وتضمن خاصية جعل هذا الحساب مدينا استمرارية النشاط التجاري للتجار والمؤسسات الاقتصادية في حالة نقص السيولة وتمكينهم من مواجهة متطلباتهم التجارية والمالية.

⁵⁵ حبار عبد الرزاق، بوفرساوي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-61.

يسجل في الجانب الدائن لهذا الحساب جميع عمليات الدفع النقدي، والدفع بشيكات، والتحويلات والعمليات المترتبة عن خصم وتحصيل الأوراق التجارية، وتسهيلات الصندوق وقروض أخرى قصيرة الأجل. بينما يسجل في الجانب المدين السحوبات النقدية، والسحوبات بشيكات، والسحوبات الدورية الخاصة بسداد الفواتير....

4-مزايا الحسابات الجارية: تتيح الحسابات الجارية العديد من المزايا نذكر منها ما يلي⁵⁶:

- التحويل من الحساب الجاري إلى حساب آخر؛
- السحب من أي فرع من فروع البنك؛
- تحصيل قيمة الشيكات المسحوبة لصالح العميل على أي بنك وإضافة قيمتها لحسابه (الجاري/ التوفير)؛
- سداد الالتزامات المتعلقة نيابة عن العميل في حالة وجود تعليمات محددة منه بذلك، وذلك خصما من الحساب الجاري للعميل؛
- التعامل بالحساب الجاري من خلال دفاتر الشيكات المصدرة من البنك؛
- تحويل المرتبات والمعاشات المحولة من الجهات المعنية بناء على رغبة العميل لحسابه الجاري.

5-المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الحسابات الجارية: تشمل العمليات التي تتم في قسم الحسابات الجارية، كل من الإيداع، السحب، والتحويل.

أ-الإيداع النقدي في الحسابات الجارية: يتم التسجيل على النحو التالي:

10	د/ الصندوق	*****	*****
2211x	د/ حساب جاري/ الصكوك	*****	*****
	إيداع نقدي		

ب-السحب النقدي من الحسابات الجارية: يتم التسجيل على النحو التالي:

2211x	د/ حساب جاري/ حساب الصكوك	*****	*****
10	د/ الصندوق	*****	*****
	سحب نقدي		

ج-التحويلات في الحسابات الجارية: التحويل المصرفي هو نقل الاموال من حساب الى حساب آخر داخل نفس البنك أو بين حسابين مفتوحين في بنكين مختلفين سواء كان هذين الحسابين لشخص واحد أو لشخصين مختلفين وتتجسد هذه العملية باقتطاع مبلغ معين من حساب المدين وإضافته إلى حساب الدائن، وتبعاً لهذه

⁵⁶ خالد عبد القادر عيد، الحساب الجاري، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، المجلد 07، العدد 70، جامعة الأزهر، 2017، ص 4237.

العملية ينخفض رصيد حساب الشخص المسحوب عليه ويزيد رصيد حساب الشخص المستفيد وتتم عملية التحويل بما يسمى بأمر التحويل او باستعمال الشيك المسطر. ويمكن أن يأخذ التحويل المصرفي عدة أشكال كما يلي:

- التحويل من حساب إلى حساب آخر في نفس البنك: في هذه الحالة النقدية في البنك لا تتأثر وتسجل محاسبيا كما يلي:

2211x	د/ح ج للعميل الأمر بالدفع	*****	*****
2211x	د/ح ج للعميل للمستفيد	*****	*****
2211x	تحويل مبلغ من عميل لآخر في نفس البنك	*****	*****
702x	د/ح ج للعميل الأمر بالدفع	*****	*****
702x	د/عمولة التحويل	*****	*****
702x	تسديد عمولة التحويل	*****	*****

- التحويل من حساب إلى حساب آخر لدى فروع البنك: في هذه الحالة يتقدم العميل بأمر تحويل من حسابه إلى حساب آخر يتواجد في أحد الفروع، وفي هذه الحالة تتم عملية التحويل كما يلي:

- بعد استلام أمر التحويل من العميل المسحوب عليه يقوم البنك من التأكد من مدى إمكانية تغطية الحساب للمبلغ المحول.

- يتم سحب المبلغ المحول ووضعه تحت تصرف البنك من خلال حساب خاص يسمى الوضع تحت التصرف، ثم يقوم البنك بإرسال إشعار أمر التحويل إلى الفرع والتأكد من صحة المعلومات الخاصة بالعمل المستفيد، وفي الأخير يتم إجراء عملية التحويل بواسطة حساب الربط بين الفروع وتسجل محاسبيا كما يلي:

* التسجيل في دفاتر البنك المحول: يكون التسجيل في دفاتر البنك المحول على النحو الآتي:

2211x	د/ح ج للعميل الأمر بالدفع	*****	*****
261	د/الوضع تحت التصرف	*****	*****
702x	د/عمولة التحويل	*****	*****
702x	سحب المبلغ وسداد العمولة	*****	*****
261	د/الوضع تحت التصرف	*****	*****
37	د/حسابات الربط	*****	*****
37	تحويل المبلغ إلى الفرع	*****	*****

* التسجيل في دفاتر الفرع المحول إليه: يكون التسجيل في دفاتر البنك المحول إليه على النحو الآتي:

37	د/حسابات الربط	*****	*****
2211x	د/ح ج للعميل المستفيد	*****	*****

		تحويل المبلغ لحساب العميل		
--	--	---------------------------	--	--

-التحويل من حساب إلى حساب آخر في بنك محلي: يقصد بالبنوك المحلية تلك البنوك التي تقع في مدينة واحدة وتكون أعضاء في نفس غرفة المقاصة على مستوى البنك المركزي، وتعرف غرفة المقاصة بأنها المكان أو المكتب في البنك المركزي أين يجتمع فيها مندوبي البنوك لعمل مقاصة بين الشيكات والكمبيالات وأوامر التحويل المسحوبة، وقد خصص النظام المحاسبي البنكي ح/325 لغرفة المقاصة وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

* التسجيل في دفاتر البنك المحول: يكون التسجيل في دفاتر البنك المحول على النحو الآتي:

2211x	ح/ ج للعميل الأمر بالدفع	*****	
261	ح/ الوضع تحت التصرف		
702x	ح/ عمولة التحويل		
	سحب المبلغ وسداد العمولة		
261	ح/الوضع تحت التصرف	*****	*****
321	ح/المقاصة عن بعد		
	تحويل المبلغ إلى غرفة المقاصة		

دفاتر البنك المحول إليه: يكون التسجيل في دفاتر البنك المحول إليه على النحو الآتي:

321	ح/المقاصة عن بعد	*****	*****
2211x	ح/ ج للعميل المستفيد		
	تحويل المبلغ لحساب العميل		

- التحويل من حساب إلى حساب آخر في بنك غير محلي: عندما يكون البنك المحول إليه غير محلي بمعنى يقع خارج مكان واجد البنك المحول (خارج المدينة) وأنه ليس عضو بغرفة المقاصة، في هذه الحالة تتم التسوية بواسطة الحساب الجاري للبنك المحول إليه لدى البنك المحول، وهذا بعد إشعار البنك المحول إليه من طرف البنك المحول بأمر التحويل.

ملاحظة: يتم التحويل من حساب لآخر داخل نفس البنك بواسطة عملية محاسبية، أي بمجرد تسجيل محاسبي دون أن يؤثر ذلك على الرصيد الكلي لهذا البنك من النقود المركزية أو القانونية، بينما يتم التحويل ما بين حسابين مختلفين في بنكين مختلفين بتحويل حقيقي للأموال، ويتأثر رصيد البنكين بذلك، حيث يزيد رصيد البنك المستفيد من التحويل، بينما ينقص رصيد البنك الذي سحبت عليه الأموال، وعلى الرغم من ذلك فإن

عملية التحويل هذه لا تؤثر على الرصيد النهائي للنظام البنكي من النقود القانونية، باعتبار أن ما نقص لدى هيئة معينة من هذا النظام زاد لدى هيئة أخرى⁵⁷.

د-الإيداع والسحب بشيكات: يتم الإيداع والسحب بشيكات داخلية مسحوبة على عملاء في نفس الوكالة، أو في فرع، أو في بنوك أخرى، وسيتم التطرق لهذا العنصر بالتفصيل في العناصر المقبلة.

و-عمليات الفوائد: هناك نوعين من الفوائد:

- فوائد الحسابات الجارية الدائنة: من المعلوم أن كثيرا من البنوك لا تعطي فوائد للحسابات الجارية الدائنة، أما إذا تم إعطاء فوائد لهذه الحسابات، فإنه يتم تسجيل القيد التالي:

60x	د/الفوائد المدينة	****	****
2211x	د/ ح ج الدائنة (العميل) "تحويل فوائد لحساب العميل"		

هذه الفوائد تعتبر جزءا من مصاريف البنك.

- فوائد الحسابات الجارية المدينة: وهي الفوائد التي يدفعها صاحب الجاري المدين إلى البنك، نظير استفادته من المبالغ الممنوحة له من البنك على سبيل القرض أو السلفة، وتعتبر فوائد الحسابات الجارية المدينة بالنسبة للبنك إيرادا، وتسجل كالتالي:

2211x	د/ ح ج للعميل	****	****
70x	د/ الفوائد الدائنة اقتطاع الفوائد		

وعلى العموم عند اقتطاع البنك لعمولات ومصاريف من حساب العميل فإنها تسجل على النحو الآتي:

2201x	د/ ح ج للعميل	****	***** *****
34x 70x	د/ مدينون ودائنون متنوعون (الضرائب) د/ إيرادات الاستغلال البنكي اقتطاع العمولات والمصاريف		

حيث مثال تطبيقي

فيما يلي العمليات التي تمت في بنك تجاري خلال شهر نوفمبر 2019:

- في يوم 2019/11/09 تقدم العميل أ إلى البنك لإيداع مبلغ مالي في حسابه الجاري قدره 100.000 دج نقدا؛

⁵⁷ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص 19، 20.

- في يوم 2019/11/11 قام العميل ب سحب مبلغ مالي قدره 50.000 دج من حسابه الجاري؛
 - في يوم 2018/11/15 تقدم العميل ج إلى البنك بأمر تحويل ما قيمته 35.000 دج من حسابه الجاري إلى الحساب الجاري للعميل د المتواجد في نفس البنك، بعمولة تقدر ب 100 دج.
 - في يوم 2018/11/16 استلم البنك أمر تحويل مبلغ 42.000 دج من الحساب الجاري للعميل هـ إلى الحساب الجاري للعميل والمتواجد في فرع آخر للبنك وذلك بعمولة تقدر ب 250 دج.
 - في يوم 2018/11/ 21 تقدم العميل ز إلى البنك بأمر تحويل مبلغ 1.000.000 دج إلى الحساب الجاري للعميل م المتواجد في بنك تجاري آخر، وتم ذلك باقتطاع عمولة تحويل قدر ب 400 دج.
- المطلوب/ سجل ما يلزم محاسبيا في دفاتر كل بنك.

حل المثال

- التسجيل في دفاتر البنك:

مدین	دائن	2019/11/09	مدین	دائن
10	22111	د/ الصندوق د/ حساب جاري للعميل أ إيداع نقدي في الحساب الجاري	100.000	100.000
22111	10	2019/11/11 د/ حساب جاري مدين للعميل ب د/ الصندوق سحب نقدي من الحساب الجاري	50.000	50.000
22111	22111 70x	2019/11/15 د/ حساب جاري للعميل الأمر بالدفع (c) د/ حساب جاري للعميل المستفيد د/ عمولة التحويل تحويل داخلي مع دفع العمولة	35100 35000 100	
22111	261 70x	2019/11/16 د/ حساب جاري للعميل الأمر بالدفع د/ الوضع تحت التصرف د/ عمولة التحويل وضع المبلغ المراد تحويله تحت التصرف	42250 42000 250	
261	37	د/ الوضع تحت التصرف د/ حسابات الربط تحويل المبلغ إلى الفرع	42000	42000

22111	2019/11/21 د/حساب جاري للعميل الأمر بالدفع	1000400	
261 70x	د/الوضع تحت التصرف د/ عمولة التحويل وضع المبلغ المراد تحويله تحت التصرف	1000000 400	
261	د/الوضع تحت التصرف د / المقاصة عن بعد تحويل المبلغ إلى غرفة المقاصة	1000000	1000000

– التسجيل في دفاتر الفرع المحول إليه:

مدین	دائن	مدین	دائن
37	د/ حسابات الربط	42000	42000
22111	د/حساب جاري للعميل المستفيد تحويل المبلغ إلى العميل المستفيد		

– التسجيل في دفاتر البنك المحول إليه:

مدین	دائن	مدین	دائن
321	د/ المقاصة عن بعد	1000.000	1000.000
22111	د/حساب جاري للعميل المستفيد تحويل المبلغ إلى العميل المستفيد		

تمارين حول قسم الخزينة وقسم الحسابات الجارية

قسم الخزينة:

التمرين 01

في يوم عمل، كان رصيد الخزينة الرئيسية في بداية اليوم يقدر بـ 4.000.000 دج، وقد تم القيام بالعمليات التالية:

1. تزويد الخزينة الفرعية بمبلغ 2.000.000 دج في صباح ذلك اليوم؛
2. سحب مبلغ 500.000 دج من الخزينة الرئيسية وإيداعه في البنك المركزي؛
3. تحويلات داخلية بين الحسابات الجارية للعملاء بقيمة 500.000 دج؛
4. تزويد أحد فروع البنك بمبلغ قدره 600.000 دج؛
5. فتح حسابات لأجل بقيمة إجمالية قدرها 450.000 دج، منها 200.000 دج دفعت نقدا والباقي بالتحويل من الحسابات الجارية؛

6. تحصيل كمبيالة لحساب أحد العملاء بقيمة 80.000 دج نقداً؛
7. تسديد كمبيالات نيابة عن عملاء البنك بالتحويل من حساباتهم الجارية بالبنك بقيمة 50.000 دج؛
8. شراء عقارات بمبلغ 750.000 دج نقداً، وتجهيزات مكتبية بمبلغ 70.000 دج بموجب شيك مسحوب على أحد البنوك؛
9. تحصيل فوائد دائنة بقيمة 7000 دج، ودفع فوائد مدينة بقيمة 5000 دج على الحسابات الجارية؛
10. فتح حسابات توفير بقيمة 8000 دج بالتحويل من الحسابات الجارية لدى البنك.

المطلوب/

- قم بإعداد كشف حركة النقدية للخرينة الفرعية والخرينة الرئيسية.
 - إذا علمت بأن قيمة العجز المسجل في الخزينة الرئيسية في نهاية اليوم قدر بـ 5 % من قيمة الرصيد الدفتری للخرينة
- أحسب قيمة العجز المسجل في الخزينة وسجله محاسبياً. مع العلم بأن أمين الخزينة يتحمل العجز كلياً.

التمرين الثاني:

- بتاريخ 2019/05/16 قدر رصيد الخزينة الرئيسية لبنك للتنمية المحلية في بداية اليوم بـ 3.000.000 دج، كما قام في يوم عمل بالعمليات التالية:
- ✓ تزويد الخزينة الفرعية صباح ذلك اليوم بمبلغ قيمته 600.000 دج من الخزينة الرئيسية؛
 - ✓ إصدار أمر تحويل مبلغ بقيمة 65.000 دج من بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى البنك الخارجي؛
 - ✓ شراء معدات مكتب نقداً بمبلغ 50.000 دج وشراء عقارات نقداً بمبلغ 200.000 دج؛
 - ✓ دفع مبلغ 10.000 كضرائب نقداً؛
 - ✓ دفع فواتير بقيمة 30.000 دج بشيك مسحوب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
 - ✓ سحب الزبائن مبلغ 90.000 دج من حساباتهم الجارية؛
 - ✓ بلغت إيداعات الأفراد في البنك 200.000 دج منها 75.000 دج حسابات جارية، 75.000 دج حسابات توفير و 50.000 حسابات لأجل.

المطلوب: قم بإعداد ما يلي:

- ✓ كشف الخزينة الفرعية
 - ✓ كشف حركة الخزينة الرئيسية
- إذا علمت أن أمين الخزينة الرئيسية قد استلم أرصدة نقدية من الخزينة الفرعية في نهاية اليوم وأرصدة نقدية، وقد وجدت مبالغ زائدة بقيمة 7.000 دج.
- سجل محاسبياً هذا الفائض في الحالتين التاليتين:
- ✓ ظهور سبب الفائض ومعالجته؛
 - ✓ عدم ظهور سبب الفائض.

التمرين الثالث

إذا علمت أن رصيد الخزينة الرئيسية للبنك الوطني في بداية اليوم 2018/05/15 هو 2.450.000 دج، وقد تم تغذية الخزينة الفرعية في نفس اليوم بمبلغ 760.000 دج وفي نهاية اليوم استلم أمين الخزينة الرئيسية 954.000 دج نقدا من هذه الخزينة، في حين أن كشف حركة النقدية للخزينة الفرعية سجل رسيدا بقيمة 1147500 دج.

المطلوب: قم بإعداد مذكرة التسوية، ثم سجل محاسبيا؟

التمرين الرابع:

لتكن لديك المعلومات التالية حول العمليات التي تمت بنك التنمية المحلية - وكالة رقم xx- في الجزائر بتاريخ 11 مارس: 2019

- 1-رصيد الخزينة الرئيسية في بداية اليوم يقدر بـ 600.000 دج؛
 - 2-تغذية الصندوق الفرعي في صباح ذلك اليوم بمبلغ 190.000 دج؛
 - 3-إيداعات الأفراد بلغت 280.000 دج، نصفها في الحسابات الجارية والباقي ينقسم مناصفة إلى ودائع توفير وودائع لأجل؛
 - 4-سحوبات من الحسابات الجارية بقيمة 65.000 دج؛
 - 5-دفع مصاريف إيجار بقيمة 20.000 دج، و 20.000 دج مصاريف تأمين؛
 - 6-دفع مصاريف مستخدمين بقيمة 30.000 دج؛
 - 7-دفع فواتير شراء تجهيزات مكتبية بقيمة 150.000 دج، منها 40.000 دج نقدا والباقي بموجب شيكات مسحوبة على بنوك أخرى؛
 - 8-استلام الخزينة الرئيسية لمبلغ 700.000 دج من إحدى فروع البنك في نفس اليوم.
- المطلوب:

- إعداد كل من كشف الصندوق الفرعي وكشف الخزينة الرئيسية.

- سجل العمليات 3-4 محاسبيا

قسم الحسابات الجارية

التمرين الأول: لتكن لديك بعض العمليات التي تمت في بنك تجاري خلال شهر نوفمبر 2018،:

- في يوم 2018/11/09 تقدم العميل A إلى البنك لإيداع مبلغ مالي في حسابه الجاري قدره 100.000 دج نقدا.
- في يوم 2018/11/11 قام العميل B بسحب مبلغ مالي قدره 50.000 دج من حسابه الجاري المدين.
- في يوم 2018/11/15 تقدم العميل C إلى البنك بأمر تحويل ما قيمته 35.000 دج من حسابه الجاري إلى الحساب الجاري للعميل D المتواجد في نفس البنك، قدرت عمولة التحويل بـ 100 دج.

- في يوم 2018/11/16 استلم البنك أمر تحويل مبلغ 42.000 دج من الحساب الجاري الدائن للعميل E إلى الحساب الجاري الدائن للعميل F المتواجد في فرع آخر للبنك وذلك بعمولة تحويل تقدر بـ 250 دج.
 - في يوم 2018/11/21 تقدم العميل L إلى البنك بأمر تحويل مبلغ 1.000.000 دج إلى الحساب الجاري للعميل H المتواجد في بنك تجاري آخر، وتم ذلك باقتطاع عمولة تحويل تقدر بـ 400 دج.
- المطلوب/** سجل ما يلزم محاسبيا في دفاتر كل بنك.
- التمرين الثاني:** فيما يلي بعض العمليات التي تمت في قسم الحسابات الجارية لبنك تجاري - الفرع A- خلال شهر مارس 2017:
- أودع العميل (أحمد) مبلغ 560.000 دج نقدا في حسابه الجاري الدائن.
 - استلم العميل (علي) تحويلا بقيمة 300.000 دج في حسابه الجاري الدائن مسحوب على العميل (مهدي) الذي له حساب في نفس البنك.
 - سحب العميل (أحمد) مبلغ قدره 30.000 دج نقدا من حسابه الجاري الدائن.
 - استحققت فوائد على الحسابات الجارية المدينة بلغ مجموعها 40.000 دج.
- المطلوب/** تسجيل العمليات في دفتر البنك التجاري

المحور السابع:

محاسبة قسم الودائع والتوفير وقسم الكمبيالات

المحور السابع: محاسبة قسم الودائع والتوفير وقسم الكمبيالات

تعد المحاسبة في المؤسسات المالية والمصرفية الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها عمليات الإدارة والرقابة واتخاذ القرار. ومن بين الأقسام المحاسبية ذات الأهمية البالغة يبرز كل من قسم الودائع والتوفير وقسم الكمبيالات، إذ يشكّلان محورا رئيسيا في دورة النشاط المصرفي لما يرتبطان به من معاملات يومية مباشرة مع العملاء. فالأول يُعنى بإدارة أموال المودعين وحفظها وتنظيم سجلاتها وفق معايير الدقة والشفافية، بينما يُعنى الثاني بمتابعة أدوات الائتمان كالكُمبيالات وتوثيقها وتحديد آجال استحقاقها وضبط عمليات تحصيلها.

أولاً: الودائع لأجل

تعتبر الودائع لأجل من بين أهم مصادر الأموال في البنوك التجارية، نظرا للخصائص التي تميزها عن غيرها من المصادر الأخرى.

1-تعريف الودائع لأجل: الودائع لأجل هي المبالغ التي يقوم العملاء الطبيعيون أو الاعتباريون بإيداعها لدى البنك لمدة محددة حسب الاتفاق بين العميل والبنك، حيث تكون هذه المدة عادة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة، إلا أن هذه المدة تكون أحيانا أكثر من سنة، الأمر يتعلق بالاتفاق بين العميل والبنك، كما يشترط البنك حدا أدنى لهذه الودائع.

يتقاضى العملاء سعر فائدة مرتفع نسبيا على هذه الودائع مقارنة بحسابات الإيداع، حيث يحصل المودع عند استحقاق الوديعة لأجل على الفائدة وقيمة الوديعة أو يقوم بتجديدها مرة أخرى بالشروط السائدة وقتئذ، ويتناسب سعر فائدة هذا النوع من الودائع طرديا مع مدة الوديعة.⁵⁸

لا يحق للمودع سحب الوديعة إلا بعد انتهاء المدة، أما إذا حدث وتم سحب الوديعة قبل انتهاء المدة فإن المصرف يعطي المودع مبلغ الوديعة فقط دون فائدة، أو قد يتم الاتفاق أو السماح للمودع بسحب قبل التاريخ المتفق عليه ولكن بخصم من قيمة الفائدة.

2-فتح حساب وديعة لأجل: يفتح الحساب لأجل لشخص معين قصد توظيف أمواله لمدة محددة لقاء حصوله على فوائد، وتتم عملية فتح الحسابات الدائنة لأجل إما نقدا أو عن طريق التحويل من أحد الحسابات الجارية أو حسابات الشيكات. ويكون التسجيل المحاسبي في حالة الفتح نقدا أو بالتحويل من الحسابات الجارية كما يلي:

10	د/ الصندوق	*****	
2211x	د/ حساب جاري/ الصكوك	*****	
2241	د/ ودائع لأجل	*****	
702x	د/ عمولة التحويل	*****	
	فتح حساب وديعة لأجل		

⁵⁸ الجامعة الافتراضية السورية، الخدمات المصرفية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص 59.

في حالة السحب يعكس القيد السابق.

3-المعالجة المحاسبية لفوائد الحسابات لأجل: تحسب الفوائد من خلال القانون التالي: المبلغ * المعدل * المدة، وتسجل الفوائد محاسبيا في الحساب 60222 (فوائد على الحسابات الدائنة لأجل)، ومعدلات الفائدة محددة كما يلي:

المدة	الفائدة
من 3 أشهر إلى 6 أشهر	1.25 %
من 7 أشهر إلى 12 شهر	1.5 %
من 13 إلى 18 شهر	1.75 %
من 19 إلى 24 شهر	2 %
من 25 شهر إلى 30 شهر	2.25 %
من 31 شهر إلى 36 شهر	2.5 %
من 37 شهر إلى 42 شهر	2.75 %
من 43 شهر إلى 48 شهر	3 %
من 49 شهر إلى 54 شهر	3.25 %
أكثر من 55 شهر	3.5 %

المصدر: موقع بنك الوطني الجزائري BNA

أ-تاريخ الإيداع والاستحقاق في دورة واحدة: في هذه الحالة تحسب الفوائد بتاريخ الاستحقاق وتقيد مباشرة في حساب الوديعة، على النحو التالي:

60222	د/ فوائد على الحسابات الدائنة لأجل	*****	*****
2241	د/ ودائع لأجل	*****	*****
34x	د/ مدينون ودائنون متنوعون (IRG)	*****	*****
	إثبات فوائد على وديعة لأجل		

تخضع الودائع لأجل إلى معدل ضريبة على الدخل الإجمالي IRG تقدر بـ 10 % (الاقتطاع من المصدر)⁵⁹، وتقيد قيمة الضريبة في حساب مدينون ودائنون متنوعون د/34.

ب-تاريخ استحقاق الوديعة يقع في دورة تختلف عن دورة الإيداع: في هذه الحالة وعملا بمبدأ استقلالية الدورات فإن حساب فوائد كل دورة على حدى، وتسجل الفوائد الخاصة بالدورة الأصلية في د/2247 (ديون

⁵⁹ قانون الضرائب والرسوم المماثلة، 2011.

معلقة)، وعند تاريخ الاستحقاق هذه الوديعة يرصد هذا الحساب مع حساب الوديعة الأصلي وتكون المعالجة المحاسبية للفوائد كما يلي:

- في نهاية الدورة ن: يكون التسجيل المحاسبي على النحو التالي:

60222	د/فوائد على الحسابات الدائنة لأجل	****	*****
2247	د/ديون معلقة	*****	*****
	تحميل الدورة ن بفوائد الوديعة لأجل		

- في تاريخ الاستحقاق: يكون التسجيل المحاسبي على النحو التالي:

2247	د/ديون معلقة	*****	*****
60222	د/فوائد على الحسابات الدائنة لأجل	*****	*****
2241	د/ودائع لأجل	*****	*****
34x	د/مدينون ودائنون متنوعون (IRG)	*****	*****
	ترصيد ح/2247		

ثانياً: أذونات الصندوق

يحدث أحياناً أن يقوم شخص ما بإقراض البنوك التجارية أموالاً لأجل قصير مقابل الحصول على فائدة وذلك من خلال إصدار البنوك لوثائق تسمى سندات الصندوق للاكتتاب بغرض تغطية عجز ما في سيولة البنك.

1- تعريف أذونات الصندوق (سندات الصندوق): هي أدوات استثمارية مالية، سواء اسمية أو لحاملها، بمدة تتراوح بين شهر واحد على الأقل و5 سنوات كحد أقصى، صادرة عن المؤسسات المالية، وهي على شكل ورقة مالية تمثل وديعة بفائدة، وبهذا المعنى فهي تشبه الحسابات لأجل.⁶⁰

كما يمكن تعريف سند الصندوق على أنه سند أذني محرر عن المؤسسات أو البنوك ليكتتب فيه الأفراد، وفيه يلتزم البنك أو المؤسسة التي قامت بدفع قيمة السند إلى المكتتبين عند أجل الاستحقاق، وتقوم هذه الهيئات بإصدار سندات الصندوق كلما كانت بحاجة إلى موارد مالية في الأجل القصير لأن مدة سند الصندوق محدودة⁶¹

كما يعبر سند الصندوق عن ورقة يصدرها البنك في حالة الحاجة إلى سيولة، بحيث يصبح البنك مدينا لحامل سند الصندوق بالقيمة الاسمية مضافاً إليها الفائدة من تاريخ الاكتتاب إلى تاريخ الاستحقاق، ويمكن أن

⁶⁰ Alexandre Berteaux, **Bons anonymes et bons de caisse: définition et fiscalité**, le Figaro, available at :

http://leparticulier.lefigaro.fr/jcms/p1_1620688/bons-anonymes-et-bons-de-caisse-definition-et-fiscalite

⁶¹ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص

يكون إذن الصندوق اسمياً أو لحامله ويمكن لحامل سندات الصندوق أن يأخذ الفائدة إما بتاريخ الاستحقاق أو عند تاريخ الاكتتاب. وفي الجزائر يجب ألا تقل مدة السند عن 3 أشهر ولا تتجاوز 24 شهراً. وقد أدرجت سندات الصندوق في الحساب 2242 ويكون دائماً بقيمة السند المكتتب فيه ويرصد بجعله مديناً بتاريخ الاستحقاق.

2-المعالجة المحاسبية للاكتتاب في سندات الصندوق: يكون هذا الحساب دائماً في مقابل حساب الصندوق أو أحد الحسابات الجارية عند الاكتتاب، كما يمكن أن يقدم جزء نقدي وجزء يحول من الحساب الجاري للعميل، وتسجل عملية الاكتتاب محاسبياً كما تسجل ودائع لأجل وحسابات الإيداع.

10	د/الصندوق	*****	
2211x	د/ حساب جاري/ الصكوك	*****	
2242	د/ سندات الصندوق	*****	
702x	د/ عمولة التحويل	*****	
	الاكتتاب في سندات الصندوق		

3-المعالجة المحاسبية لفوائد سندات الصندوق: تعتمد البنوك لحساب ودفع فوائد قسائم الصندوق للعميل طريقتين ويحق للعميل أن يختار بينهما:

أ-الدفع عند انتهاء الأجل المتفق عليه: في هذه الحالة يتم حساب ودفع الفوائد عند نهاية كل ثلاثي أو سداسي أو آخر السنة حسب الاتفاق بين العميل والبنك.

ملاحظة: تخضع إيرادات سندات الصندوق لاقتطاع من المصدر IRG بنسبة: 50 %⁶²

❧ مثال تطبيقي

بتاريخ 2013/04/15 قام العميل أ باكتتاب سندات صندوق بقيمة 600.000 دج وتم إصدارها من طرف البنك، وتم الاتفاق على ما يلي: السندات تسدد نقداً، معدل الفائدة 09 % سنوياً تدفع نقداً نهاية كل سداسي، وتستحق السندات بعد سنة ونصف ويحول المبلغ إلى حسابه الجاري. المطلوب/ سجل ما يلزم تسجيله.

❧ حل المثال

القسط الأول: 2013/06/30-2013/04/15: $11250 = 12/2.5 * 0.09 * 600.000$ دج.

قيمة الضريبة = $0.5 * 11250 = 5625$ دج

القسط الثاني: 2013/12/31-2013/07/01: $27000 = 12/6 * 0.09 * 600.000$ دج.

⁶² قانون الضرائب والرسوم المماثلة، 2011.

قيمة الضريبة = $0.5 * 27000 = 13500$ دج

القسط الثالث: 2014/01/01 – 2014/06/30 : $12/6 * 0.09 * 600.000 = 27000$ دج.

الضريبة = $0.5 * 27000 = 13500$ دج

القسط الرابع: 2014/07/01 – 2014/10/15 : $12/3.5 * 0.09 * 600.000 = 15750$ دج.

الضريبة = $0.5 * 15750 = 7875$ دج.

مدين	دائن	2013/04/15	مدين	دائن
10	2242	د/ الصندوق د/ أدونات الصندوق اكتتاب في سندات الصندوق	600.000	600.000
60222	10 34x	2013/06/30 د/ فوائد على حسابات الدائنة لأجل د/ الصندوق د/ مدينون ودائنون متنوعون إثبات الفوائد الناتجة عن سندات الصندوق في نهاية السداسي الأول	11250	5625 5625
60222	10 34x	2013/12/31 د/ فوائد على حسابات الدائنة لأجل د/ الصندوق د/ مدينون ودائنون متنوعون إثبات الفوائد الناتجة عن سندات الصندوق في نهاية السداسي الثاني	27000	13500 13500
60222	10 34x	2014/06/30 د/ فوائد على حسابات الدائنة لأجل د/ الصندوق د/ مدينون ودائنون متنوعون إثبات الفوائد الناتجة عن سندات الصندوق في نهاية السداسي الأول 2014	27000	13500 13500
60222	10 34x	2014/10/15 د/ فوائد على حسابات الدائنة لأجل د/ الصندوق د/ مدينون ودائنون متنوعون إثبات الفوائد المتبقية عن سندات الصندوق	15750	7875 7875
2242	10	2014/10/15 د/ أدونات الصندوق د/ الصندوق استرجاع العميل لقيمة سندات الصندوق.	600.000	600.000

ب-طريقة دفع الفوائد مسبقا: وفقا لهذه الطريقة يقوم البنك بحساب فوائد السندات ودفعها للعملاء بتاريخ الاكتتاب، وعادة ما تكون أسعار الفائدة في هذه الطريقة أقل من الطريقة السابقة، وقد خصص النظام المحاسبي البنكي حساب أعباء ملاحظة مسبقا (د/364) على اعتباره حساب سنوي انتقالي ووسيط تقيد فيه الفوائد المدفوعة مسبقا على سندات الصندوق ثم يتم ترصيده في نهاية الدورة أو بتاريخ الاستحقاق تماشيا مع مبدأ استقلالية الدورات المالية فيكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

- في تاريخ الاكتتاب: يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

3642	د/أعباء ملاحظة مسبقا	*****	*****
10	د/ الصندوق	*****	*****
2211x	د/ حساب جاري / الصكوك	*****	*****
34x	د/ مدينون ودائنون متنوعون IRG	*****	*****
	دفع الفوائد مسبقا		

- في نهاية كل دورة وفي تاريخ الاستحقاق: يسجل القيد التالي:

60222	د/فوائد على حسابات الدائنة لأجل	*****	*****
3642	د/أعباء ملاحظة مسبقا	*****	*****
	تحميل كل دورة بفوائد		

في مثال تطبيقي:

بتاريخ 2015/02/01 اكتتب العميل ب مع البنك على سندات صندوق بقيمة 15000 دج تستحق بعد سنة، وتم الاتفاق بين الطرفين على أن يقدم العميل قيمة السندات نقدا ومعدل الفائدة 8.5 % سنويا وتدفع الفوائد مسبقا، وبتاريخ الاستحقاق يسترجع العميل قيمة السندات نقدا.

المطلوب/ سجل محاسبيا ما يلزم تسجيله.

في الحل:

من 2015/02/01-2016/01/31 $= 12/12 * 0.085 * 15000 = 1275$ دج.

قيمة الضريبة $= 0.5 * 1275 = 637.5$ دج.

من 2015/02/01-2015/12/31 لمدة 11 شهرا $= 12/11 * 0.085 * 15000 = 1168.75$ دج

من 2016/01/01-2016/01/31 لمدة شهر $= 12/1 * 0.085 * 15000 = 106.25$ دج.

مدین	دائن	015 2/02/01	مدین	دائن
10	د/ الصندوق	د/ الصندوق	15000	15000
2242	د/ أذونات الصندوق	د/ أذونات الصندوق		
	اكتتاب في سندات الصندوق			

3642	10 34X	2015/02/01 د/ أعباء ملاحظة مسبقا د/ الصندوق د/ مدينون ودائنون متنوعون دفع الفائدة مسبقا للعميل	1275	637.5 637.5
60222	3642	2015/12/31 د/ فوائد على حسابات الدائنة لأجل د/ أعباء ملاحظة مسبقا تحميل دورة 2015 بفوائد السندات	1168.75	1168.75
60222	3642	2016/01/31 د/ فوائد على حسابات الدائنة لأجل د/ أعباء ملاحظة مسبقا تحميل دورة 2016 بفوائد السندات	106.25	106.25
2242	10	2014/10/15 د/ أذونات الصندوق د/ الصندوق استرجاع العميل لقيمة سندا الصندوق	15000	15000

تمارين محلولة

التمرين الأول: لتكن لديك العمليات التالية التي قام بها عملاء بأحد البنوك التجارية:

في 17 جويلية 2017 طلب العميل أ أن يفتح حساب لأجل بقيمة 500.00 دج لمدة سنة وذلك بالتحويل من حسابه الجاري، واتفق مع البنك على سحب نصف المبلغ عند تاريخ الاستحقاق نقدا والباقي يحول إلى حسابه الجاري، وهذا بمعدل فائدة قدره 6% سنويا.

في 15 سبتمبر قدم العميل س طلب إلى البنك يطلب فيه فتح حساب لأجل بقيمة 250000 دج دفعت نقدا، تستحق بعد 3 أشهر، واتفق مع البنك على تسديد رصيد الوديعة نقدا في تاريخ الاستحقاق، وهذا بمعدل فائدة قدره 5% سنويا.

في 15 سبتمبر 2017 طلب العميل ص من البنك أن يفتح وديعة لأجل بمبلغ 200000 دج بالتحويل من حسابه الجاري لدى البنك، وتستحق الوديعة بتاريخ 15 جويلية 2018، واتفق العميل مع البنك على أن يسدد رصيد الوديعة نقدا بتاريخ الاستحقاق، مع العلم بأن معدل الفائدة هو 5% سنويا.

المطلوب: سجل محاسبي العمليات التي تمت في دفاتر البنك التجاري.

التمرين الثاني: بتاريخ 2017/03/16 قام العميل B باكتتاب سندات صندوق بقيمة 750.000 دج تم إصدارها من طرف البنك الخارجي، وتم الاتفاق على ما يلي:

- قيمة السندات تسدد بالتحويل من الحساب الجاري؛

- معدل الفائدة 7 % سنويا، وتدفع قيمة الفائدة بالتحويل إلى الحساب الجاري في نهاية كل ثلاثي، والدفعة الأخيرة من الفوائد تسدد نقداً؛
- تستحق سندات الصندوق بعد سنة وتحول قيمة السندات في تاريخ الاستحقاق إلى الحساب الجاري للعميل

B

المطلوب: سجل ما يلزم محاسبيا في دفاتر يومية البنك.

التمرين الثالث

بتاريخ 01 جوان 2018 اكتتب العميل أمين مع البنك على سندات صندوق بقيمة 400.000 دج تستحق بعد 06 أشهر، وتم الاتفاق بين الطرفين على أن يقدم العميل نصف قيمة السندات نقداً، في حين يدفع الباقي بالتحويل من حسابه الجاري، وقد قدر معدل الفائدة بـ 07 % سنويا، وتدفع الفائدة مسبقاً. اتفق البنك مع العميل على أن يتم استرجاع قيمة السندات بتاريخ الاستحقاق بالتحويل إلى حسابه الجاري.

المطلوب: تسجيل العمليات في دفتر البنك التجاري.

حل التمرين رقم 01

حساب الفوائد:

فائدة 2017: المبلغ * المعدل * المدة

المدة من 2017/07/17-2017/12/31

جويلية: 31-17، أوت: 31 يوم، سبتمبر: 30 يوم، أكتوبر: 31 يوم، نوفمبر: 30 يوم، ديسمبر: 31 يوم

الفائدة: $500.000 * 0.06 * 360 / 167 = 13917$ دج.

فائدة 2018 = المبلغ * المعدل * المدة

المدة من 2018/01/01-2018/07/17

جانفي: 31 يوم، فيفري: 28 يوم، مارس: 31 يوم، أبريل: 30 يوم، ماي: 31 يوم، جوان: 30 يوم، جويلية: 17 يوم

الفائدة = $500.000 * 0.06 * 360 / 198 = 16500$ دج

الفائدة الاجمالية = $16500 + 13917 = 30417$

قيمة الضريبة المقتطعة = $30417 * 0.1 = 3041.7$ دج. (الضريبة على الدخل الإجمالي تقدر بـ 10 % في حالة الودائع لأجل)

التسجيل المحاسبي للعمليات

مدین	دائن	2017/07/17	مدین	دائن
2211x	2241	ح/حساب جاري للعميل أ ودائع لأجل فتح حساب لأجل بالتحويل من الحساب الجاري	500.000	500.000
60222	2247	2017/12/31 ح/ فوائد على الحسابات الدائنة لأجل ح/ ديون معلقة تسجيل فوائد دورة 2017	13917	13917
2247 60222	2241 34	2018/07/17 ح/ ديون معلقة ح/ فوائد على الحسابات الدائنة لأجل ح/ودائع لأجل ح/ مدينون ودائنون متنوعون (10 %) إثبات فوائد دورة الاستحقاق	13917 16500	27375.3 3041.7
2241	2211x 10	2018/07/17 ح/ ودائع لأجل ح/ حساب جاري للعميل أ ح/ الصندوق سحب الوديعة لأجل	527375.3	263687.65 263687.65

العملية الثانية:

الفائدة = المبلغ * المعدل * المدة = $250000 * 0.05 * 12/3 = 3125$ د.ج.

قيمة الضريبة = $3125 * 0.1 = 312.5$ د.ج

مدین	دائن	2017/09/15	مدین	دائن
10	2241	ح/الصندوق ودائع لأجل فتح حساب لأجل نقدا	250.000	250.000
60222	2241 34	2017/12/15 ح/فوائد على الحسابات الدائنة لأجل ح/ ودائع لأجل ح/ مدينون ودائنون متنوعون تسجيل فوائد	3125	2812.5 312.5

252812.5	252812.5	2017/12/15 ح/ ودائع لأجل ح/ الصندوق سحب الوديعة لأجل مع الفوائد	10	2241
----------	----------	--	----	------

العملية الثالثة

حساب الفوائد:

فائدة 2017: المبلغ * المعدل * المدة

المدة من 2017/09/15-2017/12/31

سبتمبر: 30-15 يوم، أكتوبر: 31 يوم، نوفمبر: 30 يوم، ديسمبر: 31 يوم

الفائدة: $200.000 * 0.05 * 360 / 107 = 2972$ د.ج.

فائدة 2018 = المبلغ * المعدل * المدة

المدة من 2018/01/01-2018/07/15

جانفي: 31 يوم، فيفري: 28 يوم، مارس: 31 يوم، أبريل: 30 يوم، ماي: 31 يوم، جوان: 30 يوم، جويلية:

15 يوم

الفائدة = $200.000 * 0.05 * 196 / 360 = 5444$ د.ج

الفائدة الاجمالية = $5444 + 2972 = 8416$ د.ج

قيمة الضريبة = $8416 * 0.1 = 841.6$ د.ج.

تسجيل العمليات محاسبيا

مدين	دائن	2017/09/15	مدين	دائن
2211x	2241	ح/حساب جاري للعميل أ ودائع لأجل فتح حساب لأجل بالتحويل من الحساب الجاري	200.000	200.000
60222	2247	2017/12/31 ح/ فوائد على الحسابات الدائنة لأجل ح/ ديون معلقة تسجيل فوائد دورة 2017	2792	2792
2247 60222	2241 34	2018/07/15 ح/ ديون معلقة ح/ فوائد على الحسابات الدائنة لأجل ح/ودائع لأجل ح/ مدينون ودائنون متنوعون	2972 5444	7574.4 841.6

		تسجيل فوائد دورة الاستحقاق		
207574.4	207574.4	2018/07/15 ح/ ودائع لأجل ح/ الصندوق سحب الوديعة لأجل	10	2241

حل التمرين رقم 02

دائن	مدين	2017/03/16	دائن	مدين
750.000	750.000	ح/حساب جاري للعميل ب أذونات الصندوق اكتتاب في سندات الصندوق	2242	2211x
1093.75 1093.75	2187.5	2017/03/31 ح/ فوائد على الحسابات الدائنة لأجل ح/ حساب جاري للعميل ب ح/ مدينون ودائنون متنوعون دفع فائدة الثلاثي الأول	2211x 34	60222
6562.5 6562.5	13125	2017/06/30 ح/ فوائد على الحسابات الدائنة لأجل ح/حساب جاري للعميل ب ح/ مدينون ودائنون متنوعون دفع فائدة الثلاثي الثاني	2211x 34	60222
6562.5 6562.5	13125	2017/09/30 ح/ فوائد على الحسابات الدائنة لأجل ح/ حساب جاري للعميل ب ح/ مدينون ودائنون متنوعون دفع فائدة الثلاثي الثالث	2211x 34	60222
6562.5 6562.5	13125	2017/12/31 ح/ فوائد على الحسابات الدائنة لأجل ح/ حساب جاري للعميل ب ح/ مدينون ودائنون متنوعون دفع فائدة الثلاثي الرابع	2211x 34	60222
5468.75 5468.75	10937.5	ح/ فوائد على الحسابات الدائنة لأجل ح/ الصندوق ح/ مدينون ودائنون متنوعون	10 34	60222

		دفع الفوائد المتبقية نقدا		
750.000	750.000	2018/03/16 ح/أذونات الصندوق ح/حساب جاري للعميل ب استرجاع العميل لقيمة سندات الصندوق.	2211x	2242

القسط الاول = $2187.5 = 360/15 * 0.07 * 750000$ دج

القسط الأول من الضريبة = $1093.75 = 0.5 * 2187.5$ دج

القسط الثاني = $13125 = 12/3 * 0.07 * 750000$ دج

القسط الثاني من الضريبة = $6562.5 = 0.5 * 13125$ دج

القسط الثالث: $13125 = 12/3 * 0.07 * 750000$ دج

القسط الثالث من الضريبة = $6562.5 = 0.5 * 13125$ دج

القسط الرابع: $13125 = 12/3 * 0.07 * 750000$ دج

القسط الرابع من الضريبة = $6562.5 = 0.5 * 13125$ دج

القسط الخامس: $10937.5 = 360/75 * 0.07 * 750000$ دج.

القسط الخامس من الضريبة = $5468.75 = 0.5 * 10937.5$ دج

حل التمرين 03

مدين	دائن	2018/06/01	مدين	دائن
10	2211x	الصندوق حساب جاري للعميل أمين	2242	400.000
		أذونات الصندوق الاكتتاب في سندات الصندوق		
3642	10 34	2018/06/01 ح/ أعباء ملاحظة مسبقا ح/ الصندوق ح/ دائنون آخرون دفع الفائدة مسبقا للعميل		14000 700 700
60222	3642	فوائد على الحسابات الدائنة لأجل أعباء ملاحظة مسبقا ترصيد ح 364 في تاريخ الاستحقاق		14000

400.000	2018/12/31	ح/ أدونات الصندوق	2242
400.000	ح/ حساب جاري للعميل أمين	2211x	
	استرجاع قيمة السندات بالتحويل الى الحساب الجاري		

الفائدة المدفوعة مسبقا = $400.000 * 0.07 * 12/6 = 14000$ د.ج.

قيمة الضريبة = $14000 * 0.5 = 700$ د.ج.

ثالثا: حسابات الإيداع الدفترية (الإيداع)

1- مفهوم حسابات الإيداع: حساب التوفير الدفترية خاص فقط بالأشخاص الطبيعيين وهو ينتج فوائد، وتتم كل عمليات السحب والإيداع في دفتر خاص يسمى دفتر التوفير⁶³.

يخص هذا النوع من الودائع صغار المدخرين، حيث يودع الأفراد ما زاد عن احتياجاتهم في حساب التوفير الدفترية بمعدل فائدة ثابت، حيث يحققون من خلاله عائد وفي نفس الوقت يحافظون على السيولة، كما يمكنهم السحب والإيداع في أي وقت⁶⁴.

لا يتطلب حساب التوفير استعمال الشيكات أثناء العمليات القائمة بين البنك وعميله، وعلى هذا الأساس فإن كل العمليات تسجل في الدفتر، وهذا الحساب شخصي جدا ولا يمكن أن يكون مدينا.

حسب مدونة الحسابات البنكية تدخل حسابات الإيداع الدفترية ضمن الصنف 2 (عمليات مع الزبائن) وبالضبط ضمن الحساب 223، حيث يسجل في الطرف الدائن له المبالغ المالية التي يودعها صاحب الحساب من فترة لأخرى وكذلك الفوائد التي تحققها الوديعة، أما الطرف المدين فيقيد فيه كافة السحوبات التي يقوم بها العميل.

2- التسجيل المحاسبي لعملية فتح والإيداع حساب التوفير الدفترية والإيداع: تمر عملية فتح الحساب أو الإيداع بالمراحل التالية:⁶⁵

- عندما يرغب العميل في إيداع قدر من المال في صندوق التوفير فإنه يتقدم للموظف المختص ويسلم له المبلغ المعين، حيث يحرر الأخير إيصال من أصل وصورتين يسلم الأصل للعميل كمستند دال على الإيداع، ويجري التعديل اللازم في دفتر صندوق التوفير الخاص به، وفي دفتر حركة النقدية الواردة لديه.

⁶³ حبار عبد الرزاق، بوفرساوي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 62.

⁶⁴ الجامعة الافتراضية السورية، مرجع سبق ذكره، ص 58.

⁶⁵ مكرم عبد المسيح باسيلي، المعاملات المصرفية - المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم المالية، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، 2007، ص ص 60، 61.

- يرسل دفتر التوفير الخاص بالعميل مرفقا به صورة قسيمة إيداع إلى موظف آخر يتولى مراجعة كافة العمليات من حيث صحة توقيع موظف الشباك المختص وصحة تدوين فئات النقود، ثم ترسل بعد ذلك إلى قسم صندوق التوفير.

- يتولى قسم صندوق التوفير التحقق بعد صحة الخطوات السابقة تسجيل القيمة المودعة في يومية صندوق التوفير ومنه ترحل إلى دفتر بطاقات صندوق التوفير وهو على غرار الدفتر المملوك للعميل، ثم يعد ملخصاً بحركة إبداعات اليوم ويرسله إلى قسم المراجعة الداخلية بينما يرسل دفتر التوفير إلى الصراف المختص لتسليمه للعميل.

- يتأكد قسم المراجعة الداخلية من صحة البيانات المدونة السابقة من مطابقة صورة كشف النقدية الواردة من الصراف مع ملخص حركة الإبداعات الذي أعده قسم صندوق التوفير ويؤشر بما يفيد اعتماد هذه الكشف ثم ترسل إلى قسم الحسابات العامة.

- يتولى قسم الحسابات العامة من واقع ملخص حركة الإبداعات في صندوق التوفير إجراء قيود اليومية المركزية ومنها ترحل دفتر الأستاذ العام.

ويكون الإيداع في الحساب إما نقداً أو بالتحويل الداخلي أو بالتحويل ما بين الفروع أو تحويل ما بين البنوك، ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

10	د/الصندوق	*****	
2211x	د/ حسابات جارية	*****	
37	د/ حسابات الربط	*****	
223	د/ حسابات الادخار	*****	
702x	د/ عمولة التحويل	*****	
	فتح حساب التوفير الدفتر		

وحين السحب تسجل بعكس القيد.

3-المعالجة المحاسبية لفوائد حسابات الإيداع الدفتر: تعتبر الفوائد على حسابات الإيداع كأعباء (فوائد مدينة) ويتم ذلك محاسبيا عن طريق تسجيل زيادة في أعباء البنك ضمن الحساب 60221 (فوائد على حسابات الادخار)، مقابل زيادة في حسابات التوفير للعميل أيضا (دائن) وذلك بعد اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والتي تمثل زيادة ديون البنك اتجاه مصلحة الضرائب وتسجل ضمن الحساب 34 (مدينون ودائنون متنوعون) في الجانب الدائن.

وتخضع الفوائد الناتجة عن المبالغ المقيدة في دفاتر أو حسابات الادخار التي يملكها الخواص لاقتطاع من المصدر بنسبة⁶⁶:

⁶⁶ قانون الضرائب والرسوم المماثلة، 2011.

❖ 1 % تطبق على قسط الفوائد التي تساوي أو تقل عن 50.000 دج.

❖ 10 % في حالة تجاوز قسط الفوائد 50.000 دج.

يحدد الدخل الخاضع للضريبة بتطبيق تخفيض قدره 50.000 دج من المبلغ الإجمالي للفوائد الناتجة عن المبالغ المقيدة في دفاتر أو حسابات الادخار للأشخاص.

ويتم حساب الفوائد على حسابات الإيداع وفقا لفترات تقسم إلى 15 يوم، ويجب مراعاة عند القيام بالإيداع أن عملية حساب الفوائد تكون انطلاقا من بداية الفترة القادمة، أما عند القيام بالسحب فعملية حساب الفائدة تكون انطلاقا من بداية الفترة الحالية على الرصيد المتبقي دون الأخذ بعين الاعتبار المبلغ المسحوب، والجدول الموالي يوضح ذلك:

تاريخ القيمة	الفترة	
يوم 16 من نفس الشهر	ما بين 1 و 15 من الشهر	في الإيداع
بداية الشهر المقبل	ما بين 16 إلى نهاية الشهر	
نهاية الشهر السابق	ما بين 1 و 15 من الشهر	في السحب
يوم 15 من نفس الشهر	ما بين 16 إلى نهاية الشهر	

وتسجل محاسبيا وفق القيد التالي:

60221	د/فوائد على حسابات الادخار	*****
223	د/ حسابات الادخار	*****
34X	د/ مدينون ودائنون متنوعون (IRG)	*****
	إثبات الفوائد الناتجة عن حسابات التوفير	

❖ مثال تطبيقي:

في بداية سنة 2015 ظهر رصيد أحد حسابات التوفير الدفترية بما فيه فوائد السنة الماضية بمبلغ 220.000 دج، وقام صاحب الحساب خلال سنة 2015 بالعمليات التالية:

- في 01/14 سحب 30.000 دج.
- في 03/16 إيداع 45.000 دج.
- في 04/21 سحب 15.000 دج.
- في 05/17 سحب 12.000 دج
- في 06/04 إيداع 42.000 دج.
- في 09/15 إيداع 22.000 دج.
- في 10/20 سحب 25.000 دج.

إذا علمت أن معدل الفائدة السنوي (بسيطة) هو 6 %، وأن حسابات التوفير تنتج فوائد تحسب على فترات 15 يوم.

المطلوب/

- حدد مقدار الفوائد المتحصل عليها إلى غاية 2015/12/31.
- إجراء القيود المحاسبية اللازمة في دفتر اليومية إلى غاية 2015/12/31، مع افتراض أن الفوائد الناتجة لا تخضع إلى الضريبة على الدخل الإجمالي.
- تحديد رصيد حساب التوفير في 2016/01/01.

في الحل

- احتساب مقدار الفوائد المتحصل عليها إلى غاية 2015/12/31

التاريخ	العملية	المبلغ	الرصيد	تاريخ القيمة	عدد الفترات	الفائدة
01/01	رصيد بداية المدة	-	220.000	-	-	-
01/14	سحب	30.000	190.000	01/01	06	2850
03/16	إيداع	45.000	235.000	04/01	01	587,50
04/21	سحب	15.000	220.000	04/16	02	1.100
05/17	سحب	12.000	208.000	05/16	02	1.040
06/04	إيداع	42.000	250.000	06/16	06	3.750
09/15	إيداع	22.000	272.000	09/16	02	1.360
10/20	سحب	25.000	247.000	10/16	05	3.087,50
12/31	رصيد نهاية المدة	-	247.000	-	24	13.775

- إجراء القيود المحاسبية اللازمة

مدين	دائن	01/14	مدين	دائن
223	10	ح/ حسابات الادخار ح/ الصندوق السحب من حساب التوفير	30.000	30.000
10	223	03/16 ح/ الصندوق ح/ حسابات الادخار الإيداع في حساب التوفير	45.000	45.000

2850	2850	04/01 د/ فوائد على حسابات الإيداع د/ حسابات الإيداع إثبات الفوائد الناتجة عن حسابات التوفير	223	60221
587,50	587,50	16/04 د/ فوائد على حسابات الإيداع د/ حسابات الإيداع إثبات الفوائد الناتجة عن حسابات التوفير	223	60221
15.000	15.000	04/21 د/ حسابات التوفير د/ الصندوق سحب من حساب التوفير	10	223
1.100	1.100	05/16 د/ فوائد على حسابات الإيداع د/ حسابات الإيداع إثبات فوائد الناتجة عن حسابات التوفير	223	60221
12.000	12.000	05/17 د/ حسابات الإيداع د/ الصندوق السحب نقدا من حسابات التوفير	10	223
42.000	42.000	06/04 د/ الصندوق د/ حسابات الإيداع الإيداع نقدا في حسابات التوفير	223	10
1.040	1.040	06/16 د/ فوائد على حسابات الإيداع د/ حسابات الإيداع إثبات فوائد الناتجة عن حسابات التوفير	223	60221
22.000	22.000	09/15 د/ الصندوق د/ حسابات الإيداع الإيداع نقدا في حسابات التوفير	223	10
3.750	3.750	09/16 د/ فوائد على حسابات الإيداع د/ حسابات الإيداع	223	60221

		إثبات الفوائد الناتجة عن حسابات التوفير		
1.360	1.360	10/16 د/ فوائد على حسابات الإيداع د/ حسابات الإيداع إثبات الفوائد الناتجة عن حسابات التوفير	223	60221
25.000	25.000	05/20 د/ حسابات الإيداع د/ الصندوق السحب نقدا من حسابات التوفير	10	223
3.087,50	3.087,50	31/12 د/ فوائد على حسابات الإيداع د/ حسابات الإيداع إثبات الفوائد الناتجة عن حسابات التوفير	223	60221

- تحديد رصيد حساب التوفير في 2016/01/01

دائن	مدين
220.000	30.000
45.000	15.000
2850	12.000
587,50	25.000
1.100	
42.000	
1.040	
22.000	
3.750	
1.360	
3.087,50	260775 ر.د
342775	342775

تمارين مقترحة

التمرين الأول: إليك الجدول الموالي الذي يلخص حركة حساب توفير دفترتي في أحد البنوك التجارية خلال سنة 2020.

التاريخ	العملية	المبلغ	الرصيد	تاريخ القيمة	عدد الفترات	الفائدة
18 مارس	رصيد بداية المدة	-	56.840			
5 ماي	إيداع	60.000				
13 جوان	إيداع	26.000				
26 جوان	سحب	15.000				

.....				46.000	إيداع	5 جويلية
.....				36.000	سحب	17 سبتمبر
.....				13.500	سحب	5 أكتوبر
.....						31 ديسمبر

المطلوب/

- أكمل الجدول السابق علما بأن معدل الفائدة هو 5 % سنويا
- سجل محاسبيا ما يلزم (على افتراض الاعفاء من IRG)
- حدد مقدار رصيد حساب التوفير الدفترى في بداية السنة المالية إذا علمت بأن البنك يقتطع عمولة تسيير حساب قدرها 1 من الألف.

التمرين الثاني: في بداية 2019 ظهر رصيد أحد حسابات التوفير الدفترى بما فيه فوائد السنة الماضية بمبلغ 190.650 دج، وقد قام صاحب الحساب خلال السنة بالعمليات التالية:

- في 24 فيفري: إيداع 35.000 دج.
- في 17 مارس: سحب 20.000 دج.
- في 13 ماي: إيداع 40.000 دج
- في 25 ماي: استلام تحويل من احد الحسابات بقيمة 25.000 دج
- في 4 جويلية: سحب 33.000 دج
- في 17 أكتوبر: إيداع 40.000 دج.
- في 23 ديسمبر: سحب 20.000 دج

المطلوب: حدد مقدار الفوائد المتحصل عليها الى غاية 31 ديسمبر (معدل الفائدة 6 %) سنويا مع تسجيل ما يلزم محاسبيا

رابعاً: الشيكات والأوراق التجارية

1-العمليات على الشيكات: يعرف الشيك على أنه من بين وسائل الدفع الأكثر انتشاراً إلى جانب النقود الورقية، ويمكن تعريف الشيك على أنه محرر مكتوب وفق شكلية معينة يأمر بموجبه شخص آخر يسمى المسحوب عليه، وهو في الغالب أحد البنوك بأن يدفع بمجرد الاطلاع مبلغاً من النقود لشخص ثالث هو المستفيد أو لأمر الساحب نفسه⁶⁷، ولهذا فالشيك هو عبارة عن سند لأمر دون أجل، وهو يشبه الكمبيالة باعتباره يتضمن عملية بين ثلاثة أشخاص: الساحب أو صاحب الحساب، المسحوب عليه الذي يكون بنكا

⁶⁷ بن داود إبراهيم، الأسناد التجارية في القانون التجاري الجزائري مدعماً بالاجتهادات القضائية وآخر التعديلات، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص298.

والمستفيد. ويتم تداول الشيك من يد إلى يد، واستعماله في اجراء المعاملات. والجدير بالذكر، أن الشيك باعتباره أمر من صاحب الحساب إلى البنك من أجل دفع مبلغ معين إلى شخص آخر، هو أساس ما يعرف بنقود الودائع، بحيث يسمح بتسوية المعاملات دون تحويل أموال حقيقية، بل بمجرد القيام بتسجيلات محاسبة في دفاتر البنك تبعا لاستلام لهذه الشيكات.

1-1- الشيكات المسحوبة على نفس البنك: يكون الشيك مسحوب على نفس البنك إذا كان كل من المستفيد والمسحوب عليه عميلان لدى نفس البنك، وتكون المعالجة المحاسبية بدفاتر البنك على النحو التالي:

32x	د/قيم قيد التحصيل	*****	*****
2211x	د/حساب جاري للعميل (الساحب) تحصيل الشيك	*****	*****
2211x	د/حساب جاري للعميل (المسحوب عليه) د/قيم قيد التحصيل	*****	*****
32x	خصم الشيك		

ب- الشيكات المسحوبة على أحد الفروع: تقبل البنوك التجارية الشيكات المقدمة من طرف عملاءها والمستحقة السداد على مستوى أحد فروع هذه البنوك لتحصيلها نيابة عنهم، وتقيد قيمة الشيكات في حساب العملاء بعد إرسالها إلى الفرع المعني والتأكد من قبول أو رفض سديد الشيكات، ولقد خصص النظام المحاسبي البنكي د/321 حسابات مستحقة الأداء بعد التحصيل كحساب وحيد يفصل بين لحظة استلام الشيك ولحظة قبول أو رفض الفرع لتحصيله، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

32x	د/قيم قيد التحصيل	*****	*****
321	د/قيم مستحقة الأداء بعد التحصيل استلام الشيك	*****	*****
37	// د/حسابات الربط	*****	*****
32x	د/قيم قيد تحصيل ارسال الشيك الى الفرع	*****	*****
321	// د/قيم مستحقة الأداء بعد التحصيل	*****	*****
2211x	د/حساب جاري للعميل المستفيد قبول الشيك وتحصيله	*****	*****
2211x	// د/حساب جاري للعميل	*****	*****
702x	د/عمولة التحصيل	*****	*****

		اثبات العمولة		
--	--	---------------	--	--

في حالة الرفض تكون المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

مدین	دائن	تاریخ العملية	مدین	دائن
32x	321	د/ قيم قيد تحصيل د/ قيم مستحقة الأداء بعد التحصيل استلام الشيك	*****	*****
37	32x	// د/ حسابات الربط د/ قيم قيد التحصيل ارسال الشيك الى الفرع	*****	*****
26	37	// د/ قيم غير محملة د/ حسابات الربط رفض تحصيل الشيك	*****	*****
2211x	702x	// د/ حساب جاري للعميل د/ عمولة التحصيل اثبات العمولة	*****	*****
321	26	// د/ قيم مستحقة الأداء بعد التحصيل د/ قيم غير محملة إعادة الشيك إلى العميل	*****	*****

ج- الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى: في هذه الحالة تتم عملية تسوية الالتزامات بين البنكين بواسطة غرفة المقاصة على مستوى البنك المركزي، أين يجتمع مندوبوا البنوك وتتم المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

32x	321	د/ قيم قيد التحصيل د/ قيم مستحقة الأداء بعد التحصيل استلام الشيك	*****	*****
325	320	// د/ غرفة المقاصة د/ قيم قيد التحصيل ارسال الشيك الى غرفة المقاصة	*****	*****

110	325	// د/ حساب البنك لدى البنك المركزي د/ غرفة المقاصة قبول الشيك وتحصيله	***** *****
321	2211x	// د/ قيم مستحقة الأداء بعد التحصيل د/حساب جاري للعميل المستفيد تمويل الحساب الجاري للعميل	***** *****
2211x	702x	// د/حساب جاري للعميل د/عمولة التحصيل اثبات العمولة	***** *****

وفي حالة رفض الشيكات يكون التسجيل المحاسبي على النحو التالي:

مدین	دائن	تاریخ العملية	مدین	دائن
32x	321	د/ قيم قيد التحصيل د/ قيم مستحقة الأداء بعد التحصيل استلام الشيك	***** *****	***** *****
325	32x	// د/ غرفة المقاصة د/ قيم قيد التحصيل ارسال الشيك الى غرفة المقاصة	***** *****	***** *****
26	325	// د/ قيم غير محملة د/ غرفة المقاصة رفض تحصيل الشيك	***** *****	***** *****
2211x	702x	// د/حساب جاري للعميل د/عمولة التحصيل اثبات العمولة	***** *****	***** *****
321	26	// د/ قيم مستحقة الأداء بعد التحصيل د/ قيم غير محملة إعادة الشيك الى العميل	***** *****	***** *****

تمرین

بتاريخ 2015/11/06 قدم العميل أ إلى بنك التنمية المحلية شيك بقيمة 500.000 دج لتحصيله، مع العلم أن الأمر بالدفع (العميل ب) هو عميل في نفس البنك.

وفي نفس التاريخ قد العميل ج إلى نفس البنك شيك بقيمة 300.000 دج من أجل تحصيله نيابة عنه من أحد الفروع، وتم ذلك في نفس اليوم.

من جهة أخرى قدم العميل س للبنك شيك بقيمة 600.000 دج لتحصيله نيابة عنه من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبنفس التاريخ أرسل الشيك إلى غرفة المقاصة وبعد مراجعته من طرف مندوب بنك الفلاحة والتنمية الريفية وافق على تحصيله.

المطلوب: إذا علمت بأن عمولة التحصيل تقدر بـ 200 دج، سجل العمليات السابقة محاسبياً.

2-العمليات على الأوراق التجارية

من الخدمات الأساسية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها القيام بتحصيل الأوراق التجارية وإضافة قيمتها إلى الحسابات الجارية للعملاء أو دفع قيمتها نقداً، وذلك مقابل عمولة يتقاضاها المصرف، كما يقوم البنك أيضاً بعملية شراء الأوراق التجارية وهي ما تعرف بخضم الأوراق التجارية حيث يمتلك البنك هذه الأوراق مقابل عمولة يتحصل عليها، كما يقوم بالاحتفاظ بالأوراق التجارية على سبيل الضمان بمقابل منح العميل تسهيلات ائتمانية.

2-1- مفهوم الأوراق التجارية: الأوراق التجارية هي صكوك مكتوبة وفق أشكال حددها القانون، تمثل حقا موضوعه مبلغا معينا من النقود تستحق الأداء بمجرد الاطلاع أو بعد أجل معين أو قابل للتعيين وهي قابلة للتداول بالطرق التجارية واستقر العرف على قبولها كأداة للوفاء بدلا من النقود⁶⁸، ويوجد العديد من الأوراق التجارية المتداولة في الحياة الاقتصادية والتجارية وأهمها: الشيك كأداة وفاء، والكمبيالة أو ما يعرف بالسند الأذني (سند لأمر)، سيتم تناول العمليات المتعلقة بالكمبيالات باعتبارها الورقة التجارية الأكثر انتشارا وتداولاً. وتعرف الكمبيالة (سند السحب) على أنها ورقة تجارية تتضمن أمراً من الساحب إلى المسحوب عليه

بأن يدفع مبلغا معينا من النقود بمجرد الاطلاع أو في تاريخ معين أو قابل للتعيين لإذن المستفيد.

ب-تحصيل الكمبيالات: يقوم البنك بتحصيل كمبيالات التي يقدمها إليه عملائه في تاريخ استحقاقها، أما فيما يخص المعالجة المحاسبية فهي لا تختلف عن المعالجة المحاسبية بالنسبة لتحصيل الشيكات

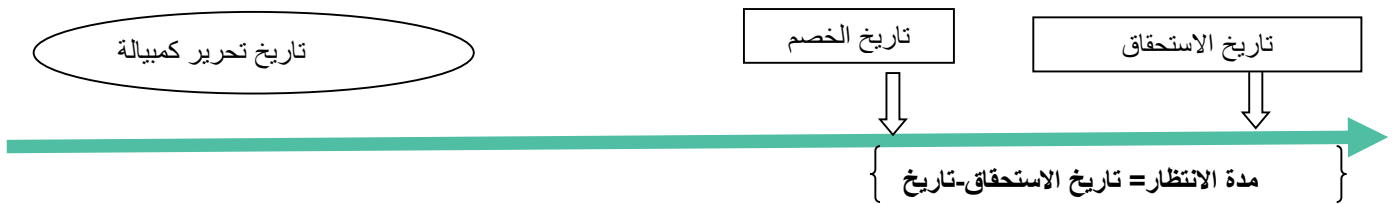
⁶⁸ عماد الدين عبد الحي وآخرون، شرح الأوراق التجارية في قانون المعاملات التجارية الاتحادي الإماراتي، ط1، الإصدار 157، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 8.

ج-خصم الأوراق التجارية: من الوظائف الرئيسية التي يقوم بها البنك التجاري ممثلاً في قسم الأوراق التجارية، عملية خصم الأوراق التجارية، ويقصد بها تلك العملية التي بموجبها يتم دفع مبلغ الزرقة التجارية لحاملها من طرف البنك قبل حلول آجالها، بعد خصم وحسم عمولة.

يتضح لنا بأن هذه العملية تتضمن في الوقت ذاته **ائتمان وخصم**، ائتمان باعتبارها تشمل تقديم مال على أساس القرض وانتظار الوفاء به في الميعاد المحدد أصلاً في ورقة الدين، وهي خصم باعتبارها أن الوفاء المعجل للدين أو بالأحرى تحويل قيمة آجلة بقيمة عاجلة لا بد له من ثمن، وهذا الثمن هو معدل الخصم، والذي يمثل المبلغ المقطوع من قيمة الورقة التجارية المخصومة، وعادة ما يحدد معدل الخصم بالأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

- سعر الفائدة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق؛
- عمولة التحصيل لأن البنك يبذل جهداً ومالاً في سبيل تحصيل قيمة الورقة التجارية في ميعادها؛
- عمولة الخصم أي أجر البنك لقاء تحويله قيمة آجلة بقيمة عاجلة⁶⁹.

والشكل الموالي يوضح عملية الخصم:



القيمة الحالية = القيمة الاسمية للكمبيالة - مصاريف الآجيو

قيمة الخصم = القيمة الاسمية للكمبيالة * سعر الخصم * مدة الخصم

تدخل الكمبيالات المقدمة للخصم ضمن حساب قروض الزبائن حـ /20 ويجعل هذا الحساب مديناً بقيمة الكمبيالة المخصومة ويستعمل حـ/365 (إيرادات مقبوضة مسبقاً) ويجعل هذا الحساب دائناً بقيمة الخصم، ويتم ترصيده كلياً أو جزئياً في نهاية الدورة أو بتاريخ استحقاق الكمبيالة مع حـ/70201 إيرادات على القروض التجارية.

- في حالة تاريخ الاستحقاق وتاريخ الخصم يقعان في نفس الدورة:

⁶⁹ بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية - عمليات، تقنيات وتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س، ص

في 2013/09/15 قدم العميل أ للبنك كمبيالة بقيمة 32000 دج تستحق بتاريخ 2013/11/15 وطلب منه أن يخصمها له مع العلم بأن سعر الخصم هو 6 % سنويا.

القيمة الاسمية = 32000 دج، مدة الانتظار من 2013/09/15-2013/11/15 شهرين

القيمة الحالية = القيمة الاسمية - قيمة الخصم = $32000 - (32000 * 0.06 * 12/2) = 31680$ دج.

بما أن تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق يقعان في نفس الدورة فيكون التسجيل على النحو التالي:

مدین	دائن	2013/09/15	مدین	دائن
20x		د/كمبيالات للخصم		
	2201x	د/ح ج للعميل المستفيد	31680	
	365	د/إيرادات مقبوضة مسبقا	320	
		خصم كمبيالة للعميل		
2013/12/31				
365		د/إيرادات مقبوضة مسبقا		
	70x	د/إيرادات على القروض التجارية	320	
		ترصيد ح 365	320	

- حالة تاريخ الاستحقاق وتاريخ الخصم يقعان في دورتين مختلفتين:

قام البنك بخصم كمبيالة بتاريخ 2013/07/15 بمبلغ 40.000 دج تستحق بتاريخ 2014/03/01 لأحد عملائه بسعر خصم 6 %.

2013/07/15-2014/03/01 مدة الانتظار هي 7.5 شهر، القيمة الاسمية 40000 دج.

قيمة الحالية = $40000 - 1500 = 38500$ دج

قيمة الخصم الكلية = $40000 * 0.06 * 12/7.5 = 1500$ دج.

قيمة الخصم 2013 = $40.000 * 0.06 * 5.5 = 1100$ دج

قيمة الخصم 2014 = $40000 * 0.06 * 12/2 = 400$ دج.

مدین	دائن	2013/07/15	مدین	دائن
20111		د/ الخصم والعمليات المماثلة		
	2211x	د/ح ج للعميل المستفيد	38500	
	3632	د/ نواتج مسجلة مسبقا	1500	
		خصم كمبيالة للعميل		
2013/12/31				
3632		د/نواتج مسجلة مسبقا		
	70211	د/ فوائد على المستحقات التجارية	1100	
			1100	

		ترصيد ح/325 بإيرادات دورة 2013		
400	400	2014/03/01 د/ نواتج مسجلة مسبقا د/ فوائد على المستحقات التجارية ترصيد ح/325 بإيرادات دورة 2014	70211	3632

المحور الثامن:

محاسبة قسم الإقراض والتسليف وقسم الاعتمادات المستندية

المحور الثامن: محاسبة قسم الإقراض والتسليف وقسم الاعتمادات المستندية

تشكل عمليات الإقراض والتمويل أحد أهم الوظائف التي تقوم عليها المؤسسات المصرفية، لما لها من دور مباشر في دعم الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الحركة الاستثمارية في القطاعات المختلفة. ويُعدّ قسم الإقراض والتسليف محوراً أساسياً في هيكل العمل المصرفي، إذ يختص بدراسة طلبات التمويل، وتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، وتحديد شروط السداد والفوائد، إضافةً إلى المتابعة المحاسبية الدقيقة لجميع مراحل القرض منذ منحه وحتى تسديده.

وفي المقابل، يبرز قسم الاعتمادات المستندية كأداة فاعلة في تسهيل عمليات التجارة الخارجية وضمان حقوق أطرافها، حيث يختص بإصدار الاعتمادات ومتابعة المستندات اللازمة للشحن والدفع، فضلاً عن تسجيل العمليات وفق المعايير المحاسبية والمصرفية المعتمدة.

أولاً: قسم الإقراض والتسليف

1- مفهوم الائتمان المصرفي: يعرف الائتمان المصرفي على أنه كل عملية تضم وعد من هيئة معينة بوضع رؤوس أموال تحت تصرف شخص معنوي أو طبيعي، لمدة زمنية معينة، مما يدل على وجود طرفين هما مانح القرض (البنك)، والحاصل عيه (العميل)، المهم أن يضيف العميل مبلغاً لقيمة القرض عند السداد وهو الفائدة.⁷⁰

2- أنواع القروض: يمكن النظر إلى القروض البنكية من عدة زوايا، أبرزها الزمن أو المدة، وأيضاً الوظيفية أو الغرض، وفيما يلي أهم أنواع القروض:⁷¹

أ- القروض القصيرة الأجل: هذا النوع من القروض تحققه أساساً البنوك وهي تمثل مقابلاً لخلق النقود، تستخدم هذه القروض في تمويل التكاليف العادية والدائمة للإنتاج وضروريات الصندوق، تستحق عادة عندما تحصل المؤسسات على موارد مالية من بيع منتجاتها، ففي حالة بقاء المؤسسة في دائرة الإنتاج، لا يمكننا تسديد القرض، فيمد البنك فترة "خط" القرض "المفتوح للمؤسسة، فيمكن المؤسسة من متابعة نشاطها ..

من خلال إصداره للنقود، يشارك البنك، رغم الصفة المؤقتة للقرض، في تمويل الاقتصاد من جهة ومن جهة أخرى في تزويد الاقتصاد بالنقود الضرورية للتداول، فإذا رفضت البنوك عامة تجديد القروض القصيرة الأجل الموزعة لاختلفت النقود بكل بساطة.

⁷⁰ عزيزة بن سميعة، الائتمان في البنوك التجارية - المخاطر وأساليب تسييرها، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 38.

⁷¹ بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008، ص 109، 118.

يعرف سوق القروض قصيرة الأجل بالمكان الذي يقرض ويقترض فيه مختلف المتعاملون الاقتصاديون والبنوك التيسرات النقدية مقابل سندات آنية أو قريبة الاستحقاق (قصير الأجل هو أقل من سنة لكن هناك بعض القروض تذهب إلى سنتين).

القروض القصيرة الأجل تأخذ عامة الأشكال التالية

✚ خصم السندات الخاصة والعامة *Escompte*

✚ قروض على الحساب الجاري *Avance en compte courant*

✚ قروض بتعبئة ديون تجارية *Crédit de mobilisation des Créances*

✚ القروض بالموافقة *Credit par acceptation ou par aval*

- **الخصم:** هي عملية بسيطة تخص على سواء السندات العامة والخاصة، في الحالتين الميكانيزم واحد، تعد عملية الخصم بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين من أهم الوسائل لتعبئة السندات التجارية حتى أنه يعتبر أحد وسائل الدفع، من خلال الخصم يجعل البنك تحت تصرف حامل السند الجاري، الناتج الصافي لهذا السند، أي بعد اقتطاع الفائدة والمصاريف. تقبل البنوك على خصم السندات التي يوافق البنك المركزي على إعادة خصمها شروط قبول السندات التجارية: 3 توقيعات لأشخاص معنوي أو طبيعية، مدة الاستحقاق أقل من 3 أشهر، توقيعان بالمظهر).

- **قروض على الحساب الجاري (السحب على المكشوف):** هو رصيد مدين في حساب بنكي، بالنسبة للبنك، إعطاء الموافقة على المكشوف تعني تسديد أي شيك أو سند لصاحب الحساب الجاري رغم عدم وجود رصيد فيه. السلف على الحساب الجاري هي قروض عائمة (*Credit florant*) بمبالغ في تغير مستمر، حسب الإيداعات والسحب للمدين .

مبدئياً السلف على الحساب الجاري عمليات قصيرة المدى يقدمها البنك للمؤسسة كتسهيلات لشهور قليلة فقط، لكن قد يحصل أن تبقى بعض المؤسسات على حساب جاري مدين لعدة سنوات لكن يحتفظ البنك بحق طلب التسديد الفوري بالقيام بعملية رفض المكشوف.

يمكن أن يكون هذا النوع من القروض دون ضمان أو بضمان قيم منقولة تداع لدى البنك مع احتفاظ صاحبها بحيازتها وبكل ما تدره من فوائد وأرباح، في بعض الحالات قد تكون الضمانات في شكل بضائع.

- **قروض بتعبئة ديون تجارية:** هي قروض قصيرة الأجل تسعى لتخطي بعض مساوئ نظام الخصم (عملية تحصيل مبالغ السندات في بعض الحالات تقوم البنوك بخصم سندات تاريخ استحقاقها بعد أيام قليلة فتكون مرغمة بتوظيف عمال بعدد كبير لترتيب وتحصيل هذه السندات. تتميز القروض بتعبئة ديون تجارية أساساً بتفصيل عملية القرض وعملية التحصيل وهي بنوعين:

✚ **قروض بتعبئة ديون تجارية غير مضمونة:** المؤسسة التي بحوزتها ديون مهمة على زبائنهم بعد تسليم البضائع تقوم بعملية تجميع هذه السندات حسب توقيت زمني لـ 10 أيام:

✓ سندات تستحق من 1 إلى 10 من الشهر

✓ سندات تستحق من 10 إلى 20

✓ سندات تستحق من 20 إلى 30

فتجمع المؤسسة سندات كل فترة وتصدر سند واحد لصالح البنك بالمبلغ هذا، وبهذا تحمل المؤسسة للبنك 3 سندات مرتبة الاستحقاق بدلا من عدد يعد في بعض الأحيان بالمئات، فيخصم البنك السندات الثلاث باقتطاع تكاليف الخصم وتقوم المؤسسة بتقديم رسالة إلى البنك تتعهد فيها بعدم تقديم السندات التي بحوزتها للخصم عند بنوك أخرى. من خصائص هذه العملية: تحصيل الديون يخرج تماما من مسؤولية البنك، حيث تسدد المؤسسة مبالغ محدودة في تواريخ معينة، وعليه المؤسسة هي التي تقوم بعملية تحصيل ديونها، كما أن القرض الذي يقدمه البنك إلى المؤسسة يكتسي صبغة القرض الشخصي والذي يركز على شهرة وذمة المؤسسة المالية.  **قروض بتعبئة ديون مضمونة:** في هذه الصيغة من القروض يسعى البنك إلى الاحتفاظ بضمانات من نفس نوع ضمانات الخصم. هذه العملية تتطلب استخدام وسائل قانونية جديدة مثل التي أصدرها القانون الفرنسي في 28/11/1967 تخص الفاتورة المقابلة للاحتجاج وإيصال الفاتورة.

الخاصية الأساسية للوثيقتين هي أنهما مثل السند التجاري يمكن تقديمهما من طرف المحضر L'huissier إلى المدين للتسديد فتصبح عملية الاعتراض ضد عدم التسديد رسمية وإذا استلزم الأمر يمكن الوصول إلى المحكمة.

الفاتورة القابلة للاحتجاج تنص بالضرورة على طريقة الدفع وخاصة تاريخ الدفع وهو شيء غير مذكور في الفاتورة العادية، وللمدين مهلة 15 يوما للاحتجاج وإلا فهو ملزم بالتسديد لحامل الفاتورة عند الاستحقاق . أما إيصال الفاتورة القابلة للاحتجاج فهو مستند مشابه لسابقه ويضم عدة فواتير على نفس المدين ويحمل نفس ميعاد التسديد .

وعليه تكون الفاتورة وإيصال الفاتورة القابلان للاحتجاج موضع قرض لتعبئة ديون مضمونة إذا كانا قابلين للتداول Transmissible فحتى تحصل المؤسسة على القرض بهذه التقنية يجب أن تقدم إلى البنك ند للأمر حررته لفائدة البنك الفاتورة وإيصال الفاتورة القابلين للاحتجاج. النتيجة أن البنك يحصل على نفس ضمان عملية الخصم.

- **القروض بالموافقة:** مبدأ العملية هو إعطاء البنك الموافقة على كمبيالة تحسب عليه أو على أحد زبائنه. ذلك أن كمبيالة مقبولة أو تحضى بموافقة البنك تسمو نوعيتها وتسهل انعقاد العمليات في الداخل أو في المحيط الدولي .

مثلا البائع الأجنبي الذي حصل على كمبيالة من مشتري جزائري وقدمها إلى بنكه من أجل الخصم، فيمكن أن تعرض إلى دفع سعر خصم معهم مرتبط بالخطر الذي يقع على البنك بما أن المشتري قد لا يحضى بنفس الثقة عند البنك الحل أن يسحب الكمبيالة على بنك جزائري في مكان زبونه، أو يوافق التسديد في مكانه، يكون

البنك الجزائري هكذا قد مكن البائع الأجنبي من الحصول على قروض بأحسن الشروط، مقابل عمولة ضئيلة جدا يدفعها المشتري.

ب- **القروض متوسطة الأجل:** تتراوح مدتها من سنتين إلى سبعة سنوات تلعب دورا مهما في تطور بعض النشاطات منها البناء والتصدير والتجهير الصناعي، فلما سمح للبنوك التجارية تقديم قروض متوسطة الأجل، لجأت إلى عملية تحويل الاستحقاق للودائع لأجل، وحتى تحتاط البنوك من خطر عدم الوفاء بطلبات السحب، فتح أمامها مجال إعادة التمويل عند البنك المركزي.

ج- **القروض الطويلة الأجل:** تتجلى خاصة في تدخلات البنوك في الأسواق المالية فتساهم في تمويل الاقتصاد.

3- **المعالجة المحاسبية لمراحل منح القروض:** تمر عملية منح القروض بثلاث مراحل، حيث يتم في المرحلة الأولى فتح حساب خاص للقرض من طرف البنك المعني، ليتم في المرحلة الثانية استعمال القرض من طرف الزبون طالب القرض، وفي الأخير تتم عملية تسديد أقساط القرض من طرف العميل.

3-1 **قروض الاستغلال:** تكون المعالجة المحاسبية بالنسبة لمنح القرض وتسجيل الفوائد في نهاية كل ثلاثي أو سداسي حسب البنك كما يلي:

القيمة		2017/09/10	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
*****	*****	د/الحساب المقابل	9029	
*****		د/ التزامات التمويل لفائدة الزبائن	9012	
		إثبات تعهد البنك بتقديم قروض الاستغلال		
*****	*****	د/ قروض الخزينة	203X	
*****		د/الحساب الجاري للعميل	2211x	
		اثبات منح القرض من طرف البنك		
*****	*****	د/ التزامات التمويل لفائدة الزبائن	9012	
*****		د/الحساب المقابل	9029	
		إلغاء القيد النظامي		
*****	*****	د/ديون مستحقة	3695	
*****		د/فوائد على قروض الخزينة	70213	
*		تسجيل الفوائد في نهاية كل ثلاثي أو سداسي		
*****	*****	د/ الحساب الجاري للعميل	2211x	
*****	*****	د/ الصندوق	10	
*****		د/ قروض الخزينة	203x	
*****		د/ ديون مستحقة	3695	
		استرجاع القرض في تاريخ الاستحقاق		

باعتبار أن قروض الاستغلال قصيرة الأجل فعادة ما تحتسب عليها فوائد كل ثلاثي أو كل سداسي، من دون أن يدفعها العميل لأن العميل سوف يدفع المبلغ المقرض والفائدة المترتبة عليه عند موعد الاستحقاق، لذلك فكل ثلاثي يقوم البنك بتسجيل مبلغ الفائدة على أساس أنه دين مستحق على العميل.

❖ مثال

بتاريخ 2015/06/07 قدم أحد العملاء للبنك بملف قرض استغلال بقيمة 100000 دج، وبعد مراجعة الملف وافق البنك على طلب العميل، وتم الاتفاق على منح القرض بتحويله للحساب الجاري بتاريخ 2015/06/15 مدة القرض هي 10 أشهر، ويسدد القرض وفوائده بتاريخ الاستحقاق نقداً، معدل الفائدة 9 % سنوياً.

المطلوب: تقديم المعالجة المحاسبية مع العلم بأن البنك يقيد الفوائد كل نهاية ثلاثي.

❖ الحل

حساب فائدة القرض = $100.000 * 0.09 * 12/10 = 7500$ دج.

فائدة دورة 2015:

الثلاثي 2: 06/15 إلى غاية 06/30 أي 16 يوم.

الفائدة = $100000 * 0.09 * 16/360 = 400$ دج.

الثلاثي 3: من 07/1 إلى 09/30 أي 90 يوم.

الفائدة = $100000 * 0.09 * 90/360 = 2250$ دج.

الثلاثي الرابع: من 10/1 إلى 12/31 أي 90 يوم.

الفائدة = $100000 * 0.09 * 90/360 = 2250$ دج.

دورة 2016:

الثلاثي الأول: 01/1 إلى 3/30 أي 90 يوم

الفائدة = $100000 * 0.09 * 90/360 = 2250$ دج.

الثلاثي الثاني: من 04/1 إلى 04/15 أي 14 يوم.

الفائدة = $100.000 * 0.09 * 14/360 = 350$ دج.

مدین	دائن	2015/06/07	مدین	دائن
9029	9012	د/الحساب المقابل د/التزامات التمويل لفائدة للزبائن إثبات تعهد البنك بتقديم قروض الاستغلال	100000	100000
203X		2015/06/15 د/ قروض الخزينة	100.000	

100.000		د/الحساب الجاري للعميل اثبات منح القرض من طرف البنك	22111	
100000	100.000	2015/06/15 د/التزامات التمويل لفائدة للزبائن د/ الحساب المقابل إلغاء القيد النظامي	9029	9012
400	400	2015/06/30 د/المستحقات الملحقه د/فوائد على قروض الخزينة تسجيل الفوائد في نهاية الثلاثي الثاني 2015	70213	2027
2250	2250	2015/09/30 د/المستحقات الملحقه د/فوائد على قروض الخزينة تسجيل الفوائد في نهاية كل ثلاثي الثالث 2015	70213	2027
2250	2250	2015/12/31 د/المستحقات الملحقه د/فوائد على قروض الخزينة تسجيل الفوائد في نهاية الثلاثي الرابع 2015	70213	2027
2250	2250	2016/03/31 د/المستحقات الملحقه د/فوائد على قروض الخزينة تسجيل الفوائد في نهاية الثلاثي الأول 2016	70213	2027
350	350	2016/04/15 د/المستحقات الملحقه د/فوائد على قروض الخزينة تسجيل الفوائد في نهاية الثلاثي الثاني 2016	70213	2027
100.0000 7500	107500	د/ الصندوق د/ قروض الخزينة د/ المستحقات الملحقه استرجاع القرض في تاريخ الاستحقاق	203X 2027	10

3-2-قروض الاستثمار: إن طريقة استرجاع البنك لأصل القرض وتحصيل فوائده تختلف عن قروض الاستغلال لأن القرض والفوائد لا يحصل عليها البنك دفعة واحدة بتاريخ الاستحقاق بل تتم على شكل دفعات متساوية أو متناقصة، حدد قيمتها مع الزبون، وبالتالي فإنه عند تقديم القرض تشابه العملية مع قروض الاستغلال، غير أنه في استرجاع القرض والفوائد تختلف، وتكون المعالجة المحاسبية على النحو التالي:

رقم الحساب		القيمة	
مدین	دائن	مدین	دائن
9029	د/ الحساب المقابل	*****	*****
902	د/ التزامات التمويل لفائدة للزبائن	*****	*****
204X	د/ قروض للتجهيز	*****	*****
2211x	د/ الحساب الجاري للعميل	*****	*****
10	د/ الصندوق	*****	*****
902	د/ التزامات التمويل لفائدة للزبائن	*****	*****
9029	د/ الحساب المقابل	*****	*****
2211X	د/ الحساب الجاري للعميل	*****	*****
10	د/ الصندوق	*****	*****
204X	د/ قروض التجهيز	*****	*****
70214	د/ فوائد على قروض للتجهيز	*****	*****
	استرجاع القرض في تاريخ الاستحقاق		

ثانيا: الاعتماد المستندي

1- مفهوم الاعتماد المستندي وأطرافه: الاعتماد المستندي هو تعهد يتقدم به بنك (فاتح الاعتماد)، بأمر من الزبون ولحسابه، بدفع قيمة البضاعة إلى المصدر مقابل تسليم المستندات الموافقة للبضاعة موضوع الاعتماد المفتوح، ولذلك فإن الاعتماد المستندي هو عبارة عن قرض بالتوقيع، إذ أن البنك يقدم ضمانا للمستورد تجاه المصدر، وهو قرض مرهون بالبضاعة.⁷²

ومما سبق يتضح أنه توجد أربعة أطراف للاعتمادات المستندية هي⁷³:

- **المشتري:** هو الذي يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك فاتح الاعتماد، ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدر.
- **البنك فاتح الاعتماد:** هو البنك الذي يقدم إليه المشتري طلب فتح الاعتماد، حيث يقوم بدراسة الطلب، وفي حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك، يقوم بفتح الاعتماد ويرسله إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك ثاني في عملية الاعتماد.
- **المستفيد:** هو المصدر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته.

⁷² رحيب حسين، بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

⁷³ كتوش عاشور، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، جامعة بسكرة، 2006، ص4.

- **البنك المراسل:** هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو الغالب.

ب-مراحل الاعتماد المستندي: تمر عمليات الاعتماد المستندي بالمراحل التالية⁷⁴:

- طلب الشراء من المستورد وإرسال الفاتورة الشكلية من المصدر؛
- طلب الزبون (المستورد) من البنك فتح اعتماد مستندي لصالح المصدر مرفقا بالفاتورة الشكلية؛
- تبليغ البنك المراسل بفتح الاعتماد لصالح المصدر ويطلب منه تأكيده، والذي بدوره يبلغ المصدر بذلك؛
- بعد قيام المصدر بشحن البضاعة لدى شركة النقل يسلم المستندات اللازمة إلى البنك المراسل، وتشمل هذه المستندات كل من الفاتورة، سند الشحن، وثيقة التأمين، شهادة المنشأ، شهادات الوزن والنوعية، السفينة.
- يدفع البنك مستحقات المصدر إذا كان الاعتماد المفتوح يلزم بالدفع فورا وليس على الحساب؛
- يقوم البنك المراسل بإرسال المستندات المذكورة إلى بنك المستورد؛
- يشعر بنك المستورد بزبونه بوصول المستندات ويسلمها له، بعد تحصيل مبلغها، حتى يتمكن من استلام بضاعته على مستوى شركة النقل.

ج- الاعتماد المستندي للاستيراد: يقوم بنك المستورد بسداد قيمة السلع والخدمات المستوردة إلى المصدر عن طريق بنك مراسل وهو بنك المصدر، وتتم العملية من خلال اتصال المصدر ببنكه (بنك المصدر) وتسليمه ملف يحتوي على طبيعة البضائع والمواد المراد تسليمها وأسعارها وظروف شحنها وتأمينها ووسيلة نقلها ... كما يقابل ذلك اتصال من طرف المستورد ببنكه (بنك المستورد) وتسليمه ملف يؤكد قدرته المالية على تسديد البضائع والمواد المراد استيرادها، وتتم عملية المعالجة المحاسبية للاعتماد المستندي للاستيراد بالمراحل التالية:

- **مرحلة فتح الاعتماد:** عندما يقوم المستورد بفتح الاعتماد لدى البنك (بنك المستورد) يتم إجراء قيد نظامي يعتبر كتعهد خارج الميزانية، أي أن البنك تعهد بمنح قرض لتمويل عملية الاستيراد، ويسجل محاسبيا كما يلي:

*****	*****	// ح/ الحساب المقابل ح/ فتح الاعتمادات المستندية إثبات فتح الاعتماد المستندي	90122	9029
-------	-------	---	-------	------

يقيد المبلغ بالعملة الصعبة التي تم الاتفاق عليها

- **مرحلة تسديد العميل لمستحقاته:** يقوم العميل بسداد الغطاء (التأمين على الاعتماد) بنسبة معينة يحددها البنك، إلى جانب المصاريف، العمولات والرسوم، ويتم التسجيل المحاسبي على النحو التالي:

⁷⁴ رحيب حسين، بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 114، 115.

		//		2211x/10
*****		د/ حساب جاري (أو الصندوق)		
*****		د/ ودائع الضمان لفتح الاعتماد المستندي	22211	
*****		د/ عمولة الاعتمادات المستندية	70XX	
*****		د/ مدينون ودائنون متنوعون (الضرائب)	34x	
*****		د/ نواتج الاستغلال المتنوعة الأخرى	7499	
		إثبات تجميد مبلغ كضمان مؤقت مع خصم العمولات والرسوم		

قيمة الاعتماد المستندي بالدينار الجزائري، بسعر صرف يوم تجميد قيمة الغطاء.

- **تأمين قيمة الاعتماد من العملة الأجنبية:** ويكون ذلك برفع عملية التجميد على مبلغ الضمان، وتحويل المتبقي من القيمة العملية من الحساب الجاري للزبون (المستورد)، وينتج عن ذلك محاسبيا انخفاض ديون البنك المتمثلة في د/222 ودائع كضمان وحـ/22012 حساب جاري في الجانب المدين، مقابل زيادة ديون البنك ضمن د/ 3695 مقابل وضعية الصرف في الجانب الدائن، والتي تبين بصفة مؤقتة عملية تحويل رصيد العملة المحلية إلى العملة الأجنبية من طرف البنك لصالح الزبون (المستورد)، ويسجل محاسبيا وفق القيد التالي:

		//		2211x
*****		د / حساب جاري		
*****		د/ ودائع الضمان لفتح الاعتماد المستندي		22211
*****		د/ مقابل وضعية الصرف	3695	
		إثبات عملية تأمين قيمة الاعتماد من العملة الأجنبية		

القيمة تحسب بسعر الصرف في يوم التحويل.

تسجيل عمولة الصرف: يكون ذلك بالسحب من الحساب الجاري للزبون (المستورد) من طرف البنك لمبلغ مالي نتيجة قيامه بعملية الصرف.

		//		2211x
*****		د/ حساب جاري		
*****		د/ عمولات على عمليات الصرف	7061	
		إثبات اقتطاع البنك لعمولة الصرف		

- **تسديد مبلغ عملية الاستيراد عن طريق بنك الجزائر:**

تتم عملية سداد قيمة الاعتماد عند ورود المستندات، وينتج عن ذلك محاسبيا انخفاض ديون البنك ضمن د/ 3695 مقابل وضعية الصرف في الجانب المدين، مقابل زيادة ديون البنك تجاه بنك الجزائر ضمن د/110 البنك المركزي في الجانب الدائن، ويسجل محاسبيا وفق القيد التالي:

		//		3695
*****		د/ مقابل وضعية الصرف		
*****		د/ ح ج لدى البنك المركزي	110	

		إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد مباشرة إلى البنك الأجنبي		
--	--	---	--	--

في حالة التسديد المباشر إلى البنك الأجنبي (بنك المصدر)، ينتج عن ذلك محاسبيا القيد التالي:

3695	121	// ح/ مقابل وضعية الصرف ح/ البنك المراسل الأجنبي إثبات عملية سداد قيمة الاعتماد مباشرة إلى البنك الأجنبي	*****	*****
------	-----	---	-------	-------

- مرحلة إلغاء القيد النظامي:

90122	9029	// ح/ فتح الاعتمادات المستندية ح/ الحساب المقابل ترصيد القيد النظامي	*****	*****
-------	------	---	-------	-------

تقيد المبالغ في المرحلتين السابقتين بالعملية الصعبة

المحور التاسع:

محاسبة قسم المقاصة والعمليات المصرفية الخارجية

المحور التاسع: محاسبة قسم المقاصة

تُعدّ المقاصة والعمليات المصرفية الخارجية من أهم الأنشطة التي تعكس مدى تطور العمل المصرفي وانفتاحه على الأنظمة المالية المحلية والدولية. فقسم المقاصة يتولى تسوية الشيكات والأوراق التجارية بين المصارف، ويضمن سرعة تحويل الأموال ودقة مطابقة الحسابات، مما يساهم في تقليل المخاطر وتعزيز الثقة في التعاملات المالية اليومية.

أما العمليات المصرفية الخارجية فتتمثل البوابة الأساسية لارتباط المصرف بالعالم الخارجي، حيث تشمل تحويل العملات، الحوالات الدولية، خطابات الضمان، والعمليات المرتبطة بالتجارة الدولية. وتستند هذه الأنشطة إلى إجراءات محاسبية دقيقة تضمن الالتزام بالمعايير العالمية ومكافحة المخاطر المرتبطة بتقلبات العملات والأنظمة المصرفية المتباينة.

أولاً: عمليات المقاصة

1- ماهية غرفة المقاصة: يقصد بالمقاصة تبادل وسائل الدفع بين ممثلي أعضاء غرفة المقاصة (ممثلي البنوك) في اجتماع المقاصة، ثم تسوية الرصيد المستحق للعضو أو عليه عن طريق حساب ذلك العضو مع البنك المركزي، ووسائل الدفع قد تكون في شكل شيكات أو حوالات أو أي وسيلة أخرى تمكن المستفيد فيها من الحصول على المبلغ الموجود فيها، وقد يتم عدم قبول (رفض) بعض وسائل الدفع، وفي مثل هذه الحالة يقوم العضو الراض لوسيلة الدفع ببيان السبب الذي أدى به إلى رفض الوسيلة في استمارة مخصصة لهذا الغرض حتى يمكن الرجوع إلى صاحب ومقدم وسيلة الدفع هذه وبيان أسباب الرفض.

وبالتالي فإن غرفة المقاصة هي المكان الذي يجتمع فيه ممثلو البنوك "أعضاء في الغرفة" لتبادل وسائل الدفع المختلفة المسحوبة لصالح بنوكهم وكذلك المسحوبة على بنوكهم لصالح البنوك الأخرى، وهذه الغرفة يتم إدارتها عن طريق البنك المركزي، وتلعب هذه الغرفة دوراً فاعلاً ومهماً في تسوية الحسابات بين البنوك دون الحاجة إلى نقل الأموال من بنك إلى آخر.⁷⁵

ووفقاً للمادة 03 من النظام رقم 97-03 المتعلق بغرفة المقاصة فإنها تتولى لفائدة المنخرطين فيها مهمة تسهيل تسوية الأرصدة عن طريق إقامة مقاصة يومية فيما بينهم لما يأتي:

- كل وسائل الدفع الكتابية أو الإلكترونية لا سيما الشيكات والسندات التجارية الأخرى المستحقة يومياً فيما بينهم؛

⁷⁵ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، محاسبة البنوك، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 106.

- التحويلات لفائدة أصحاب الحسابات المقيدة في سجلاتها.⁷⁶

2- إجراءات المقاصة التقليدية: تتم المقاصة وفقا للطريقة التقليدية كما يلي⁷⁷:

عندما ترد الشيكات للبنك من عملائه لتحصيل قيمتها وإضافتها لحساباتهم يقوم قسم المقاصة بتسلم هذه الشيكات من وحدة التعامل مع الجمهور، ويقوم بتصنيفها ويتباعد الشيكات المسحوبة على البنك نفسه أو فروعه حيث تعالج عملياتها داخليا، أما الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى فيتم تصنيفها وتجميع الشيكات الخاصة بكل بنك على حدة وإعداد حافظة لكل بنك بشيكاته المسحوبة عليه ثم إعداد حافظة إجمالية تفرغ فيها البيانات الواردة في هذه الحوافظ، فيوضح أمام اسم كل بنك القيمة الإجمالية للشيكات المسحوبة عليه.

ويذهب مندوبو البنوك بالاستثمارات إلى غرفة المقاصة، ثم تبدأ خطوات العمل في غرفة المقاصة بإشراف رئيس الغرفة وهو من البنك المركزي، وذلك على النحو الآتي:

- تبدأ خطوات العمل في غرفة المقاصة بتقديم مندوب كل بنك الحوافظ التفصيلية المذكورة والحافظة الإجمالية؛

- يتسلم مندوب كل بنك الحافظة التي تحوي بيان الشيكات المسحوبة على البنك الذي يمثلها وفي نفس الوقت يسلم مندوب كل بنك الحافظة التي تحوي بيان الشيكات المسحوبة على بنكه؛

- يسلم مندوبو البنوك حوافظ الإضافة والخصم إلى مراقب غرفة المقاصة الذي يقوم بتسوية الحوافظ بإخطار البنك المركزي عن طريق إعداد كشف لحركة المقاصة تسلم صورة منه إلى ممثل كل بنك وصورة إلى البنك المركزي؛

- عن طريق هذا الكشف يحدد البنك المركزي المركز الصافي لكل بنك وإثبات المستحق له أو المستحق عليه، فتقد لهم أو عليهم في دفاتر البنك حسب كل حالة، ثم يتم إرسال إشعارات إضافة وإشعارات خصم حسب كل حالة إلى البنوك المشتركة في الغرفة، وبما أن كل بنك تجاري يحتفظ بحساب في البنك المركزي فإن تسوية قيم هذه الشيكات تتم عن طريق هذه الحسابات إضافة أو خصما بالفروق.

3- إجراءات المقاصة الإلكترونية بين البنوك: نظرا لكثرة وتداخل تعاملات البنوك فيما بينها وتعدد البنوك وكثرة الأوراق التجارية والشيكات، تشكل صعوبة تسوية التزامات وحقوق كل بنك اتجاه البنوك الأخرى على

⁷⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 97-03 مؤرخ في 16 رجب عام 1418 الموافق 17 نوفمبر سنة 1997، يتعلق بغرفة المقاصة، 25 مارس 1998، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 17، ص 39.

⁷⁷ عبد الماجد عبد الله حسن، مرجع سبق ذكره، ص 86، 87.

حتى، لهذا يستدعي الأمر وجود مكان أو نظام لتسوية حقوق والتزامات البنوك فيما بينها كان يسمى فيما سبق غرفة المقاصة وحاليا بنظام المقاصة الإلكترونية.

في سنة 2006 أنشأ بنك الجزائر نظاما للمقاصة الإلكترونية يسمى النظام الجزائري للمقاصة عن بعد، يتم تسييره على مستوى غرفة المقاصة بين البنوك - تابع لبنك الجزائر - يتم من خلاله تسوية التزامات البنوك بشكل أسرع والكتروني من النظام التقليدي، والاشتراك في هذا النظام متاح للبنوك والخزينة والصكوك البريدية، ويتم التعامل فيه من خلال رسائل الكترونية ذات خصائص معينة، وتتم المقاصة الالكترونية على النحو الآتي:

- بعد تجميع الشيكات والأوراق التجارية المسحوبة على البنوك الأخرى يتم تصويرها أو رقمتها، وترسل في رسائل إلى مركز المقاصة عبر شبكة اتصالات خاصة (وهي تمثل حواظ الإضافة)؛

- يستقبل النظام الرسائل مع إشعار بالاستقبال ويعالجها في أوقات معينة تدعى حصص العمل؛
- يرسل النظام رسائل على البنوك تتضمن الشيكات المسحوبة عليها (حواظ الخصم) بغرض التأكد من مصداقيتها حيث يمكنه أن يرفض الشيكات غير المطابقة؛
- يعيد البنك إرسال الشيكات المسحوبة عليه في رسالة الكترونية مع بيان الشيكات المرفوضة مع سبب الرفض؛
- يجري النظام عملية التسوية بعد استلامه لكافة الرسائل ويعد كشف المقاصة ويرسله لكل بنك وللبنك المركزي؛

- يجري البنك المركزي التحويلات بين البنوك.

وعلى العموم فإن شكل كشف المقاصة يكون على النحو التالي:

محفظة الإضافة	أسماء البنوك	محفظة الخصم	نتيجة المقاصة	
			له	عليه
XXX	A	YYY	XX>YY	XX<YY
.....	B			
.....	C			

المصدر: بوغازي إسماعيل، محاضرات في مقياس المحاسبة البنكية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر محاسبة وجباية معمقة، المركز الجامعي عين تيموشنت، الجزائر، 2020، ص77.

4-التسجيل المحاسبي للعمليات المتعلقة بالمقاصة: يتم التسجيل المحاسبي على مستوى غرفة المقاصة، على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى البنوك المشاركة في المقاصة.

4-1-التسجيل على مستوى غرفة المقاصة: وذلك بالتصريح بالبنوك التي لديها حقوق والبنوك التي عليها ديون، حيث أن هذه الحقوق أو الديون تكون تجاه بنوك أخرى، ويتم تسجيل ذلك محاسبيا كما يلي:

12**	د/ بنك مراسل (له)	*****	
12**	د/بنك مراسل (عليه)	*****	*****

		تسجيل نتيجة المقاصة		
--	--	---------------------	--	--

وعند تسوية الحقوق عن طريق تحصيلها، حيث يتم ذلك محاسبيا بانخفاض قيمة هذه الحقوق ضمن حساب بنك مراسل (له) في الجانب الدائن، مقابل زيادة الأموال الموجودة لدى البنك المركزي ضمن حساب البنك المركزي في الجانب المدين والتي تمثل زيادة أرصدة حسابات هذه البنوك ضمن البنك المركزي.

110	د/ح ج لدى البنك المركزي	*****	*****
12x	د/بنك مراسل (له)	*****	*****
	إثبات تسوية الحقوق		

من ناحية أخرى تتم معالجة الديون، بعكس القيد السابق على النحو التالي:

12x	د/ بنك مراسل (عليه)	*****	*****
110	د/ح ج لدى البنك المركزي	*****	*****
	إثبات تسوية الحقوق		

4-2- التسجيل على مستوى البنك المركزي: يكون التسجيل على مستوى البنك المركزي على النحو التالي:

325	د/غرفة المقاصة	*****	*****
12x	د/ بنك مراسل (له)	*****	*****
	إثبات تسوية الحقوق		
12x	د/بنك مراسل (عليه)	*****	*****
325	د/غرفة المقاصة	*****	*****
	تسوية الديون		

4-3- التسجيل المحاسبي على مستوى البنوك المشاركة في المقاصة:

أ- التسجيل على مستوى البنوك المستفيدة: يكون التسجيل على النحو الآتي:

مدین	دائن	//	مدین	دائن
32x	د/ قيم قيد التحصيل	د/ قيم مستحقة الأداء بعد التحصيل	*****	*****
321	استلام شيكات مسحوبة على بنوك أخرى		*****	*****
325	د/ غرفة المقاصة	//	*****	*****
32x	د/ قيم قيد التحصيل	د/ غرفة المقاصة	*****	*****
	إرسال الشيكات إلى غرفة المقاصة			
110	د/ ح ج لدى البنك المركزي	//	*****	*****
325	د/غرفة المقاصة	د/غرفة المقاصة	*****	*****
	إثبات عملية تحصيل المستحق من البنوك عن طريق البنك المركزي			

321	2211x	// د/قيم مستحقة الأداء بعد التحصيل د/حسابات الزبائن التحصيل الفعلي للشيكات	***** *****
2211x	702x	// د/حسابات الزبائن د/عمولة التحصيل تحصيل العمولة	***** *****

عند رفض شيكات يتم تسجيل القيود التالية:

مدین	دائن		مدین	دائن
26	325	د/قيم غير محملة رفض الشيكات	*****	*****
321	26	د/قيم مستحقة بعد التحصيل د/قيم غير محملة تسوية الديون	*****	*****

ب-التسجيل على مستوى البنوك المسحوب عليها: يكون التسجيل على النحو الآتي:

مدین	دائن		مدین	دائن
32x	325	د/قيم قيد التحصيل د/غرفة المقاصة استلام الشيكات لدى غرفة المقاصة	*****	*****
325	110	د/غرفة المقاصة د/ح ج لدى البنك المركزي إثبات عملية سداد المستحق للبنوك الدائنة عن طريق البنك المركزي	*****	*****
2211x	32x	د/حسابات الزبائن د/قيم قيد التحصيل سحب قيمة الشيكات من حسابات العملاء	*****	*****

مثال:

اجتمعت البنوك الأعضاء في غرفة المقاصة لمناقشة مسألة الشيكات المسحوبة على مستوى البنوك التجارية وكان الكشف يحمل ما يلي:

- البنك أ: شيكات مسحوبة على البنك ج بقيمة 90.000 دج
- البنك ب: شيكات مسحوبة على البنك أ بقيمة 80.000 دج، وشيكات مسحوبة على البنك ج بقيمة 150.000 دج.

- البنك ج: شيكات مسحوبة على البنك أ بقيمة 100.000 دج وشيكات مسحوبة على البنك ب بقيمة 70.000 دج.

المطلوب/

- إعداد كشف المقاصة؟
- التسجيل المحاسبي لدى كل من غرفة المقاصة والبنك المركزي؟
- التسجيل المحاسبي في يومية البنك ب؟

في الحل

- إعداد كشف المقاصة:
حواظ الإضافة: تمثل كل الشيكات المستلمة المقدمة من طرف العملاء:
البنك أ: 90.000 دج.

البنك ب: $230.000 = 80.000 + 150.000$ دج.

البنك ج: $170.000 = 70.000 + 100.000$ دج.

حواظ الخصم: تمثل كل الشيكات المستلمة من طرف البنوك الأخرى والمسحوبة على العملاء في البنك.

البنك أ: $180.000 = 100.000 + 80.000$ دج.

البنك ب: 70.000 دج

البنك ج: $240.000 = 150.000 + 90.000$ دج.

نتيجة المقاصة		محفظة الخصم	أسماء البنوك	محفظة الإضافة
عليه	له			
90.000	-	180.000	أ	90.000
-	160.000	70.000	ب	230.000
70.000		240.000	ج	170.000
160.000	160.000	490.000	المجموع	490.000

- التسجيل المحاسبي لدى كل من غرفة المقاصة والبنك المركزي:
* يومية غرفة المقاصة:

القيمة		تاريخ العملية	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
160.000	90.000	د/البنك أ		1211
	70.000	د/البنك ج		1213
		د/البنك ب	1212	
		تسجيل نتيجة المقاصة		
90.000	160.000	د/ ح ج لدى البنك المركزي		110
		د/البنك أ	1211	

70.000		د/ البنك ج تسديد البنك أ وج ما عليهما	1213	
160.000	160.000	د/ البنك ب د/ ح ج لدى البنك المركزي تحصيل البنك ب ما له	110	1212

* يومية البنك المركزي:

دائن	مدين		دائن	مدين
160.000	160.000	د/غرفة المقاصة د/ بنك ب للبنك ب حق على غرفة المقاصة	1212	325
160.000	90.000 70.000	د/البنك أ د/ البنك ج د/غرفة المقاصة تسوية الديون	325	1211 1213

- التسجيل في يومية البنك ب:

دائن	مدين	//	دائن	مدين
230.000	230.000	د/ قيم قيد التحصيل د/ قيم مستحقة الأداء بعد التحصيل استلام شيكات مسحوبة على بنوك أخرى	321	32x
230.000	230.000	// د/ غرفة المقاصة د/ قيم قيد التحصيل إرسال الشيكات إلى غرفة المقاصة	32x	325
230.000	70000 160.000	// د/ حسابات جارية مدينة د/ البنك المركزي د/غرفة المقاصة إثبات عملية تحصيل المستحق من البنوك عن طريق البنك المركزي	325	2211x 110
230.000	230.000	// د/ قيم مستحقة الأداء بعد التحصيل د/حسابات الزبائن التحصيل الفعلي للشيكات	2211x	32x

المحور العاشر:

محاسبة الحسابات الختامية للبنك

1-تعريف الإقفال المحاسبي

الإقفال المحاسبي هو إجراء مالي يهدف إلى إنهاء ومعالجة حسابات فترة مالية معينة. يسمح هذا الإجراء بإعداد صورة صادقة للوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسة في تاريخ محدد، وذلك من خلال مقارنة المقبوضات بالمدفوعات المسجلة في المحاسبة.

وعندما يتم إقفال الحسابات، يقوم الخبير المحاسبي باستخراج النتيجة الصافية، والتي تُرَحَّل بدورها إلى الفترة المالية الجديدة. وهكذا تتم عملية الانتقال بين دورتين ماليتين، من فترة إلى أخرى.

2-المراحل الأساسية المختلفة للإقفال المحاسبي:

يُعد الإقفال المحاسبي عنصراً أساسياً داخل المؤسسة، ولا ينبغي التعامل معه باستخفاف، إذ يتطلب منهجية دقيقة ويُنَجَز على عدة مراحل.

أولاً، يجب تحليل الحسابات بدقة فائقة والتحقق من جميع البيانات. فمن خلال هذه الخطوة، يتمكن الخبير المحاسبي من اكتشاف أي أخطاء في الإدخال أو تناقضات محتملة. والهدف من ذلك؟ **ضمان صحة ودقة المعلومات المالية المعتمدة.**

أما **التسوية البنكية**، فهي تعني مطابقة الحركات المسجلة في الدفاتر المحاسبية مع كشوفات الحساب البنكي. وتتيح هذه العملية أيضاً اكتشاف الفروقات المحتملة والتأكد من صحة جميع الأرقام المسجلة.

ولعكس الواقع المالي الحقيقي للمؤسسة بشكل أدق، يتم كذلك تسجيل بعض القيود الخاصة، مثل **مخصصات الاهتلاك، ومخصصات الأعباء، وغيرها من العناصر التي تُسمى "قيود الجرد."**

وفي النهاية، يتيح الإقفال المحاسبي إصدار **البيانات المالية**، مثل **قائمة الدخل، والملاحق المحاسبية، والميزانية**. وتوفر هذه العناصر رؤية شاملة ودقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة، وهي عوامل حاسمة في عملية اتخاذ القرار. فإذا لم تُقَلَّ الحسابات بشكل صحيح، يصبح من المستحيل الحصول على صورة صادقة عن حالة المؤسسة، وهو أمر ضروري لاتخاذ قرارات استراتيجية سليمة.

كما أن إعداد البيانات المالية يساهم في **طمأنة الأطراف المعنية بالمؤسسة**، أو دعم المفاوضات مع شركاء آخرين، كأثناء **عمليات جمع التمويل** مثلاً. وبمعنى آخر، من دون إقفال محاسبي حقيقي ومنهجي، لن يمتلك القادة المعلومات اللازمة لحساب السيولة المطلوبة أو لوضع استراتيجيتهم بشكل سليم، مما قد يؤثر على **استقرار واستدامة المؤسسة ككل.**

وفوق ذلك، فإن الإقفال المحاسبي يُعد **التزاماً قانونياً** وخطوة يجب تنفيذها كل سنة. ويسمح الإقفال المحاسبي الدقيق بضمان امتثال المؤسسة للمعايير المعمول بها، مما يعزز شفافيتها أمام مساهميها ودائنيها ومستثمريها.

3- التسويات الجردية: للتوصل الى تحديد نتيجة الأعمال بدقة وبشكل يمثل حقيقة ما أسفرت عنه العمليات الاقتصادية للبنك لابد من حصر جميع المصروفات والنفقات التي تخص الفترة المعنية ومقابلتها بجميع الايرادات المعتبرة لنفس الفترة. وهذا ما أطلق عليه في المحاسبة أساس الاستحقاق Accrual Basis ويعني تحميل كل فترة مالية بما يخصها من مصروفات ونفقات سواء دفعت أو لم تدفع بعد، وكذلك حصر جميع الايرادات التي اكتسبت واعتبرت لنفس الفترة سواء قبضت أو لم تقبض. ويقتضي الأخذ بهذا الأساس اجراء التسويات اللازمة لتحديد ما يخص كل فترة مالية من الايرادات والمصروفات وتحميلها بها. وتقود العملية الى تأثيرات مختلفة على بنود الميزانية أيضا إذ أننا في سبيل تطبيق هذا الأساس نقوم بعملية الجرد والذي يقسم الى قسمين: جرد مادي (Physical) وجرّد محاسبي (Accounting) والجرّد لمادي يعني حصر موجودات البنك وتقييمها واجراء التسويات اللازمة بناء على المطابقة بين الرصيد الفعلي والدفتري. ومن الأمثلة على ذلك جرد النقدية بالخرينة، وجرّد الأثاث واللوازم والتجهيزات المكتبية ووسائل النقل والاتصال، وجرّد البضائع الموجودة بمخازن البنك على سبيل الضمان، ومحفظة الأوراق التجارية، ومحفظة الأوراق المالية، ووثائق الاعتمادات والكفالات والشيكات السياحية وغير ذلك. أما الجرد المحاسبي فيتناول جميع حسابات البنك وتطبيق قواعد الجرد الخاصة بكل حساب أو مجموعة من الحسابات كما هي في أي مشروع آخر. حيث يتم جرد الحسابات الحقيقية الثابتة بتطبيق مبدأ الاستهلاك السنوي، كما يتم جرد الحسابات الحقيقية المتداولة بتطبيق مبدأ سعر السوق أو الكلفة ايهما أقل كما يتم جرد الحسابات الشخصية المتداولة بتخفيضها بالديون المعدومة وأخذ مخصص للديون المشكوك في تحصيلها. أما الحسابات الوهمية فيجري جردها بتطبيق قاعدة المستحقات والمقدمات بالنسبة لكل عنصر من عناصر النفقات والايرادات⁷⁸.

أ- جدول الأرباح والخسائر حسابات النتائج: يتم اعداد هذا الحساب في نهاية العام للتوصل الى صافي نتيجة عمل البنك من ربح أو خسارة وتقل في هذا الحساب جميع عناصر المصروفات والايرادات وهكذا يمثل جانبه المدين المصروفات المختلفة بينما يمثل جانبه الدائن الايرادات المختلفة أما الفرق بين الجانبين فيمثل الربح في حالة زيادة الجانب الدائن عن المدين أو الخسارة في حالة زيادة الجانب المدين عن الدائن). ويتم اعداد هذا الحساب عادة على ثلاثة أوجه أو نماذج وفق الغرض الذي يعد من أجله الأول حساب تفصيلي جدا يخدم أغراض إدارة البنك، والثاني محدد بنموذج معتمد سلفا من قبل البنك المركزي والثالث محدد أيضا من قبل البنك المركزي لغايات النشر في الصحف المحلية وغيرها من الدوريات من جهة، والتضمين في التقرير السنوي المعد لغايات النشر لأعمال البنك والذي يوزع على المساهمين من جهة أخرى.

⁷⁸ خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2000، ص ص

وتتعدد بنود هذا الحساب على النحو التالي: ⁷⁹

✚ جانب الإيرادات: يضم جانب الإيرادات ما يلي:

- فوائد وإيرادات الاستثمارات: تمثل الإيرادات الناتجة عن استثمار أموال البنك مثل عائد القروض والأرصدة لدى البنوك.
- عمولات وإيرادات أخرى: تمثل جميع الإيرادات الناتجة عن خدمة البنك وأي إيرادات أخرى، مثل عمولات وأتعاب الخدمات البنكية.

✚ جانب المصاريف: يضم جانب المصاريف ما يلي:

- فوائد وعمولات: تمثل الأعباء المالية التي يدفعها البنك للغير للحصول على الأموال للاستثمارات مثل المصروفات، الأجور والرواتب.
- مصاريف إدارية وعمومية ومخصصات: يشمل هذا البند جميع المصاريف الإدارية للبنك والمصاريف العامة واهتلاكات الأصول.

والنموذج الموالي يوضح جدول حسابات النتائج.

بآلاف دج

بآلاف دج	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+ قوائد ونوائج مماثلة		
2	- قوائد وأعباء مماثلة		
3	+ عمولات (نوائج)		
4	- عمولات (أعباء)		
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال النتائج		
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال رؤوس الأموال الخاصة		
7	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة إلى غاية الاستحقاق		
8	+ نوائج الأنشطة أخرى		
9	- أعباء الأنشطة الأخرى		
10	النتائج البنكية الصافي		
11	- أعباء الاستغلال العامة		
12	- مخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الناتجة المادية وغير المادية		
13	النتائج الإجمالي للاستغلال		
14	- مخصصات المؤنات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد		
15	+ استرجاعات المؤنات وخسائر القيمة واسترداد على المستحقات المهتلفة		
16	نتائج الاستغلال		
17	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول الأخرى		
18	+ العناصر غير العادية (نوائج)		
19	- العناصر غير العادية (أعباء)		
20	نتائج قبل الضريبة		
21	- ضرائب على النتائج وما يماثلها		
22	النتائج الصافي للسنة المالية		

ب- قائمة المركز المالي: إذا نظرنا إلى الحسابات المتبقية في دفتر أو دفاتر) الأستاذ أو المتضمنة في ميزان المراجعة بعد إعداد الحسابات الختامية الأرباح والخسائر، والتوزيع وإثبات أثرها على الحسابات المعنية

⁷⁹ عفاف زهراوي، محاسبة البنوك، دار ألفا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص 28

كالاحتياطي القانوني والأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين وغيرها، نجد أنها تمثل عناصر الميزانية الثلاثة وهي: الموجودات الأصول، والمطلوبات وحقوق المساهمين (الخصوم) حيث يتم تصوير الميزانية العامة من هذه العناصر لأن الميزانية عبارة عن خصوم (مطلوبات وحقوق مساهمين المشروع في تاريخ إعدادها أي تاريخ نهاية السنة المالية المعنية). وقد جرى العرف في السابق على عنونة الجانب الأيمن بكلمة "الأصول" والجانب الأيسر بكلمة "الخصوم" ولكن نظرا لوجود أرصدة مدينة بالميزانية لا تمثل أصولا، ووجود أرصدة دائنة لا تمثل خصوما على المنشأة فقد رأى البعض ضرورة عنونة الجانب الأيمن بعبارة الأصول والأرصدة المدينة التعبير عن المحتوى. وغنى عن البيان أنه يتم ترتيب الموجودات والحسابات داخل المجموعة الواحدة من الموجودات حسب سيولتها أي حسب سهولة تحويلها إلى نقد كما يجري ترتيب المطلوبات والحسابات داخل المجموعة الواحدة من المطلوبات حسب قرب مواعيد استحقاقها ووجوب الوفاء بها. وتعد الميزانية العامة على ثلاثة نماذج وفق الغرض الذي تعد من أجله: الأول مفصل جدا لغايات إدارة البنك، والثاني أقل تفصيلا يعد وفق نموذج معتمد من البنك المركزي ولغايات إرساله إليه، والثالث مقرر أيضا من البنك المركزي ولكن لغايات النشر في الصحف والدوريات الأخرى والتقرير السنوي للبنك. ويبين الشكل رقم (٢٨) النموذج الثالث

ج- قائمة التدفقات النقدية: تعد قائمة التدفقات النقدية عن فترة تتحدد في العنوان وتتضمن كل من صافي التدفقات النقدية في أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل، ورصيد النقدية في أول السنة وآخرها.

د- قائمة التوزيعات المقترحة: بتحديد رصيد آخر السنة والذي يتكون من رصيد أول المدة وأرباح السنة محل الدراسة والمبلغ المحول من الاحتياطي نجد قائمة الأرباح المقترح توزيعها، والتي هي بدورها مكونة من أرباح موزعة وأرباح محتجزة.⁸⁰

80 عفاف زهراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 28، 29.

خلاصة

في ضوء المعالجة النظرية والتطبيقية التي تضمنتها هذه المطبوعة، يتبين أن محاسبة البنوك والتأمينات تُعدّ أحد أهم الفروع المحاسبية المتخصصة التي تُعنى بمتابعة وتقييم الأنشطة المالية ذات الطبيعة المعقّدة والحسّاسة. فقد أبرزت الدراسة خصوصية الإطار المحاسبي المعتمد داخل المؤسسات البنكية، والذي يركز على ضبط العمليات المتعلقة بمنح القروض، تعبئة الموارد، إدارة السيولة، وتقدير مخاطر الائتمان، وذلك بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية والتنظيمية الوطنية والدولية.

كما أوضحت المطبوعة أن المحاسبة في قطاع التأمين تقوم على أسس مغايرة تستجيب لطبيعة نشاط يعتمد على تجميع الأقساط، تكوين الاحتياطات التقنية، معالجة مطالبات التعويض، وتنظيم عمليات إعادة التأمين، وهو ما يستلزم آليات دقيقة للقياس المحاسبي تضمن الشفافية واستمرارية القدرة على الوفاء بالالتزامات المستقبلية.

إن الإلمام بهذه الجوانب يُمكن الطالب من اكتساب فهم معمّق لكيفية معالجة البيانات المالية في المؤسسات المالية، والتميز بين خصوصيات كل قطاع من حيث طرق التسجيل، التقييم، الإفصاح، وإدارة المخاطر. كما يعزز هذا المسار العلمي قدرة الدارس على الربط بين القواعد المحاسبية والإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمل القطاعين، وعلى استيعاب الدور المحوري للمحاسبة في تحسين جودة الحوكمة المالية وضمان الاستقرار الاقتصادي.

وعليه، فإن هذه المطبوعة تمثل دعامة علمية أساسية تمكّن طلبة المحاسبة من تطوير معارفهم ومهاراتهم، بما يؤهلهم للتعامل بكفاءة مع بيئة مالية معقّدة ومتغيرة، ويسهم في إعداد كفاءات قادرة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل وضمان ممارسات محاسبية سليمة داخل المؤسسات البنكية والتأمينية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. *Alexandre Berteaux, **Bons anonymes et bons de caisse: définition et fiscalité**, le Figaro, available at :*
2. http://leparticulier.lefigaro.fr/jcms/p1_1620688/bons-anonymes-et-bons-de-caisse-definition-et-fiscalite
3. أسامة كامل، النقود والبنوك، دار النشر مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
4. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية (دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
5. أمين السيد أحمد لطفي، مراجعة القوائم المالية باستخدام الإجراءات التحليلية واختبارات التفاصيل، دور المكتبات الكبرى، القاهرة، 2004.
6. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008.
7. بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.
8. بنية محمد، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص تسويق الخدمات وسويق فندقية وسياحي، جامعة قالم، الجزائر، 2019.
9. بوسماحة محمد، المحاسبة البنكية في الجزائر (دراسة نظرية)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 02، 2017.
10. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية - عمليات، تقنيات وتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.
11. الجامعة الافتراضية السورية، الخدمات المصرفية، الجمهورية العربية السورية، 2018.
12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 97-03 مؤرخ في 16 رجب عام 1418 الموافق 17 نوفمبر سنة 1997، يتعلق بغرفة المقاصة، 25 مارس 1998، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 17.
13. جعفر عبد الإله، المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، ط1، دار حنين، عمان، 2003.
14. حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
15. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ)، ط1، دار الكندي، الأردن، 2003.
16. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2000.
17. خالد عبد القادر عيد، الحساب الجاري، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، المجلد 07، العدد 70، جامعة الأزهر، 2017.
18. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

19. خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
20. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008.
21. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2013.
22. رحيم حسين، بن فرج زوينة، إدارة ومحاسبة البنوك، الطبعة الأولى، البدر الساطع للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
23. رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية/ قياس بنود قائمة المركز المالي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
24. رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوزالدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، ط1، دار الحامد، 2003.
25. رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007.
26. زهير الحدر، لؤي وديان، محاسبة البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012.
27. شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية: دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، دار عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، 2013.
28. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.
29. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، دار النشر الدار الجامعية، 1999.
30. طارق عبد العال حمد، تحليل القوائم المالية أغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
31. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك (دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية)، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
32. عبد الرزاق الشحادة، محاسبة المنشآت المالية-البنوك التجارية-، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1998.
33. عبد السميع الدسوقي، أساسيات المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار وائل، عمان، الأردن، 2002.
34. عبد الماجد عبد الله حسن، محاسبة المنشآت المالية، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، السودان، 2010.
35. عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، 2004.

36. عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية - المخاطر وأساليب تسييرها، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
37. عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي-البنوك الإسلامية)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، الإسكندرية.
38. عفاف زهراوي، محاسبة البنوك، دار ألفا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.
39. علي عبد الله شاهين، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2014.
40. علي عبد الله شاهين، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.
41. عماد الدين عبد الحي وآخرون، شرح الأوراق التجارية في قانون المعاملات التجارية الاتحادي الإماراتي، ط1، الإصدار 157، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2017.
42. فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية - دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2005.
43. كتوش عاشور، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، جامعة بسكرة، 2006.
44. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، ط1، 2004.
45. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي - دراسة حالة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012.
46. مجلة إضاءات، الحسابات الجارية، السلسلة 7، العدد 02، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، سبتمبر 2014.
47. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، النقد والبنوك، ط1، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2018.
48. محمد جمال علي هلاي، عبد الرزاق قاسم شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
49. محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقد والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، اثرء للنشر والتوزيع، 2009.
50. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقد والمصارف، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
51. مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

52. مكرم عبد المسيح باسيلي، المعاملات المصرفية - المحاسبة والاستثمار وتحليل القوائم المالية، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، 2007.
53. مكرم عبد المسيح باسيلي، مبادئ المحاسبة رؤية معاصرة، الجزء الأول، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، 2008
54. المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، محاسبة البنوك، المملكة العربية السعودية، 2008.
55. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
56. النظام رقم 25-08 المؤرخ في 28 محرم عام 1447 والموافق لـ 24 جويلية 2025 والمتضمن لإعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.
57. وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.
58. يحيى قللي، مبادئ المحاسبة المالية، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، 2004.

دليل الحسابات البنكية في الجزائر

**محرم عام 1447 الموافق لـ 24 29 الملحق للنظام رقم 07-25 مؤرخ في
جويلية سنة 2025، المتضمن مخطط الحسابات المطبق على البنوك
والمؤسسات المالية ومزودي خدمات الدفع**

10- الصندوق

101- أوراق وقطع نقدية

109- قيم أخرى

11- البنوك المركزية، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية

111- البنوك المركزية

1111- حسابات عادية

1112- مقابل الودائع بالعملة الأجنبية

1117- المستحقات والديون الملحقة

11171- المستحقات الملحقة

11172- الديون الملحقة

112- الخزينة العمومية

1121- حسابات عادية

1127- المستحقات والديون الملحقة

11271- المستحقات الملحقة

11272- الديون الملحقة

113- مراكز الصكوك البريدية

1131- حسابات عادية

1137- المستحقات والديون الملحقة

11371- المستحقات الملحقة

11372- الديون الملحقة

12- الحسابات العادية

121- الحسابات العادية للبنوك

1211- الحسابات العادية للبنوك

1217- المستحقات والديون الملحقة

12171- المستحقات الملحقة

12172- الديون الملحقة

122- الحسابات العادية للمؤسسات المالية

1221- الحسابات العادية للمؤسسات المالية

1227- المستحقات والديون الملحقة

12271- المُستحققات المُلحقة

12272- الديون المُلحقة

13- الحسابات، القروض والإقتراضات

131- الحسابات والقروض

1311- القروض اليومية

13111- استرجاع السيولة لمدة 24 ساعة

13112- تسهيلات الودائع

13113- القروض اليومية للبنوك

13114- القروض اليومية للمؤسسات المالية

13117- المستحققات الملحقة

1312- الحسابات والقروض لأجل

13121- استرجاعات السيولة الأخرى

13122- الحسابات والقروض لأجل للبنوك

13123- القروض لأجل للمؤسسات المالية

13127- المستحققات الملحقة

1313- القروض المالية

13131- القروض المالية

13137- المستحققات الملحقة

132- الحسابات والإقتراضات

1321- الإقتراضات اليومية

13211- الإقتراضات اليومية لدى البنوك المركزية

13212- الإقتراضات اليومية لدى البنوك

13213- الإقتراضات ليومية لدى المؤسسات المالية

13217- الديون المُلحقة

1322- الحسابات والإقتراضات لأجل

13221- الإقتراضات لأجل لدى البنوك المركزية

13222- الحسابات والإقتراضات لأجل لدى البنوك

13223- الإقتراضات لأجل لدى المؤسسات المالية

13227- الديون المُلحقة

1323- الإقتراضات المالية

13231- الإقتراضات المالية

13237- الديون المُلحَقَة

14- قيم مُستلمة على سبيل الأمانة

141- قيم مستلمة على سبيل الأمانة اليومية

1411- قيم مستلمة على سبيل الأمانة اليومية من البنوك المركزية

1412- قيم مستلمة على سبيل الأمانة اليومية من البنوك

1413- قيم مستلمة على سبيل الأمانة اليومية من المؤسسات المالية

1417- المستحقات الملحقة

142- قيم مستلمة على سبيل الأمانة لأجل

1421- قيم مستلمة على سبيل الأمانة لأجل من البنوك المركزية

1422- قيم مستلمة على سبيل الأمانة لأجل من البنوك

1423- قيم مستلمة على سبيل الأمانة لأجل من المؤسسات المالية

1427- المُستحقات المُلحَقَة

15- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة

151- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة اليومية

1511- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة اليومية للبنوك المركزية

1512- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة اليومية للبنوك

1513- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة اليومية للمؤسسات المالية

1517- الديون الملحقة

152- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة لأجل

1521- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة لأجل للبنوك المركزية

1522- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة لأجل للبنوك

1523- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة لأجل للمؤسسات المالية

1527- الديون الملحقة

16- قيم غير مُحَمَّلَة ومبالغ أخرى مستحقة

161- قيم غير مُحَمَّلَة

162- مبالغ أخرى مستحقة

17- العمليات الداخلية للشبكة

171- حسابات الشبكة

172- الاستخدامات لدى الشبكة

1721- استخدامات لدى الشبكة

1727- المستحقات الملحقة

173- الموارد الصادرة من الشبكة

1731- الموارد الصادرة من الشبكة

1737- الديون الملحقة

18- مستحقات مشكوك في تحصيلها

181- مستحقات مشكوك في تحصيلها

1811- مستحقات ذات مخاطر ممكنة

1812- مستحقات ذات مخاطر عالية

1813- مستحقات متعثرة

182- فوائد غير محصلة

1821- فوائد غير محصلة على مستحقات جارية

1822- فوائد غير محصلة على مستحقات مشكوك في تحصيلها

19- خسائر القيمة على المستحقات المشكوك في تحصيلها

191- خسائر القيمة على مستحقات ذات مخاطر ممكنة

192- خسائر القيمة على مستحقات ذات مخاطر عالية

193- خسائر القيمة على مستحقات متعثرة

- 20- قروض للزبائن
- 201- المستحقات التجارية
- 2011- المستحقات التجارية
- 20111- الخصم والعمليات المُمَاثِلَة
- 20112- التخصيم
- 20119- مستحقات تجارية أخرى
- 2012- قيم غير مسددة
- 2017- المستحقات الملحقة
- 202- قروض للتصدير
- 2021- قروض للتصدير
- 20211- تعبئة المستحقات على الخارج
- 20212- قروض الموردين
- 20219- قروض أخرى للتصدير
- 2022- قيم غير مسددة
- 2027- المُسْتَحَقَّات المُلْحَقَة
- 203- قروض الخزينة
- 2031- قروض الخزينة
- 20311- استخدام فتح القروض الدائمة
- 20312- القرض العام للاستغلال
- 20313- قروض تمويل المخزون والقروض الموسمية
- 20314- تسبيقات على الموجودات المالية
- 20319- قروض خزينة أخرى
- 2032- استحقاقات غير مسددة
- 2037- المُسْتَحَقَّات المُلْحَقَة
- 204- قروض للتجهيز
- 2041- قروض للتجهيز
- 20411- قروض على الأموال العمومية المُخَصَّصة
- 20419- قروض أخرى للتجهيز
- 2042- استحقاقات غير مسددة
- 2047- المُسْتَحَقَّات المُلْحَقَة
- 205- قروض للاستهلاك

- 2051- قروض للاستهلاك**
- 20511- قروض لاقتناء السيارات
- 20519- قروض أخرى للاستهلاك
- 2052- استحقاقات غير مسددة
- 2057- المستحقات المُلحَقة
- 206- القروض العقارية**
- 2061- القروض السكنية للأفراد**
- 20611- القروض المدعّمة
- 20612- القروض الغير مدعّمة
- 20613- استحقاقات غير مسددة
- 20617- المستحقات المُلحَقة
- 2062- القروض العقارية للمقاولين**
- 20621- القروض العقارية للمقاولين
- 20622- استحقاقات غير مسددة
- 20627- المستحقات المُلحَقة
- 2063- القروض السكنية الأخرى**
- 20631- القروض السكنية الأخرى
- 20632- استحقاقات غير مسددة
- 20637- المستحقات المُلحَقة
- 207- القرض الإيجاري**
- 2071- القرض الإيجاري للمنقولات**
- 20711- القرض الإيجاري للمنقولات
- 20712- استحقاقات غير مسددة
- 20717- المستحقات المُلحَقة
- 2072- القرض الإيجاري العقاري**
- 20721- القرض الإيجاري العقاري
- 20722- استحقاقات غير مسددة
- 20727- المستحقات المُلحَقة
- 209- قروض أخرى للزبائن**
- 2091- قروض أخرى للزبائن
- 2092- استحقاقات غير مسددة
- 2097- المستحقات المُلحَقة

22- حسابات الزبائن

221- الحسابات العادية

2211- الحسابات العادية

22111- حسابات الصكوك

22112- حسابات جارية

2217-المستحقات والديون المُلحَقة

22171- المُستحقات الملحقة

22172- الديون الملحقة

222- ودائع الضمان

2221- ودائع الضمان لعمليات الاستيراد

22211- ودائع الضمان لفتح الاعتماد المستندي

22212- ودائع الضمان لعمليات الاستيراد الأخرى

2222- ودائع الضمان الأخرى

2227- الديون الملحقة

223- حسابات الادخار

2231- حسابات الادخار السكنية

2232- حسابات الادخار الأخرى

2237- الديون الملحقة

224- حسابات دائنة لأجل

2241- ودائع لأجل

2242- أدونات الصندوق

2247- الديون الملحقة

229- حسابات أخرى للزبائن

2291- الحسابات المُجمَدة

2292- حسابات التركات الشاغرة

2293- حسابات التركات

2297- الديون الملحقة

23- قروض واقتراضات للعملاء الماليين

231- قروض لشركات التأمين

2311- قروض يومية

2312- قروض لأجل

- 2317- مُسْتَحَقَات مُلْحَقَة
- 232- اقتراضات لدى شركات التأمين**
- 2321- اقتراضات يومية
- 2322- اقتراضات لأجل
- 2327- ديون ملحقَة
- 233- قروض لعملاء ماليين آخرين**
- 2331- قروض يومية
- 2332- قروض لأجل
- 2337- مُسْتَحَقَات مُلْحَقَة
- 234- اقتراضات لدى عملاء ماليين آخرين**
- 2341- اقتراضات يومية
- 2342- اقتراضات لأجل
- 2347- ديون مُلْحَقَة

- 24- قيم مستلمة على سبيل الأمانة**
- 241- شركات التأمين**
- 2411- قيم مستلمة على سبيل الأمانة يومية
- 2412- قيم مستلمة على سبيل الأمانة لأجل
- 2417- مُسْتَحَقَات مُلْحَقَة
- 242- عملاء ماليين آخرين**
- 2421- قيم مستلمة على سبيل الأمانة يومية
- 2422- قيم مستلمة على سبيل الأمانة لأجل
- 2427- مُسْتَحَقَات مُلْحَقَة
- 243- زبائن غير ماليين**
- 2431- قيم مستلمة على سبيل الأمانة يومية
- 2432- قيم مستلمة على سبيل الأمانة لأجل
- 2437- مُسْتَحَقَات مُلْحَقَة

- 25- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة**
- 251- شركات التأمين**
- 2511- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة يومية
- 2512- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة لأجل

2517- ديون ملحقة

252- عملاء ماليين آخرين

2521- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة يومية

2522- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة لأجل

2527- ديون ملحقة

253- زبائن غير ماليين

2531- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة يومية

2532- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة لأجل

2537- ديون ملحقة

26- قيم غير مُحملة ومبالغ مستحقة أخرى

261- قيم غير مُحملة

262- مبالغ مستحقة أخرى

2621- ودائع الزبائن المؤقتين

2622- أموال للتحميل في حسابات الزبائن

2623- صكوك مصادق عليها

2624- حسابات التخصيم (بيع الديون)

2627- ديون ملحقة

28- مستحقات مشكوك في تحصيلها

281- مستحقات مشكوك في تحصيلها

2811- مستحقات ذات مخاطر ممكنة

2812- مستحقات ذات مخاطر عالية

2813- مستحقات متعثرة

282- فوائد غير محصلة

2821- فوائد غير محصلة على مستحقات جارية

2822- فوائد غير محصلة على مستحقات مشكوك في تحصيلها

29- خسائر القيمة على المستحقات مشكوك في تحصيلها

291- خسائر القيمة على مستحقات ذات مخاطر ممكنة

292- خسائر القيمة على مستحقات ذات مخاطر عالية

293- خسائر القيمة على مستحقات متعثرة

الصف 3: حسابات العمليات على الأوراق المالية والعمليات المتنوعة

30- العمليات على الأوراق المالية

301- أوراق مالية مملوكة لغرض التعامل

3011- أوراق مالية عمومية وقيم مماثلة

3012- أوراق مالية أخرى ذات دخل ثابت

3013- أسهم وأوراق مالية أخرى ذات دخل متغير

3017- مُستحقات مُلحقة

302- أوراق مالية للتوظيف

3021- أوراق مالية عمومية وقيم مماثلة

3022- أوراق مالية أخرى ذات دخل ثابت

3023- أسهم وأوراق مالية أخرى ذات دخل متغير

3025- علاوة / خصم

3026- تسوية إلى القيمة العادلة

3027- مُستحقات مُلحقة

3029- خسائر القيمة على الأسهم والأوراق المالية الأخرى ذات دخل متغير

303- أوراق مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق

3031- أوراق مالية عمومية وقيم مماثلة

3032- أوراق أخرى ذات دخل ثابت

3035- علاوة / خصم

3037- مُستحقات مُلحقة

304- حسابات التفاوض والتسوية المتعلقة بالعمليات على الأوراق المالية

31- الأدوات المالية المشتقة

311- أدوات مالية للتغطية

3111- أدوات مالية لتغطية مخاطر الصرف

319- أدوات مالية مشتقة أخرى

32- قيم قيد التحصيل

321- المقاصة عن بعد

322- قيم للرفض

329- قيم أخرى قيد التحصيل

33- ديون ممثلة بأوراق مالية

331- السندات

3331- السندات

3317- ديون ملحقة

332- ديون ممثلة بأوراق مالية أخرى

3321- ديون ممثلة بأوراق مالية أخرى

3327- ديون ملحقة

34- مدينون ودائنون متنوعون

341- مدينون متنوعون

3411- مبالغ مستحقة من طرف الدولة

34111- الضرائب الجارية

34112- مبالغ أخرى مستحقة من طرف الدولة

3412- مبالغ مستحقة من طرف هيئات اجتماعية

3413- مبالغ مستحقة من طرف المستخدمين

34131- تسبيقات ودفعات للمستخدمين

34132- مبالغ أخرى مستحقة من طرف المستخدمين

3414- حسابات الزبائن المتعلقة بالخدمات الغير بنكية

3419- مدينون متنوعون آخرون

342- دائنون متنوعون

3421- مبالغ مستحقة لصالح الدولة

34211- الضرائب الجارية

34212- مبالغ أخرى مستحقة لصالح الدولة

3422- مبالغ مستحقة لصالح الهيئات الاجتماعية

3423- مبالغ مستحقة لصالح المستخدمين

3424- مبالغ مستحقة لصالح المساهمين

34241- حصص أرباح للدفع

34242- المدفوعات المستلمة على ارتفاع رأس المال

34243- حسابات جارية للمساهمين الدائنين

34249- مبالغ أخرى مستحقة لصالح المساهمين

3425- موردين للسلع والخدمات

3429- دائنون آخرون متنوعون

35- استخدامات متنوعة

- 351- موجودات بالذهب والمعادن الثمينة
- 352- مخزونات اللوازم الخاصة بالمكاتب والطبع
- 353- طوابع
- 354- استخدامات أخرى متنوعة
- 359- خسائر القيمة على الاستخدامات المتنوعة

36- حسابات انتقالية وحسابات تسوية

- 361- مقابلات الفوائد الغير مُحَصَّلَة
- 362- حسابات التسوية
- 363- أعباء للدفع ونواتج مسجلة مُسبقا
- 3631- أعباء للدفع
- 3632- نواتج مسجلة مسبقا
- 364- نواتج للتحصيل وأعباء مثبتة مُسبقا
- 3641- نواتج للتحصيل
- 3642- أعباء مُلاحظة مُسبقا
- 369- حسابات أخرى للتسوية

37- حسابات الربط

38- مستحقات مشكوك في تحصيلها

- 381- أوراق مالية فيها المصدر في حالة تخلف عن السداد
- 3811- أوراق مالية للتوظيف
- 38111- أوراق مالية عمومية وقيم مماثلة
- 38112- سندات أخرى
- 38113- أسهم وأوراق مالية أخرى للملكية
- 38115- علاوة / خصم
- 38116- تسوية إلى القيمة العادلة
- 38117- مُستحقات مُلحَقَة
- 3812- أوراق مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق
- 38121- أوراق مالية عمومية وقيم مماثلة
- 38122- سندات أخرى
- 38125- علاوة/ خصم

38127- مُستحققات مُلَحَقَة

382- فوائد غير محصلة

3821- أوراق مالية للتوظيف

3822- أوراق مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق

39- خسائر القيمة على المستحققات المشكوك في تحصيلها

391- خسائر القيمة على أوراق مالية للتوظيف ذات دخل ثابت

392- خسائر القيمة على أوراق مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق

40- مستحقات تابعة

401- أوراق مالية تابعة

4011- أوراق مالية تابعة بأجل محددة

4012- أوراق مالية تابعة بأجل غير محددة

4016- تسوية إلى القيمة العادلة

4017- المستحقات الملحقه

402-قروض تابعة

4021- قروض تابعة بأجل محددة

4022- قروض تابعة بأجل غير محددة

4027- المستحقات الملحقه

41- أوراق مالية للمساهمة

411- أوراق مالية للمساهمة في الفروع

412- أوراق مالية للمساهمة في المؤسسات المشتركة

413- أوراق مالية للمساهمة في الكيانات المشاركة

414- أوراق مالية أخرى للمساهمة

417- المستحقات الملحقه

419- خسائر القيمة

42- أوراق مالية أخرى ثابتة

421- أوراق مالية ثابتة أخرى

426- تسوية إلى القيمة العادلة

427- المستحقات الملحقه

429- خسائر القيمة

43- الأصول الثابتة الغير المادية و المادية

431- الأصول الثابتة الغير المادية وفارق الحيازة

4311- مصاريف البحث والتطوير الثابتة

4312- البرامج المعلوماتية والبرامج المماثلة

4313- امتيازات وحقوق مماثلة، براءات، رخص وعلامات

4314- فارق الحيازة

- 4319- الأصول الثابتة الغير المادية الأخرى
- 432- الأصول الثابتة المادية**
- 4321- الأراضي**
- 43211- أراضي التوظيفات
- 43219- أراضي أخرى
- 4322- المباني**
- 43221- مباني التوظيفات
- 43229- مباني أخرى
- 4323- إعداد وتهيئة
- 4324- المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية**
- 43241- المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية الممنوحة للإيجار البسيط
- 43249- المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية الأخرى
- 4325- الإيجار المستحق للاستلام**
- 43251- الإيجار المُستحق للاستلام على الأراضي
- 43252- الإيجار المُستحق للاستلام على المباني
- 43253- الإيجار المُستحق للاستلام على المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية
- 43259- الإيجار المُستحق للاستلام على الأصول الثابتة المادية الأخرى
- 4326- الإيجار الغير مدفوع**
- 43261- الإيجار الغير مدفوع على الأراضي
- 43262- الإيجار الغير مدفوع على المباني
- 43263- الإيجار الغير مدفوع على المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية
- 43269- الإيجار الغير مدفوع على الأصول الثابتة المادية الأخرى
- 4329- الأصول الثابتة المادية الأخرى**
- 43291- الأصول الثابتة المادية الأخرى الممنوحة للإيجار البسيط
- 43292- الأصول الثابتة المادية الأخرى الغير ممنوحة للإيجار البسيط
- 433- الأصول الثابتة قيد الإنجاز**
- 4331- الأصول الثابتة الغير المادية قيد الإنجاز
- 4332- الأصول الثابتة المادية قيد الإنجاز
- 4333- تسبيقات وحسابات مدفوعة حسب طلبية الأصول الثابتة

44- مخصصات الفروع في الخارج

45- خسائر قيمة الأصول الثابتة الغير مادية والمادية

451- خسائر قيمة الأصول الثابتة الغير مادية وفوارق الحيابة

4511- خسائر القيمة على مصاريف البحث والتطوير الثابتة

4512- خسائر القيمة على البرامج المعلوماتية والعناصر المماثلة

4513- خسائر القيمة على الامتيازات والحقوق المماثلة، البراءات، الرخص والعلامات

4514- خسائر القيمة على فارق الحيابة

4519- خسائر القيمة على الأصول الثابتة الغير المادية الأخرى

452- خسائر قيمة الأصول الثابتة المادية

4521- خسائر القيمة على الأراضي

45211- خسائر القيمة على أراضي التوظيفات

45219- خسائر القيمة على الأراضي الأخرى

4522- خسائر القيمة على المباني

45221- خسائر القيمة على مباني التوظيفات

45229- خسائر القيمة على المباني الأخرى

4523- خسائر القيمة على الإعداد والتهيئة

4524- خسائر القيمة على المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية

45241- خسائر القيمة على المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية الممنوحة للإيجار البسيط

45249- خسائر القيمة على المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية الأخرى

4529 - خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية الأخرى

45291- خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية الأخرى الممنوحة للإيجار البسيط

45292- خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية الأخرى الغير ممنوحة للإيجار البسيط

453- خسائر القيمة على الأصول الثابتة قيد الإنجاز

4531- خسائر القيمة على الأصول الثابتة الغير مادية قيد الإنجاز

4532- خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية قيد الإنجاز

46- الإهلاكات

461- إهلاك الأصول الثابتة الغير المادية وفارق الحيابة

4611- إهلاك مصاريف البحث والتطوير الثابتة

- 4612- إهلاك البرامج المعلوماتية والعناصر المماثلة
- 4613- إهلاك الامتيازات والحقوق المماثلة، البراءات، الرخص والعلامات
- 4614- إهلاك فارق الحياة
- 4619- إهلاك الأصول الثابتة الغير المادية الأخرى

462- إهلاك الأصول الثابتة المادية

4621- إهلاك المباني

- 46211- إهلاك مباني التوظيفات
- 46219- إهلاك المباني الأخرى
- 4622- إهلاك الإعداد والتهيئة
- 4623- إهلاك المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية**
- 46231- إهلاك المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية الممنوحة للإيجار البسيط
- 46239- إهلاك المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية الأخرى
- 4629- إهلاك الأصول الثابتة المادية الأخرى**
- 46291- إهلاك الأصول الثابتة المادية الأخرى الممنوحة للإيجار البسيط
- 46292- إهلاك الأصول الثابتة المادية الأخرى الغير ممنوحة للإيجار البسيط

48- المستحقات المشكوك فيها على القيم الثابتة

481- المستحقات المشكوك فيها

- 4811- قروض تابعة مشكوك فيها
- 4812- أوراق مالية تابعة مشكوك فيها

482- فوائد غير محصلة

- 4821- فوائد غير محصلة على المستحقات التابعة الجارية
- 4822- فوائد غير محصلة على المستحقات التابعة المشكوك فيها

49- خسائر القيمة على المستحقات المشكوك فيها

- 491- خسائر القيمة على القروض التابعة المشكوك فيها
- 492- خسائر القيمة على الأوراق المالية التابعة المشكوك فيها

50- نواتج وأعباء مؤجلة – خارج دورة الاستغلال

501- دعم وأموال عمومية مخصصة

5011- دعما لاستثمار المُستلم

50111- دعم الاستثمار المُستلم

50112- دعم الاستثمار المُقيد في حساب النواتج والأعباء

5012- أموال عمومية مخصصة

502- الضرائب المؤجلة

5021- الضرائب المؤجلة-أصول

5022- الضرائب المؤجلة-خصوم

51- مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء

511- مؤونات لتغطية مخاطر تنفيذ الالتزامات بالتوقيع

512- مؤونات لتغطية مخاطر الصرف

513- مؤوناتعلى معاشات التقاعد والالتزامات المُماثلة

519- مؤونات المخاطر والأعباء الأخرى

5191- مؤونات أخرى مرتبطة بالنتائج البنكي الصافي

5192- مؤونات أخرى مرتبطة بأعباء الاستغلال العامة

52- الديون التابعة

521- الإقتراضات والأوراق المالية التابعة المُصدرة لأجل

5211- الإقتراضات التابعة لأجل مُحدد

5212- الأوراق المالية التابعة لأجل مُحدد

5217- الديون المُلحقة

522- الإقتراضات والأوراق المالية التابعة المُصدرة لأجل غير مُحدد

5221- الإقتراضات التابعة لأجل غير مُحدد

5222- أوراق مالية تساهمية

5223- أوراق مالية تابعة أخرى لأجل غير مُحدد

5227- ديون لاحقة

53- مؤونات لتغطية للمخاطر العامة

531- أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة

532- مؤونات على القروض المتوسطة والطويلة الأجل

54- علاوات مرتبطة برأس المال، الاحتياطيات والعناصر المماثلة

541- العلاوات المرتبطة برأس المال

5411- علاوات الإصدار

5412- علاوات الاندماج

5413- علاوات المساهمة

5419- علاوات أخرى

542- الاحتياطيات

5421- الاحتياطيات القانونية

5422- الاحتياطيات النظامية والتعاقدية

5423- الاحتياطيات الاختيارية

5429- الاحتياطيات الأخرى

543- فارق التقييم وإعادة التقييم

5431- فارق التقييم

54311- أوراق مالية للتوظيف- تعديل القيمة

54312- أوراق مالية للتوظيف- انخفاض القيمة

54313- أوراق مالية أخرى للمساهمة - انخفاض القيمة

54314- أوراق مالية أخرى ثابتة- تعديل القيمة

54315- أوراق مالية أخرى ثابتة- انخفاض القيمة

54316- أوراق مالية أخرى ثابتة- أوراق مالية تابعة /تعديل القيمة

54317- أوراق مالية أخرى ثابتة- أوراق مالية تابعة /انخفاض القيمة

54318- فوارق التحويل

54319- فوارق التقييم الأخرى

5432- فارق إعادة التقييم

55- رأس المال

551- رأس المال المطلوب

5511- رأس المال المطلوب المُحرَر

5512- رأس المال المطلوب الغير مُحرَر

552- رأس المال الغير مطلوب

553-مخصصات الفروع

554- حسابات أخرى مرتبطة برأس المال

555- رأس مال المساهمين الغير مسدد

5551- رأس مال المساهمين المُكْتَتَب والغير مطلوب

5552- رأس مال المساهمين المُكْتَتَب المطلوب والغير مُسدد

56- نتائج مرحلة من جديد

57- نتيجة السنة المالية

60- أعباء الاستغلال البنكي

601- أعباء على عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك

6011- فوائد على الحسابات العادية لدى البنوك المركزية، مراكز الصكوك البريدية والخزينة العمومية

60111- فوائد على الحسابات العادية لدى البنوك المركزية

60112- فوائد على الحسابات العادية لدى مراكز الصكوك البريدية

60113- فوائد على الحسابات العادية لدى الخزينة العمومية

6012- فوائد على الحسابات العادية الدائنة لدى البنوك والمؤسسات المالية

60121- فوائد على الحسابات العادية للبنوك

60122- فوائد على الحسابات العادية للمؤسسات المالية

6013- فوائد على الإقتراضات ما بين البنوك

60131- فوائد على الإقتراضات اليومية لدى البنوك المركزية

60132- فوائد على الإقتراضات لأجل لدى البنوك المركزية

60133- فوائد على الإقتراضات اليومية لدى البنوك

60134- فوائد على الحسابات والإقتراضات لأجل لدى البنوك

60135- فوائد على الإقتراضات اليومية لدى المؤسسات المالية

60136- فوائد على الإقتراضات لأجل لدى المؤسسات المالية

6014- فوائد على الإقتراضات المالية

6015- فوائد على القيم الممنوحة على سبيل الأمانة

60151- فوائد على القيم الممنوحة على سبيل الأمانة للبنوك المركزية

60152- فوائد على القيم الممنوحة على سبيل الأمانة للبنوك

60153- فوائد على القيم الممنوحة على سبيل الأمانة للمؤسسات المالية

6016- فوائد على العمليات الداخلية للشبكة

6017- فوائد أخرى وأعباء مماثلة

6018- عمولات

602- أعباء على العمليات مع الزبائن

6021- فوائد على الإقتراضات لدى الزبائن الماليين

60211- فوائد على إقتراضات الخزينة اليومية

60212- فوائد على إقتراضات الخزينة لأجل

6022- فوائد على حسابات الزبائن

60221- فوائد على حسابات الادخار

60222- فوائد على الحسابات الدائنة لأجل

- 60223- فوائد على ودائع الضمان
- 60229- فوائد على حسابات الزبائن الأخرى
- 6023- فوائد على القيم الممنوحة على سبيل الأمانة**
- 60231- فوائد على القيم الممنوحة على سبيل الأمانة اليومية
- 60232- فوائد على القيم الممنوحة على سبيل الأمانة لأجل
- 6027- فوائد أخرى وأعباء مماثلة
- 6028- عمولات
- 603- أعباء على العمليات على الأوراق المالية**
- 6031- أعباء على الأوراق المالية المملوكة لغرض التعامل**
- 60311- خسائر على الأوراق المالية المملوكة لغرض التعامل
- 60312- تكاليف المعاملة على الأوراق المالية المملوكة لغرض التعامل
- 6032- أعباء على الأوراق المالية للتوظيف**
- 60321- نواقص قيم التنازلات على الأوراق المالية للتوظيف
- 60322- إهلاك العلاوات على الأوراق المالية للتوظيف
- 6033- أعباء على الأوراق المالية المملوكة إلى غاية الاستحقاق**
- 60331- نواقص قيم التنازلات على الأوراق المالية المملوكة إلى غاية الاستحقاق
- 60332- إهلاك العلاوات على الأوراق المالية المملوكة إلى غاية الاستحقاق
- 6034- الفوائد والأعباء المماثلة على الديون المُمثلة بأوراق مالية**
- 60341- فوائد على السندات
- 60342- فوائد على ديون مُمثلة بأوراق مالية أخرى
- 6035- عمولات
- 604- أعباء على العقارات الموظفة والأمالك المنقولة الممنوحة للإيجار البسيط**
- 6041- أعباء على العقارات الموظفة**
- 60411- مخصصات للإهلاك على مباني التوظيفات
- 60412- مخصصات على خسائر القيمة للأراضي ومباني التوظيفات
- 60413- نواقص قيم التنازلات على الأراضي ومباني التوظيفات
- 6042- أعباء على الأمالك المنقولة الممنوحة للإيجار البسيط**
- 60421- مخصصات للإهلاك على الأمالك المنقولة الممنوحة للإيجار البسيط
- 60422- مخصصات على خسائر القيمة للأمالك المنقولة الممنوحة للإيجار البسيط
- 60423- نواقص قيم التنازلات على الأمالك المنقولة الممنوحة للإيجار البسيط
- 605- فوائد على الديون التابعة والأموال العمومية المخصصة**
- 6051- فوائد على الديون التابعة**

- 60511- فوائد على الديون التابعة لأجل مُحدّد
- 60512- فوائد على الديون التابعة لأجل غير مُحدّد
- 6052- فوائد على الأموال العمومية المُخصّصة
- 606- أعباء على عمليات الصرف**
- 6061- عمولات على عمليات الصرف
- 6062- خسائر الصرف
- 607- أعباء على عمليات خارج الميزانية**
- 6071- فوائد وأعباء مُماثلة على الالتزامات المُستَلَمَة**
- 60711- فوائد على التزامات التمويل المُستَلَمَة من البنوك والمؤسسات المالية
- 60712- فوائد على التزامات التمويل المُستَلَمَة من الزبائن
- 60713- فوائد على التزامات الضمان المُستَلَمَة من البنوك والمؤسسات المالية
- 60714- فوائد على التزامات الضمان المُستَلَمَة من الغير لفائدة الزبائن
- 60719- فوائد على عمليات خارج الميزانية الأخرى
- 6072- عمولات**
- 60721- عمولات على التزامات التمويل لفائدة البنوك والمؤسسات المالية
- 60722- عمولات على التزامات التمويل لفائدة الزبائن
- 60723- عمولات على التزامات الضمان بأمر من البنوك والمؤسسات المالية
- 60724- عمولات على التزامات الضمان بأمر من الزبائن
- 60729- عمولات على عمليات خارج الميزانية الأخرى
- 608- أعباء على تقديم الخدمات المالية**
- 6081- أعباء على وسائل الدفع
- 6089- أعباء أخرى على تقديم الخدمات
- 609- أعباء الاستغلال البنكي الأخرى**
- 6091- أعباء على الأدوات المالية المُشتَقّة**
- 60911- خسائر على الأدوات المُشتَقّة بالقيمة العادلة
- 60912- فوائد على أدوات التغطية
- 60919- فوائد أخرى وأعباء مُماثلة على الأدوات المالية المُشتَقّة
- 6092- اشتراك في أموال ضمان الودائع
- 6093- أقساط على عمليات الاستغلال البنكي المُنجزَة بشكل مشترك
- 6099- أعباء متنوعة للاستغلال البنكي

61- أعباء المستخدمين

611-عوائد المستخدمين

612- الاشتراكات لدى الهيئات الاجتماعية

613- أعباء التكوين

619- أعباء المستخدمين الأخرى

62- الخدمات

621- الإيجار

622- الصيانة والإصلاحات

623- أقساط التأمين

624- عوائد الوساطة والأتعاب

625- الإشهار، النشر، العلاقات العامة

626- التنقل، المهمات والاستقبال

627- الرسوم البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية

628- الخدمات الخارجية المقدمة من طرف المؤسسات المُنتمية الى نفس المجموعة

629- خدمات أخرى

63- الضرائب، الرسوم والتسديدات المُماثلة

64- أعباء متنوعة

641- نواقص قيم التنازلات على الأوراق المالية الثابتة

6411- نواقص قيم التنازلات على الأوراق المالية التابعة

6412- نواقص قيم التنازلات على الأوراق المالية للمساهمة

64121- نواقص قيم التنازلات على الأوراق المالية للمساهمة في الفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات المُشاركة

64122- نواقص قيم التنازلات على الأوراق المالية للمساهمة الأخرى

6413- نواقص قيم التنازلات على الأوراق المالية الثابتة الأخرى

642- نواقص قيم التنازلات على الأصول الثابتة المادية والغير المادية للاستغلال

643- أعباء متنوعة أخرى

6431- النواتج المُنتَازل عنها

6432- أقساط على عمليات الاستغلال الغير بنكية المُنجزة بشكل مشترك

6433- رسوم أو إتاوات للامتيازات، براءات الاختراع، رُخص وإجازات، برامج معلوماتية، حقوق وقيم مماثلة

6434- الغرامات والعقوبات

6439- أعباء استغلال مُتنوعة

65- العناصر الغير عادية – الأعباء

66- مخصصات للإهلاكات وخسائر قيمة الأصول الثابتة

661- مخصصات لإهلاكات الأصول الثابتة الغير مادية

6611- مخصصات لإهلاكات فوارق الحيازة

6619- مخصصات لإهلاكات الأصول الثابتة الغير مادية الأخرى

662- مخصصات لإهلاكات الأصول الثابتة المادية للاستغلال

6621- مخصصات لإهلاكات المباني الأخرى

6622- مخصصات لإهلاكات التهيئة والإعداد

6623- مخصصات لإهلاكات المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية الأخرى

6629- مخصصات لإهلاكات الأصول الثابتة المادية الأخرى للاستغلال

663- مخصصات خسائر قيمة الأصول الثابتة الغير مادية

6631- مخصصات خسائر قيمة فوارق الحيازة

6639- مخصصات خسائر قيم الأصول الثابتة الغير مادية الأخرى

664- مخصصات خسائر قيم الأصول الثابتة المادية للاستغلال

6641- مخصصات خسائر قيم الأراضي الأخرى

6642- مخصصات خسائر قيم المباني الأخرى

6643- مخصصات خسائر قيم التهيئة والإعداد

6644- مخصصات خسائر قيم المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية الأخرى

6649- مخصصات خسائر قيم الأصول الثابتة المادية الأخرى للاستغلال

665- مخصصات خسائر قيم الأصول الثابتة قيد الإنجاز

67- مخصصات خسائر القيمة وخسائر على المستحقات الغير قابلة للاسترداد

671- مخصصات خسائر القيمة على عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك

672- مخصصات خسائر القيمة على العمليات مع الزبائن

673- مخصصات خسائر القيمة على العمليات على الأوراق المالية والعمليات المتنوعة

6731- مخصصات خسائر القيمة على الأوراق المالية المملوكة إلى غاية الاستحقاق

6732- مخصصات خسائر القيمة على الأوراق المالية للتوظيف ذات دخل ثابت

6733- مخصصات خسائر القيمة على الأوراق المالية للتوظيف ذات دخل متغير

6734- مخصصات خسائر القيمة على الاستخدامات المتنوعة

674- مخصصات خسائر القيمة على القيم الثابتة

6741- مخصصات خسائر القيمة على الأوراق المالية للمساهمة

67411- مخصصات خسائر القيمة على الأوراق المالية للمساهمة في الفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة

67412- مخصصات خسائر القيمة على الأوراق المالية للمساهمة الأخرى

6742- مخصصات خسائر القيمة على الأوراق المالية الثابتة الأخرى

6743- مخصصات خسائر القيمة على المستحقات التابعة

67431- مخصصات خسائر القيمة على القروض التابعة

67432- مخصصات خسائر القيمة على الأوراق المالية التابعة

679- خسائر على المستحقات الغير قابلة للاسترداد

6791- خسائر على المستحقات الغير قابلة للاسترداد المغطاة بالمؤونات

6792- خسائر على المستحقات الغير قابلة للاسترداد الغير مغطاة بالمؤونات

68- مخصصات المؤونات

681- مخصصات المؤونات لتغطية المخاطر العامة

6811- مخصصات المؤونات لتغطية المخاطر البنكية العامة

6812- مخصصات المؤونات على القروض المتوسطة والطويلة الأجل

682- مخصصات مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء

6821- مخصصات مؤونات مرتبطة بالنتائج البنكية الصافي

6822- مخصصات مؤونات مرتبطة بأعباء الاستغلال العامة

68221- مخصصات مؤونات على معاشات التقاعد والالتزامات المماثلة

68229- مخصصات مؤونات أخرى مرتبطة بأعباء الاستغلال العامة

6823- مخصصات المؤونات المرتبطة بتكلفة المخاطر

68231- مخصصات المؤونات لتغطية مخاطر تنفيذ الالتزامات بالتوقيع

68239- مخصصات المؤونات الأخرى المرتبطة بتكلفة المخاطر

69- الضرائب على النتائج والعناصر المماثلة

691- الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية

692- الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)

70- نواتج الاستغلال البنكي

701- نواتج عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك

7011- فوائد على الحسابات العادية لدى البنوك المركزية، مراكز الصكوك البريدية والخزينة العمومية

70111- فوائد على الحسابات العادية لدى البنوك المركزية

70112- فوائد على الحسابات العادية لدى مراكز الصكوك البريدية

70113- فوائد على الحسابات العادية لدى الخزينة العمومية

7012- فوائد على الحسابات العادية لدى البنوك

7013- فوائد على القروض ما بين البنوك

70131- فوائد على التوظيفات اليومية لدى البنوك المركزية

70132- فوائد على التوظيفات لأجل لدى البنوك المركزية

70133- فوائد على القروض اليومية للبنوك

70134- فوائد على الحسابات والقروض لأجل للبنوك

70135- فوائد على القروض اليومية للمؤسسات المالية

70136- فوائد على القروض لأجل للمؤسسات المالية

7014- فوائد على القروض المالية

7015- فوائد على القيم المُستَلَمَة على سبيل الأمانة

70151- فوائد على القيم المُستَلَمَة على سبيل الأمانة من البنوك المركزية

70152- فوائد على القيم المُستَلَمَة على سبيل الأمانة من البنوك

70153- فوائد على القيم المُستَلَمَة على سبيل الأمانة من المؤسسات المالية

7016- فوائد على العمليات الداخلية للشبكة

7017- فوائد أخرى ونواتج مُماثِلَة

7018- عمولات

702- نواتج من العمليات مع الزبائن

7021- فوائد على القروض للزبائن

70211- فوائد على المُستَحَقَات التجارية

70212- فوائد على القروض للتصدير

70213- فوائد على قروض الخزينة

70214- فوائد على قروض للتجهيز

70215- فوائد على القروض للاستهلاك

70216- فوائد على القروض العقارية

70217- فوائد على القروض الإيجارية

- 70219- فوائد على القروض الأخرى للزبائن
- 7022- فوائد على الحسابات العادية المدينة للزبائن
- 7023-فوائد على القروض للزبائن الماليين**
- 70231-فوائد على القروض اليومية
- 70232- فوائد على القروض لأجل
- 7024- فوائد على القيم المُستَلَمَة على سبيل الأمانة**
- 70241- فوائد على القيم المُستَلَمَة على سبيل الأمانة اليومية
- 70242- فوائد على القيم المُستَلَمَة على سبيل الأمانة لأجل
- 7025- فوائد أخرى ونواتج مُمَاتِلَة
- 7026- عمولات
- 703- نواتج العمليات على الأوراق المالية**
- 7031- نواتج الأوراق المالية المملوكة لغرض التعامل**
- 70311- حصص أرباح الأوراق المالية المملوكة لغرض التعامل
- 70312- فوائد الأوراق المالية المملوكة لغرض التعامل
- 70313- أرباح الأوراق المالية المملوكة لغرض التعامل
- 7032- نواتج الأوراق المالية للتوظيف**
- 70321- فوائد الأوراق المالية للتوظيف
- 70322- إهلاك الخصم على الأوراق المالية للتوظيف
- 70323- حصص أرباح الأوراق المالية للتوظيف
- 70324- فوائد قيم التنازلات عن الأوراق المالية للتوظيف
- 7033- نواتج الأوراق المالية المملوكة إلى غاية الاستحقاق**
- 70331- فوائد الأوراق المالية المملوكة إلى غاية الاستحقاق
- 70332- إهلاك الخصم على الأوراق المالية المملوكة إلى غاية الاستحقاق
- 7034- عمولات
- 704- نواتج العقارات الموظفة والأمالك المنقولة الممنوحة للإيجار البسيط**
- 7041 - نواتج العقارات الموظفة**
- 70411- إيجار الأراضي التوظيفية
- 70412- إيجار المباني التوظيفية
- 70413- فوائد قيم التنازلات عن الأراضي والمباني التوظيفية
- 70414- الإسترجاعات عن خسائر قيمة الأراضي والمباني التوظيفية
- 7042- نواتج الأمالك المنقولة الممنوحة للإيجار البسيط**
- 70421- إيجار المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية الممنوحة للإيجار البسيط

- 70422- إيجار الأصول الثابتة المادية الأخرى الممنوحة للإيجار البسيط
- 70423- الإسترجاعات عن خسائر قيمة الأملاك المنقولة الممنوحة للإيجار البسيط
- 70424- فوائد قيم التنازلات عن الأملاك المنقولة الممنوحة للإيجار البسيط
- 705- نواتج المستحقات الثابتة**
- 7051- نواتج المستحقات التابعة**
- 70511- فوائد القروض التابعة على البنوك والمؤسسات المالية
- 70512- فوائد القروض التابعة على الزبائن
- 70513- فوائد الأوراق المالية التابعة على البنوك والمؤسسات المالية
- 70514- فوائد الأوراق المالية التابعة على الزبائن
- 7052- نواتج مُحصلة على الأوراق المالية الثابتة**
- 70521- حصص أرباح مُحصلة على الأوراق المالية للمساهمة في الفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات المُشاركة
- 70522- حصص أرباح مُحصلة على الأوراق المالية التساهمية الأخرى
- 70523- حصص أرباح مُحصلة على الأوراق المالية الثابتة الأخرى
- 70524- حصص أرباح وعوائد أخرى مُحصلة على الأوراق المالية الثابتة الأخرى- الأوراق المالية التابعة
- 706- نواتج عمليات الصرف**
- 7061- عمولات على عمليات الصرف
- 7062- أرباح الصرف
- 707- نواتج عمليات خارج الميزانية**
- 7071- فوائد ونواتج مُماثلة على الالتزامات الممنوحة**
- 70711- فوائد على التزامات التمويل لفائدة البنوك والمؤسسات المالية
- 70712- فوائد على التزامات التمويل لفائدة الزبائن
- 70713- فوائد على التزامات الضمان بأمر من البنوك والمؤسسات المالية
- 70714- فوائد على التزامات الضمان بأمر من الزبائن
- 70719- فوائد أخرى على عمليات خارج الميزانية
- 7072- عمولات**
- 70721- عمولات على التزامات التمويل لفائدة البنوك والمؤسسات المالية
- 70722- عمولات على التزامات التمويل لفائدة الزبائن
- 70723- عمولات على التزامات الضمان بأمر من البنوك والمؤسسات المالية
- 70724- عمولات على التزامات الضمان بأمر من الزبائن
- 70729- عمولات أخرى على عمليات خارج الميزانية
- 708- نواتج على تقديم الخدمات المالية**
- 7081- عمولات على الأوراق المالية المُستيرة أو على شكل ودیعة

7082- عمولات العمليات على الأوراق المالية لحساب الزبائن

7083- عمولات على نشاطات المساعدة التقنية والإستشارة

7084- عمولات على وسائل الدفع

7089- نواتج أخرى على تقديم الخدمات

709- نواتج أخرى للإستغلال البنكي

7091- نواتج الأدوات المالية المشتقة

70911- أرباح الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة

70912- فوائد على أدوات التغطية

70919- فوائد أخرى ونواتج مُماثلة على الأدوات المالية المشتقة

7092- نواتج عمليات الترقية العقارية

7093- أقساط على العمليات البنكية المُنجزَة بشكل مشترك

7099- نواتج متنوعة للاستغلال البنكي

74- نواتج مُتنوعة

741- فوائض قيم التنازلات عن الأوراق المالية الثابتة

7411- فوائض قيم التنازلات عن الأوراق المالية التابعة

7412- فوائض قيم التنازلات عن الأوراق المالية للمساهمة

74121- فوائض قيم التنازلات عن الأوراق المالية للمساهمة في الفروع، المؤسسات المشتركة والكيانات المُشاركة

74122- فوائض قيم التنازلات عن الأوراق المالية الأخرى للمساهمة

7413- فوائض قيم التنازلات عن الأوراق المالية الثابتة الأخرى

742- فوائض قيم التنازلات عن الأصول الثابتة الغير المادية والمادية للاستغلال

743- نواتج مُلحقة

7431- فوائد النشاطات الغير بنكية

7439- نواتج مُلحقة أخرى

749- نواتج الاستغلال المتنوعة الأخرى

7491- أعباء مُعاد فوترتها

7492- أقساط على عمليات الاستغلال الغير بنكية المُنجزَة بشكل مشترك

7493- أقساط على دعم الاستثمار المُقيد في حسابات النتائج

7499- نواتج الاستغلال المُتنوعة

75- العناصر الغير عادية – النواتج

76- إسترجاعات خسائر قيمة الأصول الثابتة

761-إسترجاعات خسائر قيمة الأصول الثابتة الغير مادية

7611- إسترجاعات خسائر قيمة فوارق الحيازة

7619- إسترجاعات خسائر قيمة الأصول الثابتة الغير مادية الأخرى

762- إسترجاعات خسائر قيمة الأصول الثابتة المادية للاستغلال

7621- إسترجاعات خسائر قيمة الأراضي الأخرى

7622- إسترجاعات خسائر قيمة المباني الأخرى

7623- إسترجاعات خسائر قيمة التهيئة والإعداد

7624- إسترجاعات خسائر قيمة المنشآت التقنية، الأدوات والمعدات الصناعية الأخرى

7629- إسترجاعات خسائر قيمة الأصول الثابتة المادية للاستغلال الأخرى

763-إسترجاعات خسائر قيمة الأصول الثابتة قيد الإنجاز

77- إسترجاعات خسائر القيم والمستحقات المشكوك في تحصيلها

771- إسترجاعات خسائر قيم عمليات الخزينة والعمليات ما بين البنوك

772- إسترجاعات خسائر قيم العمليات مع الزبائن

773 - إسترجاعات خسائر قيمة العمليات على الأوراق المالية والعمليات المتنوعة

7731- إسترجاعات خسائر قيم الأوراق المالية المملوكة إلى غاية الاستحقاق

7732- إسترجاعات خسائر قيم الأوراق المالية للتوظيف ذات دخل ثابت

7733- إسترجاعات خسائر قيم الاستخدامات المتنوعة

774- إسترجاعات خسائر قيم المستحقات التابعة

7741- إسترجاعات خسائر قيم القروض التابعة

7742- إسترجاعات خسائر قيم الأوراق المالية التابعة

775- استردادات على المستحقات المهتلفة

78- إسترجاعات المؤونات

781- إسترجاعات المؤونات لتغطية المخاطر العامة

7811-إسترجاعات المؤونات لتغطية المخاطر البنكية العامة

7812- إسترجاعات المؤونات على القروض المتوسطة والطويلة الأجل

782 إسترجاعات المؤونات لتغطية المخاطر والأعباء

7821- إسترجاعات مؤونات مرتبطة بالناتج البنكي الصافي

7822-إسترجاعات مؤونات مرتبطة بأعباء الاستغلال العامة

78221- إسترجاعات مؤونات على معاشات التقاعد والالتزامات المماثلة

78229- إسترجاعات مؤونات أخرى مرتبطة بأعباء الاستغلال العامة

7823- إسترجاعات المؤونات المرتبطة بتكلفة المخاطر

78231- إسترجاعات المؤونات لتغطية مخاطر تنفيذ الالتزامات بالتوقيع

78239- إسترجاعات المؤونات الأخرى المرتبطة بتكلفة المخاطر

90- التزامات التمويل

901- التزامات التمويل الممنوحة

9011- التزامات التمويل لفائدة البنوك والمؤسسات المالية

90111- اتفاقيات إعادة التمويل

90119- التزامات التمويل الممنوحة الأخرى

9012- التزامات التمويل لفائدة الزبائن

90121- فتح خطوط القروض المؤكدة

90122- فتح الاعتمادات المستندية

90123- قبول الدفع

90124- الالتزام الغير قابل للإلغاء للقروض الإيجاري

90129- التزامات التمويل الأخرى الممنوحة

9019- الحساب المقابل

902- التزامات التمويل المستلمة

9021- التزامات التمويل المستلمة من البنوك والمؤسسات المالية

90211- اتفاقيات إعادة التمويل

90219- التزامات التمويل الأخرى المستلمة

9022- التزامات التمويل المستلمة من الزبائن

90221- فتح القروض المؤكدة

90222- فتح الاعتمادات المستندية الغير قابلة للإلغاء

90223- قبول الدفع

9029- الحساب المقابل

91- التزامات الضمان

911- التزامات الضمان الممنوحة

9111- التزامات الضمان الممنوحة بأمر من البنوك والمؤسسات المالية

91111- تأكيد فتح الاعتمادات المستندية

91112- قبول الدفع

91119- التزامات الضمان الأخرى الممنوحة

9112- التزامات الضمان الممنوحة بأمر من الزبائن

91121- كفالات ضمان أسواق الصفقات العمومية

91122- سندات مكفولة

91129- التزامات الضمان الأخرى الممنوحة

9119-الحساب المُقابل

912- التزامات الضمان المُستَلَمَة

9121- التزامات الضمان المُستَلَمَة من البنوك والمؤسسات المالية

91211- الضمانات المُقابِلَة المُستَلَمَة على القروض والالتزام بالتوقيع

91212- التزامات الضمان الأخرى المُستَلَمَة من البنوك والمؤسسات المالية

9122- التزامات الضمان المُستَلَمَة من الغير لفائدة الزبائن

91221- ضمانات المُستَلَمَة من الخزينة العمومية

91222- ضمانات المُستَلَمَة من هيئات تأمين القروض

91229- ضمانات أخرى المُستَلَمَة لفائدة الزبائن

9129-الحساب المُقابل

92- الالتزامات على الأوراق المالية

921- الأوراق المالية للاستلام

922- الأوراق المالية للتسليم

929-الحساب المُقابل

93- عمليات بالعملة الأجنبية

931- عمليات الصرف الآني

9311- دينار تم شراؤه و لم يتم استلامه بعد

9312- عملات أجنبية تم شراؤها و لم يتم استلامها بعد

9313- دينار تم بيعه و لم يتم تسليمه بعد

9314- عملات أجنبية تم بيعها و لم يتم تسليمها بعد

932- عمليات الإقراض أو الاقتراض بالعملات الأجنبية

9321- عملات أجنبية تم اقراضها ولم يتم تسليمها بعد

9322- عملات الأجنبية تم اقتراضها ولم يتم استلامها بعد

933- عمليات الصرف لأجل

9331- دينار للاستلام مقابل عملات أجنبية للتسليم

9332- عملات الأجنبية للاستلام مقابل دينار للتسليم

9333- عملات الأجنبية للتسليم مقابل دينار للاستلام

9334- دينار للتسليم مقابل عملات أجنبية للاستلام

934- علاوة لأجل وخصم لأجل الغير مترتب

- 9341- علاوة لأجل وخصم لأجل للاستلام
- 9342- علاوة لأجل وخصم لأجل للدفع
- 935- الفوائد الغير مترتبة بالعملات الأجنبية المغطاة**
- 9351- الفوائد الغير مترتبة بالعملات الأجنبية المغطاة للاستلام
- 9352- الفوائد الغير مترتبة بالعملات الأجنبية المغطاة للدفع
- 936- حسابات وضعية الصرف وتسوية العملات الأجنبية خارج الميزانية**
- 9361- حسابات وضعية الصرف خارج الميزانية**
- 93611- وضعية الصرف الأني خارج الميزانية
- 93612- وضعية الصرف لأجل خارج الميزانية
- 9362- حسابات مقابل-قيمة وضعية الصرف خارج الميزانية**
- 93621- مقابل-قيمة وضعية الصرف الأني خارج الميزانية
- 93622- مقابل-قيمة وضعية الصرف لأجل خارج الميزانية
- 9363- حساب تسوية العملات الأجنبية خارج الميزانية
- 94- التزامات على الأدوات المالية المشتقة**
- 941- عمليات التغطية
- 942- عمليات أخرى على الأدوات المالية المشتقة
- 949- الحساب المُقابل
- 96- الالتزامات الأخرى**
- 961- الالتزامات الممنوحة الأخرى
- 962- الالتزامات المُستلّمة الأخرى
- 969- الحساب المُقابل
- 98- الالتزامات المشكوك فيها**
- 981- الالتزامات المشكوك فيها**
- 9811- الالتزامات ذات المخاطر الممكنة
- 9812- الالتزامات ذات المخاطر العالية
- 9813- الالتزامات المتعثرة
- 989- الحساب المُقابل